

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تطبيقات فقهية في التأويل عند الأصوليين

إعداد
خديجة حسين عبد الفتاح خلف

إشراف
د. حسن سعد خضر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الفقه والتشريع بكلية
الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في فلسطين

2009

تطبيقات فقهية في التأويل عند الأصوليين

إعداد

خديجة حسين عبد الفتاح خلف

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2009/2/10م، واجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. حسن سعد خضر / مشرفاً ورئيساً



2. أ. د. أمير عبد العزيز / ممتحناً خارجياً



3. د. ناصر الدين الشاعر / ممتحناً داخلياً



الإهداء

إلى روح والدي - رحمه الله - الذي غرس في نفسي حب العلم والتعلم.

إلى والدتي التي أنارت قلبي بدعائها وحنانها، فأضاءت لي طريق التقدم والنجاح، أطال الله عمرها وأحسن عملها.

إلى روح أخي الحبيب - رحمه الله - رباح خلف، أحتسبك عند الله شهيداً، فلك الجنة يا أخي، ولقاتليك الخزي والنار وساءت مصيراً.

إلى زوجي الغالي الذي وقف بجاني وأعانني بتوفير كل ما يلزم، حفظه الله وجزاه عني خير الجزاء.

إلى إخوتي وأخواتي - حفظهم الله -.

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

شكر وتقدير

أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني لكل من قدم لي يد العون والمساعدة، وأخص بالذكر الدكتور الفاضل حسن خضر-حفظه الله- الذي أشرف على رسالتي، والذي لم يدخر جهداً في إبداء توجيهاته القيمة، وملاحظاته الدقيقة، فجزاه الله خير الجزاء، وأعلا قدره ونفع المسلمين بعلمه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذين الفاضلين اللذين تفضلا بقبول مناقشة الرسالة:

الأستاذ الدكتور أمير عبد العزيز حفظه الله.

والدكتور ناصر الدين الشاعر حفظه الله.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أخي الغالي (صبحي خلف) الذي تحمل كافة الأعباء المادية لإتمام دراستي في المرحلتين الجامعيتين، جزاه الله كل خير وجعل ذلك في ميزان حسناته.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تطبيقات فقهية في التأويل عند الأصوليين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	الملخص
1	المقدمة
4	الفصل الأول: حقيقة التأويل وشروطه وأنواعه ومجالاته عند الأصوليين
5	المبحث الأول: مفهوم التأويل
5	المطلب الأول: التأويل في اللغة
6	المطلب الثاني: التأويل في اصطلاح الأصوليين
12	المطلب الثالث: الفرق بين التأويل والتفسير
16	المبحث الثاني: شروط التأويل
21	المبحث الثالث: أنواع التأويل
27	المبحث الرابع: مجال التأويل
40	الفصل الثاني: تطبيقات فقهية على التأويل عند الأصوليين في باب العبادات
41	المبحث الأول: مس الحائض المصحف
50	المبحث الثاني: دفع القيمة بدلا من العين في الزكاة.
58	المبحث الثالث: الجمع بين الصلاتين
74	الفصل الثالث: تطبيقات فقهية على التأويل عند الأصوليين في باب المعاملات
75	المبحث الأول: خيار المجلس
83	المبحث الثاني: هبة الوالد لبعض ولده
92	المبحث الثالث: ضمان المسروق
99	الفصل الرابع: تطبيقات فقهية على التأويل عند الأصوليين في باب العقوبات
100	المبحث الأول: إقامة حد الزنا على اللائط
108	المبحث الثاني: قتل المؤمن بالكافر
116	المبحث الثالث: تخيير ولي المقتول بين القصاص والدية

الصفحة	الموضوع
127	الخاتمة
129	المصادر
130	مسرد الآيات
133	مسرد الأحاديث
136	مسرد الآثار
137	مسرد الأعلام
138	قائمة المصادر والمراجع
b	Abstract

تطبيقات فقهية في التأويل

عند الأصوليين

إعداد

خديجة حسين عبد الفتاح خلف

إشراف

د. حسن سعد خضر

الملخص

تكلّمت في بحثي عن التأويل من حيث بيان معناه عند أهل اللغة وعند الأصوليين، كما جاء في كتبهم الأصولية، وبينت مدى صلة التأويل بالتفسير، بالإضافة إلى الفرق بينهما، وتكلّمت أيضا عن شروط التأويل؛ لأن التأويل خلاف الأصل، ولا يصار إليه إلا إذا توافرت شروطه، بالإضافة إلى بيان أنواعه من حيث الصحة والفساد، ومن حيث القرب والبعد، وتناولت بعدها مجالات التأويل، بالإضافة إلى بيان تقسيم الحنفية للألفاظ الواضحة والخفية، من أجل تحديد نطاق التأويل في النصوص.

وتناولت مسائل فقهية تطبيقية في مجال العبادات والمعاملات والعقوبات، اعتمدت في هذه المسائل البحث في النصوص مع بيان الخلاف وسببه في المسألة، ومن خلال هذه المسائل يظهر أثر التأويل الذي أدى إلى اختلاف الفقهاء في طرق استنباط الأحكام من النصوص.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، معلم المتقين ومخرج المؤمنين من ظلمات الجهل والباطل إلى نور الحق المبين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، لا حاكمية إلا له، ولا تشريع إلا منه، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله الله رحمةً للعالمين وسراجاً للمهتدين ومعلماً لأحكام رب العالمين، فأصلي وأسلم عليه وعلى آله وصحبه الطاهرين. وبعد.

امتازت الشريعة الإسلامية الغراء بخلودها وشموليتها وعالميتها ومرونتها، فهي نظام كامل متكامل، فليس هناك حادثة ولا واقعة إلا ولها حكم شرعي، مصداقاً لقول الله -Y-: «مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ» [الأنعام: 38].

والتأويل من المسائل المهمة حيث إنه يسهم في الاطلاع على حقيقة المقاصد لكثير من النصوص التي لا تستبين بغير التبصر المستفيض وإعمال النظر، يقول الله -Y-: «كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ» [ص: 29]، فدلالة النصوص على الأحكام أغلبها ظني، من أجل ذلك حث الله سبحانه تعالى أصحاب العقول النيرة على تدبر آياته.

ولأن التأويل له دور كبير في تفسير النصوص واستنباط الأحكام، فقد حرص الأصوليون على وضع ضوابط وقيود لإجازة التأويل، للمحافظة على أحكام هذا الدين، إذ إن القول بالتأويل وفتح أبوابه دون قيود وشروط، يؤدي إلى انتشار الفساد والانحراف، وتعطيل في الأحكام الشرعية، فهاهي الفرق الضالة ما فسدت إلا نتيجة الإفراط في التأويل، في الوقت نفسه، فإن إغلاق باب التأويل والعمل بظاهر النصوص فيه أيضاً تعطيل للأحكام وبعداً عن روح التشريع.

وثمة أسباب تسجي باختيار هذا الموضوع وهي:

1. ما تحتمله مسألة التأويل من عظيم الأهمية في الوقوف على مقتضيات والمعاني التي تتضمنها النصوص الشرعية، سواء في الكتاب الحكيم أو في السنة النبوية المطهرة.

2. ما يفضي إليه التأويل من مدى الاستيعاب الشاسع للمدركات والمضامين الزاخرة التي تتطوي عليها تلكم النصوص.

3. حقيقة الإعجاز الساطع الذي يتجلى في نصوص القرآن العظيم.

منهجية البحث

اتبعت المنهج الاستقرائي¹، حيث قمت بالرجوع إلى كتب أصول الفقه وكتب الفقه الرئيسة المعتمدة، وقمت بعرض الآراء الفقهية في المسائل التطبيقية للأئمة الأربعة، وكان ذلك بصورة أصولية فقهية، ثم رجحت بين هذه الآراء.

خطة البحث

اشتملت هذه الرسالة على مقدمة وأربعة فصول:

الفصل الأول: حقيقة التأويل وشروطه وأنواعه ومجالاته عند الأصوليين وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم التأويل.

المبحث الثاني: شروط التأويل

المبحث الثالث: أنواع التأويل.

المبحث الرابع: مجال التأويل.

الفصل الثاني: تطبيقات فقهية على التأويل عند الأصوليين في باب العبادات وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مس الحائض المصحف.

المبحث الثاني: دفع القيمة بدلاً من العين في الزكاة.

1 الاستقراء: هو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته / الجرجاني، علي بن محمد الشريف: التعريفات. بيروت: مكتبة لبنان. 1978م. ص 18.

المبحث الثالث: الجمع بين الصلاتين.

الفصل الثالث: تطبيقات فقهية على التأويل عند الأصوليين في باب المعاملات وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: خيار المجلس.

المبحث الثاني: هبة الوالد لبعض ولده.

المبحث الثالث: ضمان المسروق.

الفصل الرابع: تطبيقات فقهية على التأويل عند الأصوليين في باب العقوبات وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: إقامة حد الزنا على اللائط.

المبحث الثاني: قتل المؤمن بالكافر.

المبحث الثالث: تخيير ولي المقتول بين القصاص والدية.

الفصل الأول

حقيقة التأويل وشروطه وأنواعه ومجالاته

عند الأصوليين

- المبحث الأول: مفهوم التأويل
- المبحث الثاني: شروط التأويل
- المبحث الثالث: أنواع التأويل
- المبحث الرابع: مجال التأويل

المبحث الأول

مفهوم التأويل

المطلب الأول: التأويل في اللغة

التأويل لغة: مصدر أَوَّلَ يُوَوِّلُ أي: رجع وعاد، والأوَّل: الرجوع، وأَوَّلَ إليه الشيء: رجعته¹، ويقال: أَوَّلَ الحكم إلى أهله أي: أَرْجَعَهُ وَرَدَّهُ إليهم، والإيالة: السياسة؛ لأن مرجع الرعية إلى راعيها، يقال: أَلَّ الرجل رعيته يُوَوِّلُها أي أحسن سياستها²، والتأويل يأتي أيضا بمعنى الجمع والرد، قال بعض العرب: أَوَّلَ الله عليك أمرك أي: جمعه وأصلحه³، فكان التأويل جمع معاني ألفاظ أشكلت بلفظ واضح لا إشكال فيه⁴، ويقال في الدعاء للمضل: أَوَّلَ الله عليك ضالتك، أي ردها لك⁵، والتأويل يأتي بمعنى تفسير ما يؤول إليه الشيء⁶، ومنه تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصح إلا ببيان غير لفظه⁷ كقول الله -Y-: [سَأْتِبُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا] [الكهف:78]، فالتأويل هنا بمعنى التفسير⁸ ويأتي أيضا بمعنى العاقبة والمرجع والمصير، واشتقاق الكلمة من الأوَّل: وهو العاقبة والمصير⁹، والتأويل في قول الله -Y-: [هَلْ

1 ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب. (دون رقم طبعه) بيروت: دار صادر، ج1، ص 32 / ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا ت 395هـ: معجم مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام محمد هارون، (دون رقم طبعه). دار الفكر، 1399هـ - 1979م. ج1 ص 160

2 ابن فارس: معجم مقاييس اللغة. ج1 ص 159 - 160.

3 الزبيدي، محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق علي شيري. (دون رقم طبعه). دار الفكر. 1414هـ - 1994م. مج 14 ص 32. / ابن منظور، لسان العرب. ج1 ص 33.

4 المرجع السابق. ج1 ص 33.

5 المرجع السابق. ج1 ص 33 / الزبيدي: تاج العروس. مج 14 ص 32.

6 الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية). تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. ط2. بيروت: دار العلم للملايين. 1399هـ - 1979م. ج4 ص 627.

7 ابن منظور: لسان العرب. ج1 ص 33.

8 الرازي، الإمام محمد فخر الدين ت 606هـ: تفسير الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب. تقديم فضيلة الشيخ خليل محي الدين الميس. طبعة جديدة. بيروت: دار الفكر. 1415هـ - 1995م. ج4 ص 190

9 ابن منظور: لسان العرب. ج1 ص 34 / ابن فارس، معجم مقاييس اللغة. ج1 ص 159-160.

يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ] [الأعراف: 53]، أي عاقبته¹، [يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ] معناه يوم يجيء ما يؤول إليه أمرهم من عقاب الله².

فالتأويل في اللغة له معانٍ كثيرةٌ مترادفةٌ منها: الرجوع، والجمع، والرد، والتفسير، والعاقبة، والمرجع، والمصير.

المطلب الثاني: التأويل في اصطلاح الأصوليين

عرّف الإمام الغزالي رحمه الله - التأويل فقال: - "هو عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر"³.

وقد انتقد الآمدي الغزالي رحمه الله - في تعريفه حيث قال: "إن تعريف الغزالي ليس صحيحاً وذلك للأسباب التالية"⁴:

أولاً: التأويل ليس هو نفس الاحتمال الذي حمل اللفظ عليه، بل هو نفس حمل اللفظ عليه وفرق بين الأمرين.

ثانياً: غير جامع، فإنه يخرج منه التأويل بصرف اللفظ لما هو ظاهر فيه إلى غيره بدليل قاطع غير ظني، حيث قال: "يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر".

ثالثاً: لأنه أخذ في حد التأويل من حيث هو تأويل، وهو أعم من التأويل بدليل، ولهذا يقال: تأويل بدليل، وتأويل من غير دليل، فتعريف التأويل على وجه يوجد الاعتضاد بالدليل لا يكون تعريفاً للتأويل.

1 الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير ت 310هـ: جامع البيان عن تأويل آي القرآن. تحقيق الأستاذ محمد شاكراً. ط1. عمان: دار الإعلام. بيروت: دار ابن حزم. 1423هـ - 2002م. مج 5 ص 258.

2 الطبري: جامع البيان. مج 5 ص 259.

3 الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد ت 505هـ: المستقصى من علم الأصول: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي. تصحيح نجوى ضو. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ج 1 ص 245.

4 الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد ت 631هـ. الإحكام في أصول الأحكام. ضبط الشيخ إبراهيم العجوز. (دون رقم طبعه). بيروت: دار الكتب العلمية. ج 3 ص 49-50.

ويرى الآمدي كذلك كي يكون تعريف الغزالي صحيحاً مع قطع النظر عن الصحة والبطلان، كان له أن يقول: "هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتمالـه بدليل يعضده"، وأما التأويل المعقول الصحيح فهو: حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتمال له بدليل يعضده"¹.

كما رد ابن الحاجب² وابن الهمام³ - رحمهما الله - على تعريف الغزالي - رحمه الله -: بأن الاحتمال هو شرط في التأويل لا نفسه.

وعرفه ابن الحاجب⁴ والشوكاني⁵ - رحمهما الله -: حمل الظاهر على المحتمل المرجوح.

وهذا التعريف كما هو ملاحظ عام يشمل التأويل الصحيح والفاسد، وإرادة تعريف التأويل الصحيح يقتضي الزيادة في الحد⁶ " بدليل يصيره راجحاً"⁷، لأنه بلا دليل أو مع دليل مرجوح أو مساوٍ فاسد⁸.

وعند ابن تيمية - رحمه الله - " هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح"⁹.

1 الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام. ج3 ص 50.

2 الأصبهاني، أبو الثناء شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ت 749هـ: بيان المختصر. دراسة وتحقيق أ.د. علي جمعة. ط1. مصر: دار السلام. 1424هـ - 2004م. مج2 ص 618.

3 ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود ت 861هـ: تيسير التحرير. (دون رقم طبعه). مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. 1350هـ، ج1 ص 143.

4 الأصبهاني: بيان المختصر. مج2 ص 618.

5 الشوكاني، محمد بن علي بن محمد ت 1255هـ: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ط1. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. 1356هـ - 1937م. ص 176.

6 الحد: هو القول الدال على ماهية الشيء. / الجرجاني: التعريفات. ص 87.

7 الأصبهاني: بيان المختصر. مج2 ص 618 / الشوكاني: إرشاد الفحول. ص 176.

8 المرجع السابق. ص 176.

9 ابن تيمية، أبو العباس أحمد عبد الحليم الحراني ت 728هـ: كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه. تحقيق عبد الرحمن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي. (دون رقم طبعه). مكتبة ابن تيمية. ج3 ص 184.

وعرفه الجويني - رحمه الله - فقال: "رد الظاهر إلى ما إليه مآله في دعوى المؤول"¹.

وعرفه ابن حزم الظاهري - رحمه الله - بأنه: "هو حمل اللفظ الظاهر إلى معنى آخر
يحتمله بدليل صحيح"².

وعرفه الإمام أبو زهرة - رحمه الله - "هو إخراج اللفظ عن ظاهر معناه إلى معنى
آخر يحتمله وليس هو الظاهر فيه"³.

ومن الملاحظ أن هناك من علماء الأصول من عرف التأويل وأطلق التعريف كابن
الحاجب والشوكاني والجويني وابن تيمية والإمام أبي زهرة - رحمهم الله - بالقول: "حمل اللفظ
الظاهر إلى معنى آخر يحتمله.."، فهذا التعريف للتأويل على عمومه يشمل التأويل الصحيح
والفاسد.

ومنهم من قيد التعريف وحصره في التأويل الصحيح فقط، كالغزالي والآمدي وابن حزم
- رحمهم الله - بالقول: "حمل اللفظ الظاهر إلى معنى آخر يحتمله بدليل.."، وهذا التعريف خاص
في التأويل الصحيح لأنه مقيد بالدليل، ولكن الكل متفق على أن الأصل هو الأخذ بظاهر النص
وعدم الالتفات إلى معنى آخر، إلا إذا وُجد دليل يقتضي إرادة معنى آخر للنص.

لذا فإن ابن حزم - رحمه الله - يقول: "...الواجب أن لا يحال نص عن ظاهره إلا
بنص آخر صحيح مخبر أنه على غير ظاهره.."⁴، فالأصل العمل بالظاهر، ولا يعمل بخلافه إلا
إذا تحققت شروط التأويل، والتي سوف أتكلم عنها في المبحث الثاني بإذن الله.

1 الجويني، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ت 478هـ: البرهان في أصول الفقه. علق عليه
وخرج أحاديثه صلاح بن محمد بن عويضة. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1418هـ - 1977. ج1 ص 193.
2 ابن حزم الظاهري، أبو محمد علي الأندلسي ت 456هـ: النبذ في أصول الفقه. تقديم وتحقيق وتعليق الدكتور أحمد
حجازي السقا. ط1. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية. 1401هـ - 1981م. ص37.
3 أبو زهرة، محمد: أصول الفقه. (دون رقم طبعة). دار الفكر العربي. 1417هـ. ص 121.
4 ابن حزم الظاهري: النبذ في أصول الفقه. ص 37.

فالتأويل عند الأصوليين:- "هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر، إلى معنى مرجوح
يحتمله لدليل دل عليه"¹.

شرح التعريف

الظاهر: ما احتمل أكثر من معنى، يكون في أحدها أظهر من الآخر²، وحكمه: يصار إلى معناه
الظاهر ولا يجوز تركه والعدول عنه إلا بتأويل³، وهو صرفه من معناه الظاهر إلى المعنى
المرجوح بدليل.

ومن الظواهر: كما ذكر إمام الحرمين الجويني - رحمه الله -: اللفظ على حقيقته⁴ يكون
ظاهراً، وإذا حمل على المجاز⁵ كان مؤولاً، كلفظ الأسد فإنها تطلق حقيقة على الحيوان
المفترس، ومجازاً على الإنسان الشجاع، وكذلك مطلق صيغة الأمر⁶، فالصيغة ظاهرة في
الوجوب، ومؤولة في النذب⁷ والإباحة⁸، كقول الله - Y -: [وَأَشْهَدُوا إِذَا نَبَأْتُكُمْ] {البقرة: 282}،
ظاهر هذه الآية أمر يفيد الوجوب، ولكنها أولت على النذب⁹ بدليل قول الله - Y -: [فَإِنْ أَمِنَ

-
- 1 صالح، محمد أديب: تفسير النصوص. ط4. بيروت: المكتب الإسلامي. 1430هـ - 1993م. مج 2 ص 366.
 - 2 الجويني، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن يوسف ت 478هـ: الورقات. تحقيق د. عبد اللطيف محمد العبد (دون رقم طبعه). ص 19. / الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي ت 476 هـ: اللمع في أصول الفقه، ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1405هـ - 1985م. ج 1 ص 48. / ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد ت 620هـ: روضة الناظر وجنة المناظر. (دون رقم طبعه). بيروت: دار الندوة الجديدة. ص 92.
 - 3 المرجع السابق. ص 92.
 - 4 الحقيقة اصطلاحاً: ما أُفيدَ بها ما وُضِعَتْ له في أصل الاصطلاح الذي وقع التخاطب به. / الرازي، فخر الدين محمد بن عمر: المحصول في علم الأصول. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. ط2. بيروت: المكتبة العصرية. 1420هـ - 1999م. ج 1 ص 123.
 - 5 المجاز: ما أُفيدَ به معنى مصطلح عليه غير ما اصطُلِحَ عليه في أصل تلك المواضع التي وقع التخاطب بها، لعلاقة بينه وبين الأول. / الرازي: المحصول. ج 1 ص 123.
 - 6 الامر: هو القول المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به. / الجويني: البرهان في أصول الفقه. ج 1 ص 63. / وعرفه الرازي: هو طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء. / الرازي: المحصول. ج 1 ص 251.
 - 7 المندوب: هو المطلوب فعله شرعاً من غير ذم على تركه مطلقاً. / الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام. ج 1 ص 103.
 - 8 المباح: هو ما خير الشارع المكلف فيه بين الفعل والترك. / المرجع السابق. ج 1 ص 103.
 - 9 ابن تيمية نقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني ت 728هـ: المسودة في أصول الفقه. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: المدني. ص 13.

بَعْضُكُمْ بَعْضًا] { البقرة 283} ، وقول الله -Y-: [وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا] { المائدة 2} ، ظاهر هذه الآية أمر يفيد الوجوب، ولكن أُوْلَ على الإباحة بقريضة أن أصل الصيد مباح¹ بدليل قول الله -Y-: [أَجَلٌ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ] { المائدة 4} ، ومنها صيغة النهي² الشرعي المطلق، فهي ظاهرة في التحريم³ مؤولة إذا حُمِلَتْ على الكراهة⁴، كقول الرسول -^: "لا يمسن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول"⁵، ظاهر النهي في الحديث يفيد التحريم، ولكنه أُوْلَ هنا للكراهة؛ لأن الذكر بضعة من الإنسان، والحكمة من النهي تنزيه اليمين⁶؛ لحديث النبي -^: "هل هو إلا بضعة منك"⁷، ومنها النفي الشرعي المطلق في قول الرسول -^: "لا صيام لمن لا يبيت الصيام من الليل"⁸، فهو ظاهر في نفي الجواز مؤول في نفي الكمال، ومنها الصيغ المطلقة الموضوعات في اللغة على وجه العموم⁹: ظاهر مؤول على وجه الخصوص^{10،11}، إذ إن العام يحتمل الخصوص والظاهر بقاء العام على عمومته، ولا يقصر على بعض أفرادها إلا بدليل،

1 السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل ت 490 هـ: أصول السرخسي. تحقيق أبي الوفا الأصفهاني. ط1. بيروت: دار الفكر. 1426 هـ - 2005 م. ص 15.

2 النهي: القول الإنشائي الدال على طلب كف عن فعل على جهة الاستعلاء. / الشوكاني: إرشاد الفحول. ص 109.

3 الحرام: ما زجر الشارع عنه ولام على الإقدام عليه. / الجويني: البرهان في أصول الفقه. ج 1 ص 108.

4 المكروه: ما زجر الشارع عنه ولم يلم على الإقدام عليه. / المرجع السابق. ج 1 ص 108.

5 البخاري، محمد بن إسماعيل. ت 256 هـ: صحيح البخاري. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي. 1422 هـ - 2001 م. كتاب الوضوء. باب لا يمسن ذكره بيمينه إذا بال. حديث رقم 154. ص 55.

6 ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي ت 852 هـ: فتح الباري بشرح صحيح البخاري. بيروت: دار المعرفة. ج 1 ص 254.

7 الشيباني، أحمد بن حنبل أبو عبد الله ت 241 هـ: مسند أحمد بن حنبل. القاهرة: مؤسسة قرطبة. ج 4 ص 22. وهو حديث حسن.

8 النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن ت 303 هـ: السنن الكبرى. تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1411 هـ - 1991 م. ج 2 ص 117. / قال النسائي: "والصواب عندنا موقوف ولم يصح رفعه والله أعلم، لأن يحيى بن أيوب ليس بذلك القوي، وحديث ابن جريج عن الزهري غير محفوظ، والله أعلم، أرسله مالك. / المرجع السابق. ج 2 ص 117.

9 العام: هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد. / الرازي: المحصول. ج 2 ص 460.

10 الخاص: ما يتناول أمراً واحداً بنفس الوضع، والخصوص: أن يتناول شيئاً دون غيره وكان يصح أن يتناوله ذلك الغير. / الشوكاني: إرشاد الفحول. ص 142.

11 الجويني: البرهان في أصول الفقه. ج 1 ص 152-153.

كقول الله - Y -: [وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ] {البقرة 275}، يقتضي ظاهره عموم حل كل بيع، ولكنه خصص هذا العموم بنهي النبي - ^ - عن بيع الغرر¹.

وكذلك إذا كان اللفظ مطلقاً²، فإنه يكون ظاهراً في إطلاقه مؤولاً إذا قُيد³، كقول الله - Y -: [حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ] {المائدة: 2}، فلفظ الدم في هذه الآية مطلق، ولكنه قُيدَ بالدم المسفوح⁴ بدليل قوله - Y -: [قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا] {الأنعام 034}.

إلى معنى مرجوح يحتمله: اللَّفْظُ إن احتمل أكثر من معنى، فلا بد أن يكون في أحدهما أظهر من الآخر أو لا، فإن كان أظهر في أحدهما فهو الظاهر، ومقابلته المحتمل المرجوح، كالأسد فإنه ظاهر في الحيوان المفترس (راجع⁵)، ومحتمل في الرجل الشجاع (مرجوح⁵).
بدليل: إذ إن شرط التأويل الصحيح وجود دليل يقتضي صرف الظاهر إلى غير معناه، أما إذا لم يوجد دليل فالأصل العمل بالظاهر.

ومن الملاحظ أن هنالك ارتباطاً وثيقاً ما بين المعنى اللغوي للتأويل، والمعنى الاصطلاحي عند الأصوليين، فمن معاني التأويل في اللغة الرد، وفي الاصطلاح الأصولي يأتي بنفس المعنى وهو: رد اللفظ من ظاهره إلى معنى آخر بدليل.

1 النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ت 261هـ: صحيح مسلم. (دون رقم طبعة). المنصورة: مكتبة الإيمان. كتاب البيوع. باب بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر. حديث رقم (1513). ص 746. بيع الغرر: ما يكون مجهول العاقبة لا يدري أيكون أم لا. / الجرجاني: التعريفات. ص 197.

2 اللفظ المطلق: هو اللفظ الدال على مدلول شائع في جنسه. / الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام. ج 3 ص 5.

3 المقيد: هو اللفظ الدال على معنى غير شائع في جنسه، وهو يتناول ما دل على معين وما دل على شائع، لكن لا في جنسه. / الأصبهاني: بيان المختصر. ج 2 ص 588.

4 الشنقيطي، محمد الأمين بن المختار ت 1393هـ: مذكرة في أصول الفقه. ط 5. المدينة المنورة. مكتبة العلوم والحكم. 1422هـ - 2001م. ص 279.

5 المرجع السابق. ص 211.

المطلب الثالث: الفرق بين التأويل والتفسير

اهتم العلماء اهتماماً كبيراً في الكلام عن التأويل والتفسير في آنٍ واحدٍ، حيث يرى بعضهم أن التأويل والتفسير يأتیان بمعنى واحد، ويرى آخرون أن هنالك فرقاً بينهما، وسأتكلم الآن عن معنى التفسير لغةً وشرعاً، وعن أقوال العلماء حول هذا الموضوع.

التفسير في اللغة: أصلها فَسَّرَ، والفَسْرُ: الإبانة، والإظهار، وكشف المغطى¹، ومدار تركيب السَّفَر يدل على الكشف، ومنه يقال: سَفَرْتُ البيت أي كَنَسْتُهُ، ومنه السَّفَر سَمِّيَ بذلك لأنه يكشف عن أخلاق الرِّحَال وأحواله، فيكون التفسير مقلوباً من التفسير، ومعناها واحدٌ وهو: الكشف والإظهار على وجهٍ لا شبهة فيه، إلا إنه قيل السَّفَر كشف الظاهر والفَسْر كشف الباطن، فسمي كشف المعاني تفسيراً لأنه كشف باطن الألفاظ².

والتفسير شرعاً: توضيح معنى الآية وشأنها وقصتها والسبب الذي نزلت فيه بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة³.

وعرفه صاحب البرهان في علوم القرآن فقال: التفسير علمٌ يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد - ﷺ - وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه⁴.

وقيل إن التأويل والتفسير بمعنى واحد⁵، فقد ورد التأويل بمعنى التفسير في القرآن الكريم في قول الله - ﷻ -: [نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ] [يوسف: 36]، أي تفسيره⁶، ومن العلماء الذين يرون أن

1 ابن منظور: لسان العرب. مج 5 ص 55.

2 البخاري، الإمام علاء الدين عبد العزيز ت 730هـ: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي. طبعة جديدة. بيروت: دار الكتاب العربي. 1394هـ - 1974م. ج 1 ص 45-46.

3 نكري، القاضي عبد النبي عبد الرسول الأحمد: جامع العلوم في الاصطلاحات الملقب بدستور العلماء. (دون رقم طبعة). بيروت: مؤسسة الأعلمي. ج 1 ص 330.

4 الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر ت 794هـ: البرهان في علوم القرآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. ط 1. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركائه. 1376هـ - 1957م. ج 1 ص 13.

5 ابن منظور: لسان العرب. مج 5 ص 55.

6 الشوكاني، محمد بن علي بن محمد ت 1250هـ: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. (دون رقم طبعة). ج 1 ص 316.

التفسير والتأويل هما بمعنى واحد: الإمام الطبري - رحمه الله - حيث إن ذلك ملاحظ من خلال تفسيره في قوله: "القول في تأويل قوله تعالى... " يعني بذلك تفسيرها¹.

لكن ورد التأويل في القرآن الكريم بمعانٍ أخرى غير التفسير، فعلى سبيل المثال: ورد التأويل بمعنى الجزاء والعاقبة²، كما في قول الله - Y -: [هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ] {الأعراف 53}، أي عاقبته³.

ولما كان التأويل له معان كثيرة، فإن العلماء اختلفوا في بيان الفرق بين التأويل والتفسير، وتعددت أقوالهم فقليل:

- التفسير هو القطع بمراد المتكلم والتأويل ترجيح أحد احتمالات اللفظ دون قطع⁴.

ولهذا لو قال رجل فسرت هذه الآية الكريمة من غير أن يكون ناقلاً عن المخبر الصادق يكفر، ولا يحرم تأويل القرآن بالرأي لأنه الظن بالمراد وحمل الكلام على غير الظاهر بلا جزم⁵، ويحرم تفسير القرآن بالرأي⁶، وبهذا المعنى قيل التفسير بيان لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، والتأويل توجيه لفظ متوجه إلى معانٍ مختلفة إلى واحدٍ منها بما ظهر من الأدلة⁷.

- التفسير هو الإخبار عن شأن نزل فيه، وعن سبب نزوله، وذلك علم الصحابة رضي الله عنهم - لأنهم شهدوا ذلك، فهم يقولون فيه بالعلم، وغيرهم بالرأي، والتأويل هو تبيين ما يحتمله اللفظ من معانٍ، ولهذا قيل التفسير للصحابة، والتأويل للفقهاء.

1 القطان، مناع: مباحث في علوم القرآن. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. 1421هـ - 2000م.

2 القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ت 671هـ: الجامع لأحكام القرآن. اعتنى به وصححه الشيخ هشام سمير البخاري. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي. 1422هـ - 2002م. مج 4 ج 7 ص 185.

3 الطبري: جامع البيان. مج 5 ص 258.

4 الزرقاني، محمد عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن. دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه. ج1 ص 473.

5 نكري: جامع العلوم في الاصطلاحات (دستور العلماء). ج1 ص 330.

6 البخاري: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي. ج1 ص 45.

7 السيوطي، الإمام جلال الدين ت 911هـ: الإتيان في علوم القرآن. تحقيق حامد أحمد الطاهر البسيوني. ط1. القاهرة: دار الفجر للتراث. 1427هـ - 2006م. ج 2 ص 460.

فالتأويل ظني؛ لأنه اجتهد بالرأي والتفسير مقطوع به¹.

– التفسير يتعلق بالرواية والتأويل يتعلق بالدراية^{2,3}.

– إن هناك فرقاً بينهما من حيث العموم والخصوص، فقول: "التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، ويستعمل كثيراً في الكتب السماوية، أما التفسير فإنه يستعمل فيها وفي غيرها، والتفسير إما أن يستعمل في غريب الألفاظ نحو: (البحيرة، والسائبة، والوصيلة)⁴، أو في وجيز تبیین الشرح نحو: [وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ] {البقرة آية 43}، وإما في كلام متضمن لقصة لا يمكن تصويره إلا بمعرفتها كقول الله -Y-: [إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ] [التوبة: 38]، وقول الله -Y-: [وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا] [البقرة: 189] وأما التأويل فإنه يستعمل مرةً عاملاً ومرةً خاصاً، نحو: الكفر المستعمل تارةً في الجود المطلق وتارةً في جود الباري -Y- خاصة، وإما في لفظ مشترك بين معان مختلفة⁵.

ومما لا شك فيه، أن كلاً من التأويل والتفسير يكشف عن المراد من النص، لكني أرجح أن هناك فرقاً بين التأويل والتفسير من الناحية الأصولية، وإن ورد التأويل بمعنى التفسير، فالتفسير كما هو معلوم قطعي في دلالاته، بينما التأويل لا يكون إلا ظنياً في دلالاته على المراد، لذا فإن المُفسِّر⁶ لا يدخله التأويل، فصيغة الكلام في المفسر تحتمل وجهاً واحداً، يكون مكشوفاً

1 البخاري: كشف الأسرار. ج1 ص 45.

2 السيوطي: الإتقان في علوم القرآن. مج 2 ص 460.

3 الدراية: المعرفة المدركة بضرب من الحيل/ الراغب الأصفهاني: الحسين بن محمد المفضل: مفردات أفراد القرآن. دمشق: دار القلم. ج1 ص 344.

4 البحيرة: هي الناقة التي كان أهل الجاهلية يبحرون أذننها، أي يشقونها، ويجعلون لبنها للطواغيت، فلا يحلبها أحد من الناس، وجعل شقَّ أذننها علامة على ذلك./ السائبة: هي الناقة التي تسبب، أو البعير يسبب بنذر من الرجل إذا سلمه الله من مرض، أو بلغه منزله، فلا يحبس السائبة عن رعي ولا ماء ولا يركبه أحد./ الوصلة: الناقة إذا ولدت أنثى فهي لهم وإن ولدت ذكراً فهو لألتهن./ الأشقر، محمد سليمان عبد الله: زبدة التفسير. ط5. الأردن: دار النفائس. 1427هـ - 2006م. ص 124.

5 السيوطي: الإتقان في علوم القرآن. مج 2 ص 460.

6 المفسر: هو اسم للمكشوف الذي يعرف المراد به مكشوفاً على وجه لا يبقى معه احتمال التأويل./ السرخسي: أصول السرخسي. ص 130.

ببيان الصيغة، وقد يكون مكشوفاً بقرينة من غير الصيغة، فالمقصود من المفسر يتبين من الصيغة لا من معنى المتكلم، فينقطع به احتمال التأويل إن كان خاصاً واحتمال التخصيص إن كان عاماً، كقول الله -Y-: [فَسَجِدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ] [الحجر30]، فإن اسم الملائكة عام فيه احتمال الخصوص وبقوله تعالى (كُلُّهُمْ) ينقطع هذا الاحتمال، ويبقى احتمال الجمع والافتراق، وبقوله تعالى (أَجْمَعُونَ) ينقطع احتمال الافتراق¹

ومن المعلوم أن المجل² الذي لم يفهم المراد منه لكون اللفظ مستعاراً أو غريباً، إذا لحقه بيان قاطع من المجل أصبح مفسراً لا مجال لتأويله، كبيان الصلاة والزكاة³، ولكن إذا فُسِّرَ واحتاج إلى توضيح جاز تأويله كما هو عند الحنفية⁴، وسيأتي توضيح ذلك لاحقاً عند الكلام عن المجل.

1 السرخسي: أصول السرخسي. ص 130.

2 المجل: هو ضد المفسر وهو لفظ لا يفهم المراد منه، إلا باستفسار من المجل وبيان من جهته يعرف به المراد. / السرخسي: أصول السرخسي. ص 132.

3 التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر ت 793هـ: شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه. تحقيق زكريا عميرات. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1419هـ - 1996م. ج1 ص 238. / السرخسي: أصول السرخسي. ص 169.

4 البخاري: كشف الأسرار. ج1 ص 54.

المبحث الثاني

شروط التأويل

ذكرت فيما مضى أن التأويل خلاف الأصل، ولا يصار إليه إلا إذا تحققت شروطه الصحيحة، وبذلك أشار الجويني في كتابه البرهان " تأويل الظواهر مسوغ إذا استجمعت الشرائط"¹، فلا يصح التأويل إلا إذا توافرت فيه الشروط التالية:

1. أن يكون الناظر المتأول أهلاً لذلك².
2. أن يكون اللفظ قابلاً للتأويل، بأن يكون اللفظ ظاهراً فيما صرف عنه، محتملاً لما صرف إليه³.
3. أن يكون المؤول به يرجع إلى معنى صحيح في الاعتبار، أي أن يكون موافقاً لوضع اللغة، أو عُرِفَ الشرع، أو عُرِفَ الاستعمال⁴، فلو أريد قصر العام على بعض أفرادها، أو تقييد مطلق، أو حمل اللفظ على معناه المجازي، فهذا تأويل صحيح حيث إن ذلك جائزٌ لفظاً وعُرفاً، لأن العام يحتمل التخصيص، والمطلق يحتمل التقييد، واللفظ يحتمل أن يدل على معناه المجازي، فعلى سبيل المثال: القرء لفظ مشترك بين الحيض والطهر، فإذا أريد منه معنى آخر غير الحيض أو الطهر، فلا يصح ذلك التأويل لمخالفته اللغة حيث إن ذلك فيه تحميلٌ للفظ أكثر مما يحتمل⁵.

1 الجويني: البرهان في أصول الفقه. ج 1 ص 194.

2 الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام. ج3 ص 50.

3 المرجع السابق. ج3 ص 50.

4 الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي ت790هـ: الموافقات (الحاشية). ضبط الشيخ إبراهيم رمضان، ط6. بيروت: دار المعارف. 1425هـ - 2004م. ج3 ص 92. / الشوكاني: إرشاد الفحول. ص 177.

5 البرديسي، محمد زكريا: أصول الفقه الإسلامي. (دون رقم طبعة). الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة. 1984م. ص104.

4. أن يقوم دليل التأويل الذي يوجب صرف اللفظ عن ظاهره، وأن يكون هذا الدليل الصارف راجحاً¹، فلاحتمال المرجوح يحتاج إلى دليل يعضده ويقويه حتى يقدم على الظاهر، وهذا الدليل قد يكون قرينة، أو ظاهراً آخر، أو قياساً².

– مثال على كون الدليل الصارف قرينة:

المناظرة التي حصلت بين الإمام أحمد والإمام الشافعي -رحمهما الله- في حديث النبي -^٨:- "العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه"³، فالإمام الشافعي -رحمه الله- تمسك بظاهر الحديث، فهو يرى أن الواهب له الرجوع في هبته وقال: ليس محرماً على الكلب أن يعود في قيئه.

أما الإمام أحمد -رحمه الله- فهو يرى أنه يحرم على الواهب الرجوع في هبته، واستدل على ذلك بالقرينة، إذ إنه جاء في أول الحديث: "ليس لنا مثل السوء"⁴، والمثل السيء ليس لأحد إتيانه.⁵

– مثال على كون الدليل الصارف ظاهر آخر:

حديث النبي -^٨ - "الجار أحق بصقبه"⁶.

هذا الحديث ظاهر في ثبوت الشفعة للجار الملاصق والمقابل، مع احتمال أن المراد بالجار الشريك المخالط، إما حقيقة أو مجازاً، لكن هذه الاحتمال ضعيف بالنسبة إلى الظاهر، فلما نظرنا وجدنا هناك ظاهراً آخر وهو قول النبي -^٨:- "فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا

1 الأمدى: الإحكام في أصول الأحكام. ج3 ص 50 / الشوكاني: إرشاد الفحول. ص 177.

2 ابن قدامة: روضة الناظر وجنة المناظر. ص 92 / الغزالي: المستصفى. ج1 ص 245.

3 البخاري: صحيح البخاري. كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها. باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها. ص455.

4 المرجع السابق. باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته. حديث رقم 2622 ص 46.

5 ابن بدران، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى ت 1346هـ: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل. تصحيح: إدارة الطباعة المنبرية. (دون رقم طبعة). الأوفست: دار إحياء التراث العربي. ص 83/ الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه.

ص 212 - 213.

6 البخاري: صحيح البخاري. كتاب الحيل. باب في الهبة والشفعة. حديث رقم(6978). ص 1235.

شفعة¹، فصار هذا الحديث مقوياً لذلك الاحتمال الضعيف في الحديث المتقدم، فتخرج هذا الاحتمال على الظاهر بظاهر آخر، وقُدِّم عليه وأصبح لا شفعة إلا للشريك المقاسم، وحُمِلَ الجار في الحديث الأول عليه وهو سائغ في اللغة.²

– مثال على كون الدليل الصارف قياساً³:

عموم جلد الزاني مائة جلدة، ظاهر في شمول العبد ولكنه سبحانه وتعالى لما خص الأمة من عموم الزانية الأنثى بقوله -Y-: [فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ] [النساء: 35]، عرف أن الرق علة لتشطير الجلد، فحكم بتشطير جلد العبد قياساً على الأمة، فكان في قياسه عليها صرف اللفظ عن إرادة عموم الزاني، إلى محتمل مرجوح هو كونه في خصوص الحر، واعتماداً على القياس على الآية المنصوص عليها⁴.

تركه-سبحانه وتعالى- ذكر الإطعام في كفارة القتل، وهذا ظاهر في عدم وجوبه، إذ لو وجب لذكره كما ذكر التحرير والصيام، هذا مع احتمال أن يكون واجباً مسكوتاً عنه يستخرجه المجتهدون كما هو ملاحظ في اثبات الإطعام في كفارة القتل بالقياس على إثباته في كفارة الظهار والصيام واليمين؛ لأن الكفارات حقوق لله تعالى وحكم الأمثال واحد، فثبت الإطعام في تلك الكفارات تنبيه على ثبوته في كفارة القتل.⁵

لكن قد يكون في الظاهر قرائن تدفع الاحتمال المرجوح⁶.

-
- 1 البخاري: صحيح البخاري. كتاب الحيل. باب في الهبة والشفعة. حديث رقم (6976). ص 1234.
 - 2 الطوفي، نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد الكريم بن سعيد: شرح مختصر الروضة. تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط1 بيرزت: مؤسسة الرسالة. 1407هـ - 1987م. ج1 ص 562.
 - 3 القياس: إلحاق أمر منصوص على حكمه الشرعي بأمر غير منصوص على حكمه لاشتراكهما في علة الحكم عند المجتهد. / سائو، د. قطب مصطفى: معجم مصطلحات أصول الفقه. تقديم ومراجعة د. محمد رواس قلعجي. بيروت: دار الفكر المعاصر. 1423هـ - 2002م. ص 344.
 - 4 الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه. ص 213.
 - 5 الطوفي: شرح مختصر الروضة. ج1 ص 567.
 - 6 ابن قدامة: روضة الناظر وجنة المناظر. ص 92 / ابن بدران: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل. ص 85/ الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه. ص 213.

– مثال على دفع الاحتمال المرجوح بالقرائن المحتفة بالظاهر:

"أن غيلان بن سلمة الثقفي¹ أسلم وله عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه، فأمره النبي -
٨- أن يتخير أربعاً منهن².

ذهب الحنفية إلى أن من أسلم وتحتة أكثر من أربع نسوة، إن كان تزوجهن في عقد واحد بطل نكاحهن، ولم يجز أن يختار منهن شيئاً، وإن تزوجهن متعاقبات اختار من الأول أربعاً وترك الباقي، فحملوا الإمساك على ابتداء النكاح، كأنه قال أمسك أربعاً بأن تبتدئ نكاحهن، وعضدوا هذا الدليل بالقياس، وهو أن بعض النسوة لسن بأولى من بعض، إذ هو ترجيح بلا مرجح.

لكن الأئمة الثلاثة عارضوا رأي أبي حنيفة - رحمه الله -، ورأوا أن ما ذهب إليه الحنفية مخالفٌ لظاهر الحديث، إذ إن في الحديث قرائنً عضدت الظاهر، وجعلته أقوى من الاحتمال³، ومن هذه القرائن⁴:

1. أنه فوض الإمساك والمفارقة إلى اختياره بقوله له (تخير) وهي قرينة مرجحة، وابتداء النكاح لا يصح إلا برضا المرأة ووليها.

2. أنه لم يسبق إلى أفهام الصحابة الإمساك بمعنى الابتداء، فإنهم لو فهموه لكان هذا السابق إلى أفهامنا.

1 غيلان بن سلمة بن معتب بن مالك الثقفي، أحد حكام قيس في الجاهلية، وأحد وجوه ثقيف، سكن الطائف، وبنى له كسرى فيها طمأ، وكان شاعراً حكيماً عاقلاً، أسلم بعد فتح الطائف، مات في أواخر خلافة عمر بن الخطاب، -رضي الله عنه- وهو أحد من نزل فيه قوله تعالى: "عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقُرَيْنَيْنِ عَظِيمٍ" [الزخرف: 31]. الجزري: أسد الغابة، ج 4، ص 343.

2 الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى ت 543هـ: سنن الترمذي. تحقيق أحمد محمد شاكر آخرون. بيروت: دار إحياء التراث العربي. باب ما جاء في الرجل يسلم عنده عشر نسوة. ج 3 ص 435. قال الترمذي: "سمعت محمد بن إسماعيل (يعني البخاري) يقول: " هذا حديث غير محفوظ، والصحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري وحمزة: (حدثت عن محمد بن سويد الثقفي أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة. قلت: فالحديث ضعيف لا يثبت لجهالة شيخ الزهري. / المرجع السابق. ج 3 ص 435.

3 ابن قدامة: روضة الناظر و جنة الناظر. ص 92.

4 المرجع السابق. ص 92 / ابن بدران: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن أحمد. ص 83-84 / الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه. ص 213 - 214.

3. لو أراد ابتداء النكاح لذكر شرائطه، لئلا يؤخر البيان عن وقت الحاجة، وما أخرج حديث العهد بالإسلام إلى معرفة شرائط النكاح!!!.

4. أن ابتداء النكاح لا يختص بهن، فكان ينبغي أن يقول " انكح أربعا ممن شئت".

لذا فإننا نلاحظ أن هذه القرائن قد احتفت بظاهر الحديث، ودفعت هذا الاحتمال البعيد الذي بنى عليه الحنفية تأويلهم في هذه المسألة.

المبحث الثالث

أنواع التأويل

سبق لنا أن التأويل الصحيح هو الذي يبنى على دليل راجح، أما إذا كان هذا الدليل مرجوحاً أو مساوياً أعتبر تأويلاً فاسداً¹.

لذا فإن ابن حزم الظاهري - رحمه الله - يرى أن التأويل حتى يكون صحيحاً، لا بد أن يبنى على دليل شرعي صحيح، وإذا لم يبن على دليل فإنه يكون غير صحيح، وإن كان غير ذلك فإنه مبني على الأهواء والانحراف².

وكذلك لا بد من النظر في الاحتمال المرجوح الذي يحمل عليه الظاهر، فهذا الاحتمال قد يكون قريباً يحتاج إلى أدنى دليل، وقد يكون بعيداً يشترط فيه دليل قوي حتى يجبر بعده، وقد يكون مردوداً غير مقبول، يقول الإمام الغزالي - رحمه الله -: "...إلا أن الاحتمال تارة يقرب وتارة يبعد، فإن قرب كفى في إثباته دليل قريب وإن لم يكن بالغاً في القوة، وإن كان بعيداً افتقر إلى دليل قوي يجبر بعده، حتى يكون ركوب ذلك الاحتمال البعيد أغلب على الظن من مخالفة ذلك الدليل، وقد يكون ذلك الدليل قرينة، وقد يكون قياساً، وقد يكون ظاهراً آخر أقوى منه... فليس كل تأويل مقبولاً بوسيلة كل دليل، بل ذلك يختلف ولا يدخل تحت ضبط³.

وينقسم التأويل بحسب الصحة والفساد ثلاثة أقسام هما⁴:

1. التأويل الصحيح 2. التأويل الفاسد 3. التأويل الباطل المردود

وينقسم التأويل بحسب البعد والقرب قسمين هما⁵:

1 انظر ص 7

2 ابن حزم الظاهري: النبذ في أصول الفقه. ص 38.

3 الغزالي: المستصفى. ج 1 ص 245.

4 ابن السبكي، عبد الوهاب: جمع الجوامع. بيروت: دار الكتب العلمية. ج 2 ص 88 / هيتو، محمد حسن: الوجيز في أصول التشريع الإسلامي. ط 1 بيروت: مؤسسة الرسالة. ص 232.

5. ابن السبكي: جمع الجوامع. ج 2 ص 88. / هيتو: الوجيز في أصول التشريع الإسلامي. ص 232.

1. التأويل القريب 2. التأويل البعيد

أولاً: أقسام التأويل من حيث الصحة والفساد:

1. **التأويل الصحيح:** وهو التأويل الذي يصار إليه بحمل ظاهر اللفظ إلى المحتمل المرجوح بدليل يصيره راجحاً¹.

ومن أمثلة التأويل الصحيح: تخصيص عموم البيع في قول الله -Y-: [وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا] [البقرة: 275]، بالأحاديث التي تنهى عن بيع الغرر، وعن بيع الإنسان ما ليس عنده، وعن بيع الثمر قبل بدو صلاحه.

وتخصيص عموم المطلقات بقول الله -Y-: [وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ] [الطلاق: 4] وتقييد الدم المطلق في قول الله -Y-: [حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ] [المائدة: 3]، بقول الله -Y-: [أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا] [الأنعام: 145].²

2. **التأويل الفاسد:** هو التأويل الذي يصار إليه بدليل يظنه المؤول دليلاً وليس بدليل في نفس الأمر.³

وإن كان دليل التأويل مرجوحاً أو مساوياً كذلك فهو فاسد⁴.

ومن التأويلات الفاسدة، تأويل هؤلاء الذين في قلوبهم زيغ، وهم الطوائف الخارجة عن الحق، يريدون أن يتأولوا على الوجه الذي يرونه يوافق مذاهبهم وآراءهم الفاسدة.⁵

1 الأصبهاني: بيان المختصر في أصول التشريع الإسلامي. مج 2 ص 618. / الشوكاني: إرشاد الفحول. ص 176.

2 الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه. ص 279 / الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير: إجابة السائل شرح بغية الآمل. تحقيق القاضي حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة. 1986م. ص 328. / خلاف، عبد الوهاب: علم أصول الفقه. ط2. الكويت: دار العلم. 1389هـ - 1978م. ص 165.

3 الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه. ص 212.

4 الشوكاني: إرشاد الفحول. ص 176.

5 الشوكاني: فتح القدير. ج 1 ص 315.

ومن أمثلة التأويل الفاسد تأويل بعض الناس قول الله -Y-: [لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعُمُوا] [المائدة: 93]، فهذه الآية ظاهر عام يقتضي دخول كل مطعوم، وإنه لا جناح في استعماله بذلك الشرط ومن جملة الخمر، ولكن هذا الظاهر يفسد جريان الفهم في الأسلوب، مع إهمال السبب الذي نزلت لأجله الآية الكريمة بعد تحريم الخمر في قول الله -Y-: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ] [المائدة: 90]، وبعد هذا التحريم قال الله -Y-: [لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعُمُوا] [المائدة: 93]، فكان هذا نقصاً في التحريم، فاجتمع الإذن والنهي معاً فلا يمكن للمكلف الامتنال، لكن بالنظر إلى هذه الآية نجد أنها لا تصلح أن تكون دليلاً للمحتمل المرجوح، إذ إن هذه الآية نزلت بعد تحريم الخمر، حيث إنهم قالوا لما نزل تحريم الخمر: كيف بأصحابنا وقد ماتوا يشربون، فنزلت [لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا] (الآية).¹

كذلك إن آية تحريم الخمر نص في التحريم، والآية الأولى هي ظاهر، وعند معارضة النص للظاهر يقدم النص، وبذلك خطأ عمر بن الخطاب من تأويل هذه الآية إنها عائدة على ما تقدم من التحريم في الخمر.²

أتى عمر بن الخطاب -ع- برجل من المهاجرين الأولين وقد شرب، فأمر به أن يجلد، فقال: لم تجلدني؟ بيني وبينك كتاب الله، قال: وفي أي كتاب الله تجد أن لا أجلك، قال: إن الله -Y- يقول في كتابه: [لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعُمُوا] [المائدة: 93]، شهدت مع رسول الله -ص- بديراً وأحدأ والخندق والمشاهد، فقال عمر -ع-: "الا تردون عليه ما يقول"، فقال ابن عباس -ع-: "إن هؤلاء الآيات نزلت عذراً للماضين وحجةً على الباقيين، فعذر الماضين لأنهم لقوا الله -Y- قبل أن تحرم عليهم الخمر، وحجةً على الباقيين لأن الله -Y- يقول: [إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ] (الآية)، فإن كان من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وأحسنوا، فإن الله قد نهى أن تشرب الخمر"، قال عمر -ع-: "فماذا ترون؟" قال علي بن

1 الشاطبي: الموافقات. ج 1 ص 90.

2 المرجع السابق. ج 1 ص 90.

أبي طالب-ت: "نرى أنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افتري، وعلى المفتري ثمانون جلدة"، فأمر عمر فجلد ثمانين¹.

وفي رواية أن عمر قال له: "أخطأت التأويل يا قدامة²، إذا اتقيت اجتنبت ما حرم الله عليك"³

3. التأويل الباطل: وهو التأويل الذي يصار إليه دون دليل أصلاً.

ثانياً: أقسام التأويل من حيث البعد والقرب:

1. **التأويل القريب:-** وهو التأويل الذي يظهر معناه وتتضح حقيقته بأدنى دليل أو بيان، على معنى أنه لا يتردد فيه عند سماعه، بل يقع له القبول والرضا لوضوحه وظهوره⁴.

مثال على التأويل القريب:

-
- 1 النسائي: السنن الكبرى. ج3 ص 253. / الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن: سنن الدارقطني. تحقيق السيد عبد الله هاشم يمان المدني. بيروت: دار المعرفة. 1386هـ - 1966م. ج3 ص 166. / الحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله ت 405هـ: المستدرک علی الصحیحین. تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. 1411هـ - 1990م. ج4 ص 417. / أخرجه النسائي والدارقطني والحاكم كلهم من طريق يحيى بن فليح بن سليمان عن ثور بن زيد اليلى عن عكرمة عن ابن عباس، فذكر القصة. ويحيى بن فليح بن سليمان ضعفه بن حزم ولم يوثقه أحد. / الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد ت 748هـ: ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق الشيخ علي بن محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1995م. ج8 ص 206.
- 2 قدامة بن مظعون بن حبيب بن وهب بن حذيفة بن جَمح القرشي الجمحي، يكنى أبا عمرو، وقيل أبو عمر، وهو أخو عثمان ابن مظعون - رضي الله عنه - وكان تحته صفية بنت الخطاب - رضي الله عنها -، وهو من السابقين للإسلام، شهد بدرًا وأحدًا وسائر المشاهد مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - توفي سنة ست وثلاثين، وهو ابن ثمان وستين سنة. / الجزري، عز الدين بن الأثير أبو الحسن علي بن محمد ت 630هـ: أسد الغابة في معرفة الصحابة. تحقيق وتعليق محمد إبراهيم البنا و محمد أحمد عاشور و محمد عبد الوهاب فايد. ج4 ص 294+295.
- 3 البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر ت 458هـ: سنن البيهقي الكبرى. تحقيق محمد عبد القادر عطا. مكة المكرمة: مكتبة دار الباز. 1414هـ - 1994م. ج8 ص 321. / عبد الرازق، أبو بكر ابن همام الصنعاني: المصنف. تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. ط2. بيروت: المكتب الإسلامي. 1403هـ. حديث رقم (17076). ج9 ص 242. / أخرجه البيهقي وعبد الرازق من طريق معمر عن الزهري عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - الحديث، وهذا الإسناد ظاهره الصحة إن كان ابن ربيعة سمعه من عمر، وذلك غير ظاهر من السياق. / ابن شبة، أبو زيد عمر النميري البصري ت 262هـ: أخبار المدينة. تحقيق علي محمد دندل وياسين سعد الدين بيان. بيروت: دار الكتب العلمية. 1417هـ - 1996م. ج2 ص 36.
- 4 هيتو: الوجيز في التشريع الإسلامي. ص 232.

قول الله -Y-: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ] [المائدة: 6]، فإن القيام إلى الصلاة مصروف عن معناه الظاهر إلى معنى قريب محتمل، وهو العزم على أداء الصلاة، والذي رجح هذا الاحتمال أن الشارع الحكيم لا يطلب الوضوء من المكلفين بعد الشروع في الصلاة، إذ إن الوضوء شرط لصحة الصلاة، فإن الشرط يوجد قبل وجود المشروط لا بعده، وهذا معنى قريب يتبادر فهمه لمجرد قراءته الآية أو سماعها¹.

2. **التأويل البعيد:** هو التأويل الذي لا يظهر معناه بأدنى دليل، بل يحتاج لدليل أقوى من الظاهر حتى يؤول الظاهر عليه، بمعنى أن السامع يتردد كثيراً عند سماعه، بل ربما أنكره لبعده، ولا يستوعبه ولا يتفهمه إلا بدليل أقوى من ظاهره².

لكن لا يوجد ضابط يمكن من خلاله تمييز التأويل القريب من البعيد؛ لأن القريب والبعيد من الأمور الإضافية، إذ رُبَّ قريب بالنسبة لشيء بعيد بالنسبة لشيء آخر³.

ومثال على ذلك: حديث رسول الله -p- "في كل أربعين شاة شاة"⁴.

فالحديث ظاهر في أن الواجب في زكاة الأربعين شاة، شاة واحدة، ولكن الحنفية أولوا الحديث بإخراج شاة أو قيمتها، ودليل التأويل عندهم: أن العلة من الزكاة هي سد حاجة الفقير،

1 البناني: حاشية العلامة البناني. ط2. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. 1356هـ. ج2 ص 53. / صالح: تفسير النصوص. مج 1 ص 390 - 391 / الزحيلي، وهبه: أصول الفقه الإسلامي. ط2. بيروت: دار الفكر. 1418هـ - 1998م. ج 1 ص 216.

2 هيتو: الوجيز في أصول التشريع الإسلامي. ص 232.

3 الأصبهاني: بيان المختصر. مج 2. ص 618.

4 الترمذي: سنن الترمذي. حديث رقم (621). ج3 ص 17. / ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد: المصنف في الأحاديث والآثار. تحقيق كمال يوسف الحوت. ط1. الرياض: مكتبة الرشد. حديث رقم (9963). ج2 ص 365. / أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى: مسند أبي يعلى. تحقيق حسين سليم أسد. ط1. دمشق: دار المأمون للتراث. 1404هـ - 1984م. حديث رقم (5470) ج 9 ص 359. / أخرجه الترمذي وابن أبي شيبة وأبي يعلى من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن ابن عمر. وسفيان بن حسين هو الواسطي وهو ثقة في غير الزهري. / ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي ت 852هـ: تقريب التهذيب. تحقيق محمد عوامة. ط1. سوريا: دار الرشد. ج1 ص 244. / الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد ت 748هـ: الكاشف. تحقيق محمد عوامة. ط1. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية. 1413هـ - 1992م ج1 ص 448. / البستي، محمد بن حيان بن أحمد ت 354هـ: المجروحين. تحقيق محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب: دار الوعي. 1396هـ ج1 ص 358.

وبذلك فإن القيمة تسد حاجته كما تُسد حاجته بالشاة، فكلا الأمرين يجرى، فهذا التأويل كما هو ملاحظٌ موافقٌ للعقول، لكن الآمدي-رحمه الله- في كتابه الأحكام يعتبر هذا التأويل من التأويلات البعيدة غير المقبولة¹، وسيأتي تفصيل هذه المسألة لاحقاً في مبحث دفع القيمة بدلاً من العين في الزكاة.

ومن أمثلة التأويل البعيد:

ما مر سابقاً من حديث غيلان بن سلمة الثقفي الذي أسلم وله عشر نسوة في الجاهلية، فأسلمن معه فأمره النبي -ﷺ- أن يتخير أربعاً منهن².

ظاهر الحديث: للزوج أن يختار أربعاً منهن دون ترتيب ودون حاجةٍ إلى إعادة العقد، بدليل كلمة (تخير) وهي قرينة مرجحة، لكن الحنفية أولوا هذا الحديث تأويلاً بعيداً عن الفهم، لا يقوى على معارضة الظاهر.

تأويل الحنفية: وهو وجوب ابتداء النكاح إذا كان قد تزوجهن في عقدٍ واحدٍ، بدليل أن الزواج بأكثر من واحدةٍ في عقد واحد يبطل النكاح، وأيضاً بالقياس، بأنه ليست واحدةً منهن أولى من الباقي، وإن تزوجهن متعاقبات اختار من الأول أربعاً وترك الباقي³.

ولكن كان تأويلهم بعيداً رده الأئمة الثلاثة لوجود قرائن احتفت بالظاهر وردت هذا الاحتمال المرجوح الذي لم يجبره دليل قوي يعارض الظاهر.

وقسم الشافعية التأويل إلى بعيد وقريب ومتعذر غير مقبول⁴.

والمتعذر عندهم: هو ما لا يحتمله اللفظ لعدم وضعه له، وعدم العلاقة بينه وبين ما وضع له⁵.

1 الآمدي: الأحكام في أصول الأحكام. ج3 ص 52-53.

2 سبق تخريجه ص 19.

3 ابن قدامة: روضة الناظر وجنة المناظر. ص 92 / ابن بدران: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل. ص 83 - 84 / الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه. ص 213 - 214.

4 بادشاه، محمد أمين: تيسير التحرير. (دون رقم طبعة). مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. ج1 ص 144.

5 ابن الهمام: التحرير. ج1 ص 45.

المبحث الرابع

مجال التأويل

الأصل العمل بظاهر اللفظ، ولا يجوز العدول عنه إلى معنى آخر، إلا إذا وجد دليلٌ صارفٌ يقتضي ذلك، ولا خلاف أيضاً أن النصوص الظنية هي مدار الاجتهاد عند العلماء، وقد جعل الشوكاني رحمه الله - ما يدخله التأويل في قسمين هما¹:

القسم الأول: النصوص المتعلقة بالفروع: وهذا القسم لا خلاف في دخول التأويل فيه.

القسم الثاني: النصوص المتعلقة بالعقائد، وأصول الديانات، وصفات الباري-Y-: وقد اختلف العلماء في هذا القسم على ثلاثة مذاهب سأقوم بتوضيحها عند الحديث عن المتشابه.

من أجل تحديد نطاق التأويل في النصوص، ذهب الحنفية إلى تقسيم الألفاظ من حيث الدلالة على معناها قسمين²: الألفاظ الواضحة، والألفاظ الخفية، وقسموا الألفاظ الواضحة من حيث قوة الوضوح أربعة أقسام:

الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم.

أما الجمهور فقد قسموها قسمين: الظاهر، والنص.

وقسم الحنفية الألفاظ غير الواضحة (الخفية) أربعة أقسام:

الخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه.

والألفاظ غير الواضحة تشمل عند الجمهور: المجمل فقط.

وفيما يلي بيان موجز لهذه الأقسام:

1 الشوكاني: إرشاد الفحول، ص 176.

2 السرخسي: أصول السرخسي. ص 129. / ابن أمير الحاج، الحلبي ت 879هـ: التقرير والتحبير مع كتاب التحرير لابن الهمام. ضبط وتصحيح عبد الله محمود محمد عمر. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1419 هـ - 1999م. ج 1 ص 189، 204 / الدريني، فتحي: المناهج الأصولية. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة. 1418هـ - 1997م. ص 59+ ص 81 / صالح: تفسير النصوص. مج 1 ص 140.

أولاً: الألفاظ الواضحة الدلالة

اللفظ الواضح الدلالة: هو ما دل على المراد منه بنفس صيغته من غير توقف على أمر خارجي¹.

أقسام الألفاظ الواضحة عند الحنفية:

1. الظاهر

الظاهر لغة²: من ظَهَرَ يَظْهَرُ ظُهُوراً، فهو ظاهرٌ وظهيرٌ، وهو خلاف الباطن وقول الله -Y- : [وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ] [الأنعام: 120]، قيل: ظاهره المخالفة على الريبة وباطنه الريبة، والظاهر من أسماء الله الحسنى.

والظاهر عند الحنفية كما عرفه السرخسي - رحمه الله -: هو ما يعرف المراد منه بنفس السماع من غير تأمل، وهو الذي يسبق إلى العقول والأفهام لظهوره موضوعاً فيما هو المراد³.

وعرفه الدريني - رحمه الله -: بأنه هو اللفظ الذي يتبادر معناه اللغوي إلى العقل لمجرد قراءة الصيغة أو سماعها، دون اعتماد على دليل خارجي في فهمه، فكل عارف باللغة بوسعه أن يفهم معناه⁴.

فالظاهر يُفهم المراد منه بمجرد السماع من غير تأمل ويشترط فيه أن لا يكون معناه مقصوداً بالسوق⁵، بمعنى أنه غير مقرون بقصد المتكلم.

وقد مثلوا للظاهر بقول الله -Y- : [وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا] [البقرة: 275]، فإنه ظاهرٌ في إطلاق حل البيع وحرمة الربا، وبقول الله -Y- : [فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ

1 الزحيلي، وهبة: الوجيز في أصول الفقه. ط2. دمشق: دار الفكر. بيروت: دار الفكر المعاصر. 1995م. ص 175.

2 ابن منظور: لسان العرب. ج4 ص 523.

3 السرخسي: أصول السرخسي. ص 129.

4 الدريني: المناهج الأصولية. ص 62.

5 البخاري: كشف الأسرار. ج1 ص 46 / ابن أمير الحاج: التقرير والتحبير. ج1 ص 190.

وَرُبَاعٌ][النساء: 4]، ظاهرٌ في تجويز ما يستطيعه المرء من النساء، ولكنه ليس المقصود من سياق النص¹.

وكان الإمام الشافعي - رحمه الله -، يسمي الظواهر نصوصاً فيما يجري عليه الكلام، وهذا صحيح في أصل اللغة؛ لأن النص معناه الظهور.²

حكم الظاهر: وجوب العمل بما ظهر منه قطعاً عاماً كان أو خاصاً³، وهو يقبل التأويل إذا وجد دليل يقضي صرفه من معناه الظاهر إلى معنى آخر⁴.

2. النصُّ

النَّصُّ لغة: نَصَّ الْحَدِيثَ "يُنْصُهُ نَصًّا وَكَذَا نَصَّ "إِلَيْهِ " إِذَا "رَفَعَهُ"، وأصل النص: رَفَعَكَ لِلشَّيْءِ نَصًّا "فُلَانًا " نَصًّا إِذَا "اسْتَقْصَى مَسْأَلَتَهُ عَنِ الشَّيْءِ " أَيْ أَحْفَاهُ فِيهَا وَرَفَعَهُ إِلَى حَدٍّ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ، نَصَّ " الشَّيْءَ: أَظْهَرَهُ " وَكُلُّ مَا أُظْهِرَ فَقَدْ نُصَّ. قيل: ومنه مِنْصَةُ الْعُرُوسِ لِأَنَّهَا تَظْهَرُ عَلَيْهَا.⁵

النص عند الحنفية: هو ما ازداد وضوحاً بقرينة تقترب باللفظ من المتكلم، ليس في اللفظ ما يوجب ذلك ظاهراً دون تلك القرينة⁶.

وُفِّرَقَ بين النص والظاهر: أن قصد المتكلم إذا اقترن بالظاهر صار نصاً، ويشترط في الظاهر أن لا يكون معناه مقصوداً بالسوق أصلاً، فلو قيل: رأيت فلاناً حيث جاءني القوم، كان

1 السرخسي: أصول السرخسي. ص 129. / ابن أمير الحاج: التقرير والتحجير. ج 1 ص 192. / التفاتاني: شرح التلويح على التوضيح. ج 1 ص 232.

2 الإمام الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس ت 204هـ: الرسالة. تحقيق الدكتور عبد اللطيف الهميم والدكتور ماهر ياسين الفحل. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1426هـ - 2005م. ص 87.

3 النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد ت 710هـ: كشف الأسرار شرح المصنف على المنار. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1406هـ - 1986م. ج 1 ص 206. / السرخسي: أصول السرخسي. ص 129.

4 ابن بدران: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل. ص 83.

5 ابن منظور: لسان العرب. مج 7 ص 97.

6 السرخسي: أصول السرخسي. ص 129.

نصاً في مجيء القوم، لكنه غير مقصود بالسوق، ولكن لو قيل ابتداءً: جاءني القوم، كان نصاً في مجيء القوم لكنه مقصود بالسوق، وهذا الكلام إذا سيق لمقصود كان فيه زيادة ظهور وجلاء بالنسبة إلى غير المسوق، ولهذا فإن النص يزداد وضوحاً عن الظاهر إن قصد به وسبق له¹.

ومثال النص قول الله -Y-: [وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا] [البقرة: 275]، ظاهر في إطلاق حل البيع وحرمة الربا، نص في الفرق بين البيع والربا، بمعنى الحل والحرمة، لأن السياق كان لأجله، لأنها نزلت رداً على الكفرة في دعواهم المماثلة بين البيع والربا، كما قال الله -Y-: [ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا] [البقرة: 275].

وقول الله -Y-: [فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ] [النساء: 4]، ظاهر في تجويز نكاح ما يستطيه المرء من النساء، نص في بيان العدد، لأن سياق الآية بيان لذلك، بدليل قول الله -Y-: [مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ] [النساء: 4].²

حكم النص: - لزوم العمل بموجبه قطعاً، إلا إذا وجد دليل يقتضي صرفه من معناه إلى معنى آخر، فالنص يدخله التأويل كما هو في الظاهر، ولكنه يزداد عن الظاهر فيما يرجع إلى الوضوح والبيان بمعنى عرف من مراد المتكلم، ويكون النص أولى من الظاهر³.

وبذلك فإن احتمال التأويل في النص أقل منه في الظاهر؛ لأن زيادة الوضوح تقلل الاحتمال.

3. المفسر

المفسر لغة: أصلها فسرَ، والفسر: الإبانة، والإظهار، وكشف المغطى⁴.

1 السرخسي: أصول السرخسي.. ص 129. / ملاجيون، حافظ شيخ أحمد ت1130هـ: شرح الأنوار على المنار. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1406هـ - 1986م. ج1 ص 206.

2 السرخسي: أصول السرخسي.. ص 129. / ابن أمير الحاج: التقرير والتحبير. ج1 ص 192. / النسفي: كشف الأسرار. ج1 ص 207.

3 السرخسي: أصول السرخسي.. ص 130. / التفازاني: شرح التلويح على التوضيح. ج1 ص 206.

4 ابن منظور: لسان العرب. مج 5 ص 55.

المفسر عند الحنفية:- هو ما ازداد وضوحاً على النص على وجه لا يبقى معه احتمال التأويل والتخصيص¹.

مثال المفسر قول الله-Y:-[فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ][الحجر: 30]، فإن اسم الملائكة عام، فيه احتمال الخصوص، لكن بقول الله-Y:-[كُلُّهُمْ] ينقطع هذا الاحتمال ويبقى احتمال الجمع والافتراق، لكن بقول الله-Y:-[أجمعون] ينقطع احتمال تأويل الافتراق².

حكم المفسر: لزوم موجه قطعاً بلا احتمال تخصيص ولا تأويل، إلا إنه يحتمل النسخ والتبديل³ في عهد النبوة، فأما فيما بعده فكل القرآن محكم لا يحتمل النسخ⁴.

4. المحكم

المحكم لغة⁵: من حَكَمَ، وأَحْكَمَ، وحَكَمَ بمعنى منع وردّ، والمحكم الذي لا اختلاف فيه ولا اضطراب، والمحكم المفصل من القرآن الكريم الذي لم ينسخ فيه شيء.

المحكم عند الحنفية:- هو ما ازداد على المفسر، وهو ممتنع من احتمال التأويل، ومن أن يرد عليه النسخ والتبديل⁶.

والمحكم لنفسه عند الإطلاق كالأيات الدالة على وحدانية الله وصفاته، وبعد وفاة الرسول -⁷ محكم لغيره لعدم احتمال النسخ بانقطاع الوحي⁷.

مثال المحكم: قول الله-Y:-[أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ][البقرة: 29]، فقد علم أن هذا وصف دائم لا يحتمل السقوط بحال⁸.

1 النسفي: كشف الأسرار. ج 1 ص 208.

2 النسفي: كشف الأسرار. ج 1 ص 50 / السرخسي: أصول السرخسي. ص 130.

3 البخاري: كشف الأسرار. ج 1 ص 50.

4 النسفي: كشف الأسرار. ج 1 ص 209.

5 ابن منظور: لسان العرب. ج 12 ص 141.

6 السرخسي: أصول السرخسي. ص 130.

7 ابن الهمام: التحرير. ج 1 ص 138.

8 السرخسي: أصول السرخسي. ج 1 ص 130. / التفنازي: شرح التلويح على التوضيح. ج 1 ص 233.

حكم المحكم: وجوب العمل به من غير احتمال للتأويل ومن أن يرد عليه النسخ والتبديل¹.

أقسام الألفاظ الواضحة عند الجمهور: (الظاهر والنص).

1. **الظاهر:** هو ما دل على المعنى دلالةً ظنيةً²، إما بالوضع اللغوي، كدلالة العام على جميع أفرادهِ، وإما بالعرف كدلالة الصلاة في الشرع على الأقوال والأفعال المخصوصة، وهذا يشمل كلاً من الظاهر والنص عند الحنفية³.

والظاهر يكون راجحاً في دلالاته على معناه، وإذا صرف إلى معنى مرجوح بدليل سمي مؤولاً، كالأسد فإن دلالاته على الأول ظاهره "الحيوان المفترس" وعلى الثاني مؤولة "الإنسان الشجاع"⁴.

حكم الظاهر عند الجمهور: الظاهر عندهم يقبل التأويل، ولذلك يعمل بظاهر النص ولا يصرف إلى معنى آخر إلا بدليل يقتضي ذلك.

2. **النص:** هو كل لفظ دل على الحكم بصريحه لا احتمال فيه⁵، كقول الله -Y-: **وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا (32) وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ** [الإسراء: 32 - 33].

وبذلك يتبين أن النص ما دل على معناه دلالةً قطعيةً لا يقبل التأويل، لذلك فرقوا بين النص والظاهر فقالوا⁶:

1 السرخسي: أصول السرخسي. ج1 ص 130./ ملاجيون: شرح نور الأنوار على المنار. ج1 ص 209-210.

2 الأصهباني: بيان المختصر. ج1 ص 617.

3 ابن السبكي: جمع الجوامع. ج1 ص 350-351./ الزحيلي: أصول الفقه الإسلامي. ج1 ص 317.

4 إسماعيل، شعبان محمد ت685هـ: تهذيب شرح الأسنوي على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي. (دون رقم طبعة). 40 ش الباب الأخضر بالحسين: مكتبة جمهورية مصر. ج1 ص 167.

5 الشيرازي: اللمع في أصول الفقه. ج1 ص 327.

6 الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله ت794هـ: البحر المحيط في أصول الفقه. ضبط الدكتور محمد محمد تامر. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1420هـ - 2000م. مج1 ص 375.

• النص ما كان لفظه دليلاً، والظاهر ما سبق مراده إلى فهم سامعه.

• النص ما لم يتوجه إليه احتمال، والظاهر ما توجه إليه احتمال.

لذلك يكون حكم النص عندهم: العمل بموجبه قطعاً، وهو لا يتطرق إليه التأويل ولا يعدل عنه إلا بنسخ¹.

وبذلك يتبين أن النص عند الجمهور يقابل المفسر عند الحنفية².

أما المحكم عند الجمهور فهو يشمل كلا من النص والظاهر، وهو: اللفظ الذي يدل على معناه دلالة واضحة، سواء كانت ظنية أم قطعية³.

والمجمل عند الجمهور إذا قامت عليه قرائن فهو من المحكم⁴.

ثانياً: الألفاظ غير الواضحة الدلالة

اللفظ غير الواضح الدلالة من النصوص: هو ما لا يدل على المراد منه بنفس صيغته، بل يتوقف فهم المراد منه على أمر خارجي⁵.

الألفاظ غير الواضحة الدلالة عند الحنفية

1. الخفي

لغة¹: من خَفِيَ عليه الأمر، وَيَخْفِي خَفَاءً بالمد، فهو خَافٍ وَخَفِيٌّ: أي لم يَظْهَر، وقوله-Y - [أَكَادُ أُخْفِيهَا] [طه: 15]، أي أسترها وأوراها.

1 الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله ت 794هـ: المنشور. تحقيق تيسير فائق أحمد محمود. ط2. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. ج3 ص 118.
2 ابن أمير الحاج: التقرير والتحبير. ج1 ص 196.
3 ابن السبكي: جمع الجوامع. ج1 ص 350-351/الزحيلي: أصول الفقه الإسلامي. ج1 ص 317.
4 البناني: حاشية العلامة البناني. ج1 ص 268.
5 الزحيلي: الوجيز في أصول الفقه. ص 182.

والخفيُّ عند الحنفية: هو ما خفي مراده بعارض غير الصيغة ولا ينال إلا بالطلب².

أي إن الخفيَّ خُفي المراد منه بسبب عارض نشأ من غير الصيغة، إذ لو كان منشؤه الصيغة كان فيه خفاءً زائداً³.

وقيل الخفي: هو ما خفي المراد منه بنفس اللفظ لأنه في مقابلة الظاهر، وهو ما ظهر المراد منه بنفس اللفظ⁴.

مثال الخفي: قول الله -Y-: [وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا] [المائدة: 38]، فهو ظاهر في حق وجوب قطع اليد لكل سارق خفي في الطرّار⁵ والنباش⁶، لأنهما اختصا باسم آخر غير السارق في عُرف أهل اللسان، وبعد التأمل وجد أن الطرّار - وهو الآخذ للمال المخصوص من اليقظان في غفلة بطرّ منه أو غيره - قد اختصّ باسم آخر لأجل زيادة معنى السرقة، لأن السارق يُسارق الأعين النائمة، أما الطرّار يسارق الأعين المتيقظة، فاختص بهذا الاسم لزيادة في جانيته وحذق في فعله، وهو ما يعرف اليوم باسم النّشال، فحكم بقطع يده بدلالة النص⁷، أما النباش - وهو الآخذ كفن الميت من القبر خفيةً بنبشه بعد دفنه - فقد اختصّ بهذا الاسم لأجل نقصان معنى

1 الزبيدي: تاج العروس. مج 19 ص 382.

2 النسفي: كشف الأسرار. ج 1 ص 214..

3 ملاجيون: شرح نور الأنوار على المنار. ج 1 ص 214.

4 ابن أمير الحاج: التقرير والتحبير ج 1 ص 204

5 الطرار: أصل (طرّ) والطرّ القطع ومنه قيل للذي يقطع الهمايين طرار، والطرار هو الذي يشق كم الرجل ويسل ما فيه. / ابن منظور: لسان العرب. مج 4 ص 499.

6 النباش: نبش الشيء بنبشه نبشاً استخرجه بعد الدفن، ونبش الموتى: استخرجهم والنباش الفاعل لذلك وحرفته النباشة. / المرجع السابق. مج 6 ص 350.

7 دلالة النص: دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنه لاشتراكهما في معنى يدرك كل عارف باللغة أنه مناط الحكم، من غير حاجة إلى نظر واجتهاد، يستوي في ذلك أن يكون ما سكوت عنه أولى بالحكم مما ذكر أو مساوياً له. / صالح: تفسير النصوص. مج 1 ص 516. / وما ثبت بدلالة النص يعرف بسماع اللفظ من غير تأمل، بحيث يستوي فيه الفقيه ومن ليس بفقيه من أهل اللغة، ولأنه ثبت بمعنى النص لغة لا رأياً ولا اجتهداً لوضوحه سمي دلالة لا قياساً. / النسفي: كشف الأسرار. ج 1 ص 383.

السرقه فيه بسبب قصور مالية المال المأخوذ؛ لأن المال ما تجري فيه الرغبة والكفن ينفر منه كل من علم أنه كفن ميت، بالإضافة إلى أن القبر لا يعدّ حرزاً لما فيه، لذا يرى الحنفية أنه لا يقام عليه الحد، وقال أبو يوسف - رحمه الله - والأئمة الثلاثة يقطع النباش على أية حال¹، لقول النبي - ﷺ -: "من نبش قطعناه"²، ردّ الحنفية أن هذا محمول على السياسة³.

حكم الخفي: وجوب الطلب بالنظر والبحث والتأمل فيه، ليعلم اختفائه لمزية أو نقصان إلى أن يظهر المراد⁴.

2. المشكل

المُشْكَلُ لُغَةً: مَنْ شَكَلَ فَهُوَ مُشْكَلٌ: وَهُوَ الدَّخْلُ فِي أَشْكَالِهِ أَيْ أَمْثَالِهِ وَ أَشْبَاهِهِ، وَأَشْكََلَ أَيْ: صَارَ ذَا شَكْلٍ، وَالْجَمْعُ مُشْكَلَاتٌ⁵.

ويقال: أَمْرٌ مُشْكَلٌ، كَمَا يَقَالُ: أَمْرٌ مُشْتَبِهٌ: أَيْ هَذَا شَابَهُ هَذَا، وَهَذَا دَخَلَ فِي شَكْلِ هَذَا⁶.

والمشكل عند الحنفية: هو اسم لما يشتهبه المراد منه بدخوله في أشكاله على وجه لا يعرف المراد إلا بدليل يتميز به من بين سائر الأشكال⁷.

مثال المشكل: قول الله - ﷻ -: [فَأْتُوا حَرَّتُكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ] [البقرة: 223]، حيث إن لفظ (أَنَّى) مشترك قد يأتي بمعنى (كيف) ويأتي أيضاً بمعنى (أين)، ولذلك يشتهبه المعنى على السامع، ولكن بعد الطلب والتأمل تبين أنه بمعنى (كيف) بقرينة الحرث، لأن الحرث هو موضع طلب الأولاد والنسل،

1 ابن أمير الحاج: التقرير والتحبير. ج 1 ص 204 - 205. / السرخسي: أصول السرخسي. ج 1 ص 132 / ملاجيون: شرح الأنوار على المنار. ج 1 ص 215-216.

2 البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر ت458هـ: معرفة السنن والآثار. تحقيق سيد كسروي حسن. لبنان: دار الكتب العلمية. حديث رقم 5172. ج 6 ص 409. / أخرجه البيهقي من طريق عمران بن يزيد بن البراء عن أبيه عن جده وقال: وفي هذا الإسناد بعض من يجهل. / المرجع السابق. ج 6 ص 409.

3 ملاجيون: شرح نور الأنوار على المنار. ج 1 ص 216.

4 البخاري: كشف الأسرار. ج 1 ص 52.

5 الزبيدي: تاج العروس. مج 14 ص 384.

6 ابن فارس: معجم مقاييس اللغة. مج 3 ص 204.

7 السرخسي: أصول السرخسي. ص 132 / البخاري: كشف الأسرار. ج 1 ص 52.

والدبر ليس محلاً له، وبدلالة حرمة القربان في الأذى العارض وهو الحيض، ففي الأذى اللازم أولى¹.

حكم المشكل: التأمل أي التكلف والاجتهاد في الفكر لتمييز المعنى عن إشكاله، إلى أن يتبين المراد فيعمل به، والمراد بالمشكل لا يعرف إلا بالتأويل².

3. المجمل

المجمل لغة: من جَمَلَ، ولها أصلان الأول تجمع وعِظَم الخلق، والآخر حُسْن³.

المجمل عند الحنفية: هو لفظ لا يفهم المراد منه إلا باستفسار من المُجْمَل، وبيان من جهته لا يعرف به المراد وهو ضد المفسر⁴.

والمجمل أشد خفاءً من المشكل، حيث إن المشكل يتوصل إلى العمل به عند التأمل في صيغة اللفظ فيترجح بعض الاحتمالات ويعرف أنه المراد، بدليل في اللفظ من غير بيان، أما المجمل فلا يُدرك المراد بمجرد التأمل في صيغة اللفظ، ما لم يرجع في بيانه إلى المُجْمَل، ليصير بذلك البيان معلوماً بدليل في لفظ المُجْمَل⁵.

والمجمل إذا التحق به بيان قاطع فهو يخرج من حيز الإجمال، وبذلك لا يحتمل التأويل، لأنه أصبح مفسراً⁶، كقول الله -Y-: «إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا (19) إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا (20) وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا» [المعارج: 19-21]، فقد فسر (الهلع) الذي كان مجملًا ببيان متصل به، والهلع هو الذي إذا ناله شر أظهر شدة الجزع، وإذا ناله خير بخل به ومنعه الناس⁷.

1 البخاري: كشف الأسرار. ج 1 ص 53.

2 السرخسي: أصول السرخسي. ص 132. / التفتازاني: شرح التلويح على التوضيح. ج 1 ص 238.

3 ابن فارس: معجم مقاييس اللغة. مج 1 ص 481.

4 السرخسي: أصول السرخسي. ص 132.

5 المرجع السابق. ص 132.

6 البخاري: كشف الأسرار. ج 1. ص 54.

7 المرجع السابق. ج 1. ص 54.

والمتشابه يكون في النصوص المتعلقة بالعقائد، وأصول الديانات، وصفات الباري - عز وجل-، وقد اختلف العلماء في دخول التأويل فيه أو عدمه على ثلاثة مذاهب¹:

- المذهب الأول: أنه لا مدخل للتأويل فيها، بل تجري على ظاهرها ولا يؤول منها شيء.
- المذهب الثاني: أن لها تأويلاً ولكن نمسك عنه مع تنزيه اعتقادنا عن التشبيه والتعطيل لقول الله -Y-: [وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ] [آل عمران: 7]، وهذا قول السلف، يقول الشوكاني -رحمه الله-: "وهذه الطريقة الواضحة والمنهج المصحوب بالسلامة عن الوقوع في مهاوي التأويل لما لا يعلم تأويله إلا الله، وكفى بالسلف الصالح قذوة لمن أراد الاقتداء، وأسوة لمن أحب التأسي على تقدير عدم ورود الدليل القاطع بالمنع من ذلك، فكيف وهو قائم موجود في الكتاب والسنة². وهذا المذهب منقول عن السلف.
- المذهب الثالث: - أنها مؤولة، وهذا المذهب منقول عن علي وابن مسعود وابن عباس وأم سلمة -رضي الله عنهم أجمعين-.

وأصحاب المذهب الثاني وهم عامة متقدمي أهل السنة والجماعة، الذين يرون وجوب التسليم لله وعدم الذهاب إلى التأويل، قالوا بوجوب الوقف على لفظ الجلالة - الله - في قول الله -Y- [لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ] [آل عمران: 7]، وأما أصحاب المذهب الثاني وهم المتأخرون الذين قالوا بتأويل المتشابه يرون الوقوف على قول الله -Y-: [وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ] لا على ما قبله، حيث يرون أن الواو فيه للعطف لا للاستئناف³.

تقسيم الألفاظ غير الواضحة في الدلالة على معناها عند الجمهور

غير الواضح الدلالة عند الجمهور يشمل المجمل فقط:

المجمل (عند الجمهور): هو ما لم تتضح دلالاته من قول أو فعل⁴.

1 الشوكاني: إرشاد الفحول.. ص 176-177.

2 المرجع السابق. ص 176.

3 البخاري: كشف الأسرار. ج 1 ص 55.

4 ابن السبكي: جمع الجوامع. ج 2 ص 93.

ومن وجوه الإجمال في اللفظ عند الجمهور¹:

1. قد يكون اللفظ مجمل الحكم والمحل كقول الله -Y-: [الرَّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ

وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا]

[النساء:7]، فهو مجمل المحل والحكم فلم يبين الأقربون ولم يبين المقدار.

2. قد يكون الحكم مجهولاً والمحل معلوماً كقوله -Y-: [وَأَنْتُمْ حَقُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ] { الأنعام:141}،

فالحصاد الذي هو مورد الحق معلوم وهو الزرع، والحكم وهو الحق مجهول القدر والصفة والجنس.

3. قد يكون الحكم منه معلوماً والمحل مجهولاً، كقول القائل لنسائه: "إحداكن طالق"، فالحكم

وهو الطلاق معلوم والمحل مجهول.

4. قد يكون اللفظ موضوعاً لمعنيين أو أكثر (مشارك)، والمراد به أحد معانيه، كالعين والقرء،

كقول الله -Y-: [وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ] {البقرة:228}، فالإجمال في لفظ

القرء؛ لأنه متردد بين الطهر والحيض لاشتراكه بينهما².

وبهذا يتضح أن المجمل عند الجمهور يشمل الخفي والمشكل والمتشابه عند الحنفية، فقد

ذكر الجويني في البرهان "أن المتشابه هو المجمل"³.

1 الجويني: البرهان في أصول الفقه. ج1 ص 153 - 154.

2 العطار، حسن: حاشية العطار. بيروت: دار الكتب العلمية. ج2 ص 95.

3 الجويني: البرهان في أصول الفقه. ج1 ص 155.

الفصل الثاني

تطبيقات فقهية على التأويل عند الأصوليين

في باب العبادات

- المبحث الأول: مس الحائض المصحف
- المبحث الثاني: دفع القيمة بدلاً من العين في الزكاة
- المبحث الثالث: الجمع بين الصلاتين

المبحث الأول

مس الحائض المصحف

عندما تحيض المرأة يتعلق بها أحكامٌ عديدة¹: من ذلك عدم وقوع الطهارة منها أثناء الحيض؛ لأن الحيض يوجب الطهارة بانتهائه، وما أوجب الطهارة بانتهائه منع صحتها بوجوده، كخروج البول.

ويحرم عليها الصلاة لقول النبي - ﷺ - "فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة"²، ويحرم عليها الصوم لما روي عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: "كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة"³، ويحرم عليها الطواف لقول الرسول - ﷺ - "أفعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري"⁴، وهذه جملة من الأحكام متفق عليها.

أما حكم مس الحائض المصحف، فقد اختلف الفقهاء في حكم ذلك على قولين:

القول الأول: الجمهور (الحنفية⁵، والمالكية⁶، والشافعية⁷، والحنابلة⁸)، قالوا بحرمة مس الحائض المصحف.

القول الثاني: الظاهرية⁹ ذهبوا إلى جواز مس الحائض المصحف.

-
- 1 الشيرازي، أبو إسحاق ت 476هـ: **المهذب في فقه الإمام الشافعي**. تحقيق وتعليق محمد الزحيلي. ط1. دمشق: دار القلم. 1412هـ - 1992م. ج1 ص 141 - 142.
 - 2 النيسابوري: **صحيح مسلم**. كتاب الحيض. باب المستحاضة وغسلها وصلاتها. حديث رقم 333. ص 167.
 - 3 المرجع السابق. حديث رقم 335. ص 169.
 - 4 المرجع السابق. كتاب الحج. باب بيان وجوه الإحرام. ص 573.
 - 5 ابن الهمام، كمال الدين محمد عبد الواحد السيواسي ت 861هـ: **شرح فتح القدير**. ط2. بيروت: دار الفكر. 1397هـ - 1977م. مج 1 ص 168.
 - 6 البغدادى، عبد الوهاب ت 422هـ: **المعونة على مذهب عالم المدينة الإمام مالك بن أنس**. تحقيق حميش عبد الحق. دار الفكر. مج 1 ح 1 ص 161.
 - 7 الشيرازي: **المهذب**. ج1 ص 142.
 - 8 ابن قدامة، موفق الدين المقدسي ت 620هـ: **المقني**. طبعة جديدة بالأوفست. بعناية جماعة من العلماء. بيروت: دار الكتاب العربي. 1403هـ - 1983م. ج1 ص 315.
 - 9 ابن حزم الظاهري، أبو محمد علي الأندلسي ت 456هـ: **المحلى**. طبعة مصححة ومقابلة. قولت على النسخة التي حققها الشيخ أحمد محمد شاكر. دار الفكر. ج1 ص 77.

وسبب خلافهم عائد إلى اختلافهم في الأدلة التي استندوا إليها، ومن هذه الأدلة قول الله -Y- [لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ] {الواقعة:79}، فهذه الآية استدل بها المانعون من مس الحائض المصحف، ورأوا أن هذه الآية ظاهرة في تحريم المس وعضدوا ذلك أيضا بقول النبي -^:- "لا يمس القرآن إلا طاهر"¹.

أما المجيزون فإنهم يرون أن هذه الآية محتملة لا تصلح دليلاً لمنع الحائض من مس المصحف، وكذلك الحديث.

ويرى ابن تيمية - رحمه الله - أن حكم تحريم المس مستنبط من هذه الآية عن طريق الإشارة².

وتفصيل ذلك:

قول الله -Y- [لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ] {الواقعة:79} هذه الآية تشتمل على عدة مسائل³:

- المسألة الأولى: هل هذه الآية مبينة حال القرآن في الكتاب المحفوظ؟ أم هي مبينة حاله في كتبنا؟
- المسألة الثانية: حقيقة المس.
- المسألة الثالثة: اللام في قوله " لا يمسّه " نهى أم نفى؟

1 الدارقطني: سنن الدارقطني. باب في نهى المحدث عن مس القرآن. حديث رقم 5. ج1 ص 122./البهقي: سنن البهقي الكبرى. ج1 ص 88./عبد الرازق: المصنف. حديث رقم 1328. ج1 ص 341./الدرايم، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد: سنن الدرايم. تحقيق فواز أحمد زمرلي و خالد السبع العلمي. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي. حديث رقم (2266). ج2 ص 214./أخرجه الدارقطني والبيهقي وعبد الرازق والدرايم من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده، وهذا الحديث ضعيف في إسناده اختلاف كثير، وله أسانيد ضعيفة أخرى./الشوكاني، محمد بن علي بن محمد ت 1250هـ: نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار. الطبعة الأخيرة. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده. ج1 ص 243.

2 ابن قاسم، محمد بن عبد الرحمن: المستدرک على مجموع فتاوى شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ت 728هـ. ط1. 1418هـ. ج1 ص 17.

3 ابن العربي، أبو بكر بن محمد بن عبد الله ت 543هـ: أحكام القرآن. تحقيق محمد البجاوي. طبعة جديدة. بيروت: دار الجيل. 1407هـ - 1987م. ج4 ص 1737.

• المسألة الرابعة: من هم المطهرون؟؟.

المسألة الأولى: هل هذه الآية مبينة حال القرآن في الكتاب المحفوظ؟ أم هي مبينة حاله في كتبنا؟

قال الله -Y-: [إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (77) فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ (78) لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (79) نَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (80)]. {الواقعة}.

الخلاف في قول الله -Y- [لَا يَمَسُّهُ] في الضمير، إذ يحتمل أن يكون عائداً إلى الكتاب، ويحتمل أن يكون عائداً إلى القرآن الكريم الذي هو بين أيدينا¹.

فاستدل المانعون مس الحائض المصحف ومن هم في حكمها- الجنب والنفاس- بأن الضمير راجع إلى القرآن الكريم الذي بين أيدينا، فيكون المراد من قوله -Y- [لَا يَمَسُّهُ] أي: لا يمس القرآن الكريم إلا طاهر من الحدثين الأكبر والأصغر².

لكن الصحيح والراجح في هذه المسألة: أن الضمير راجع إلى الكتاب وهو اللوح المحفوظ لأنه الأقرب³.

المسألة الثانية: حقيقة المس؟

المس لفظ يحتمل معنيين، يحتمل أن يكون المس بالجراحة (اليد) حقيقة، ويحتمل أن يكون المس بالمعنى، أي لا يجد طعم نفعه إلا المطهرون⁴، الذين طهرهم الله من الذنوب وهم الملائكة⁵.

1 الرازي: التفسير الكبير. مج 15 ص 145.

2 الصابوني، محمد علي: روائع البيان تفسير آيات الأحكام. ط3. دمشق: مكتبة الغزالي. بيروت: مناهل العرفان. 1400هـ - 1980م. ج2 ص 506.

3 الشوكاني: نيل الأوطار. ج1 ص 244.

4 ابن العربي: أحكام القرآن. ج4 ص 1737.

5 الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن. مج 13 ص 253.

وعلى رأي المانعين للمس قالوا: إن الهاء في قول الله -Y- [لَا يَمَسُّهُ] عائدة إلى القرآن الكريم، واعتبروا أن المس بالجراحة حقيقة وهي اليد.

وأما المجيزون: قالوا إن الضمير راجع إلى الكتاب المكنون في اللوح المحفوظ، وجعلوا المس على اعتبار أنه لا يمس ذلك الكتاب المكنون إلا الذين طهرهم الله من الذنوب وهم الملائكة¹.

المسألة الثالثة: اللام في قوله " لا يمسّه " نهى أم نفى؟

يرى المجيزون أن الآية خبر لفظاً ومعنى، وبذلك تكون اللام نافية؛ إذ إن الأصل إبقاء الخبر على خبريته²، وقد كان ابن مسعود -رحمه الله- يقرأها "ما يمسّه إلا المطهرون"، وذلك لتحقيق النفي³.

أما المانعون يرون أن الجملة صيغتها إخبارٌ لفظاً وتقيد النهي معنىً، والضمّة في " يمسّه " هي ضمة إتباع، لا ضمة إعراب، لكن الإمام الرازي - رحمه الله - يرى أن هذا القول ضعيف لا دليل عليه⁴.

وكذلك ردّ على هذا القول: إن الآية خبر وتأويلها على أن اللام فيها للنفي ببقائها على خبريتها، أما تأويلها على الوجه أن اللفظ في الآية لفظ الخبر ومعناه النهي، هذا القول يحتاج إلى إخراجها عن الخبرية إلى الإنشاء، والأصل إبقاء الخبر على خبريته حتى يوجد مقتضى وهو غير موجود⁵.

ردّ ابن حزم -رحمه الله-: أنه لا حجة بقولهم أنها خبر بمعنى النهي إذ لا يجوز أن يصرف لفظ الخبر إلى معنى الأمر إلا بنص جلي أو إجماع متيقن⁶.

1 الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن. مج 13 ص 253/ ابن العربي: أحكام القرآن. ج 1 ص 1737.

2 الرازي: التفسير الكبير. مج 15 ص 194.

3 ابن العربي: أحكام القرآن. ج 1 ص 1737.

4 الرازي: التفسير الكبير. مج 15 ص 194.

5 السائيس، الشيخ محمد علي: تفسير آيات الأحكام. (دون رقم طبعة). مطبعة علي صبيح. ج 4 ص 100.

6 ابن حزم: المحلى. ج 1 ص 83.

المسألة الرابعة: من هم المطهرون؟

لفظ المطهرون لفظٌ مُشتركٌ يحتمل أكثر من معنى، أحدها: أنهم الملائكة، الذين طُهِروا من الشرك والذنوب، ومنها هم الذين طهّرهم الله من الذنوب وهذا يشمل الملائكة و الأنبياء والرسل من الملائكة والرسل من بني آدم¹، ومنها المطهرون من الحدث وهم المكلفون من الادميين².

ذهب المجيزون إلى أن المطهرين هم من تكون طهارتهم من غيرهم، أما المتطهرون فطهارتهم مسندة إليهم، بدليل قول الله -Y-: [إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ] [البقرة:222]، وفي الحديث " اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين"^{3,4}.

ولو كان المراد نفي الحدث لقال: لا يمسّه إلا المتطهرون أو المطهّرون، بتشديد الطاء والهاء، وهو لفظ من التطهر لا من الإطهار⁵.

لكن كما هو ملاحظ لفظ "المطهرون" لفظ عام؛ إذ إن الله-Y- أخبر أن لا يمس الكتاب المكنون إلا المطهرون، فعم بخبره المطهرين ولم يخصص بعضاً دون بعض، فالملائكة من المطهرين والرسل والأنبياء كذلك، وكل من كان مطهراً من الذنوب فهو ممن استثنى وعني بقوله "إلا المطهرون"، إلا إن الذين قالوا هم الملائكة فهم يرون أن هذا العام قد خصص،

1 الطبري: جامع البيان. مج 15 ص 255.

2 ابن العربي: أحكام القرآن. ج4 ص 1737.

3 السابيس: تفسير آيات الأحكام. ج4 ص 104

4 الترمذي: سنن الترمذي. حديث رقم 55. ج1 ص 78./ قال الترمذي: " وهذا حديث في إسناده اضطراب ولا يصح عن النبي-صلى الله عليه وسلم- في هذا شيء./ المرجع السابق. ج1 ص 78./ وقال ابن حجر بعد أن ذكره من حديث أبي سعيد الخدري: " فأما المرفوع فيمكن أن يضعف بالاختلاف والشذوذ، وأما الموقوف فلا شك ولا ريب في صحته"./ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي ت 852هـ: تلخيص الحبير. تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني. المدينة المنورة: 1384هـ - 1964م. ج1 ص 102.

5 الرازي: التفسير الكبير. مج 15 ص 197.

واستدلوا بقول الله-Y-: [فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ (13) مَرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ (14) بِأَيْدِي سَفَرَةٍ (15) كِرَامٍ بَرَرَةٍ (16)]. {عس}. فقالوا هذه الآية تشبه تلك والمراد بها إذا الملائكة¹.

أما المانعون فهم يرون أن المطهرين يقصد بهم المطهرون من الحدث، وهم المكلفون من الأدميين².

يقول الجصاص-رحمه الله-: "... وإن حمل اللفظ على النهي وإن كان في صورة الخبر كان عموماً فينا، وهذا أولى لما روي عن النبي -^{هـ}- في أخبار متظاهرة أنه كتب لعمر بن حزم³: "لا يمس القرآن إلا طاهر"⁴ فوجب أن يكون نهيه ذلك بالآية إذ فيها احتمال له"⁵.

فحديث النبي -^{هـ}-: "لا يمس القرآن إلا طاهر"، ظاهر الحديث يدل على أنه لا يجوز مس المصحف إلا لمن كان طاهراً، لكن هذا الحديث محتمل، لأن الطاهر يطلق بالاشتراك على المؤمن، بدليل قول الله-Y-: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ] {التوبة:28}، وقول النبي -^{هـ}-: "إن المؤمن لا ينجس"⁶، ويطلق أيضاً على الطاهر من الحدث الأكبر، بدليل قول الله: [وإن كنتم جنبا فاطهروا] {المائدة:6}، ويطلق أيضاً على الطاهر من الحدث الأصغر، بدليل قول النبي -^{هـ}- في المسح على الخفين: "دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين"⁷، ويطلق أيضاً على من ليس على بدنه نجاسة، حيث تم الإجماع على أن الشيء الذي ليس عليه نجاسة حسية ولا حكمية يسمى طاهراً، فمن أجاز حمل المشترك على جميع معانيه حمله عليه ههنا، والراجح أن المشترك مجمل في دلالته على أحد معانيه ولا يعمل به حتى يتبين، وبعد البحث والتأمل تبين أن

1 الصابوني: روائع البيان تفسير آيات الأحكام. ج2 ص 506.

2 ابن العربي: أحكام القرآن. ج4 ص 1737.

3 هو عمرو بن حزم بن زيد بن لوذان الأنصاري، يكنى أبي الضحاك. والي من الصحابة، شهد الخندق وما بعدها، استعمله النبي -صلى الله عليه وسلم- على نجران وكتب له عهداً مطولاً فيه توجيه وتشريع. / الزركلي، خير السدين ت1396هـ: الأعلام. ط5. بيروت: دار العلم للملايين. 980م. مج5 ص 76.

4 سبق تخريجه ص 42.

5 الجصاص، الإمام حجة الإسلام أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي ت370هـ: أحكام القرآن. (دون رقم طبعة) بيروت: دار الكتاب العربي. ج3 ص 315-316.

6 النيسابوري: صحيح مسلم. كتاب الحيض. باب الدليل على أن المسلم لا ينجس. حديث رقم 371. ص 180.

7 المرجع السابق. كتاب الطهارة. باب المسح على الخفين. حديث رقم 274. ص 147.

أحد معاني المشترك في لفظ " طاهر " هو المؤمن، بدليل قول الله -Y-: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ] {التوبة:28}، ولحديث النبي - ^ - " إِنْ الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجَسُ "، وكذلك لحديث النبي - ^ - في النهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو¹ (نهى- ^ - أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو)².

ورد الظاهرية أن هذا الحديث ليس فيه دلالة على عدم مس الحائض المصحف وإنما فيه أن لا ينال أهل الحرب القرآن فقط.³

وإطلاق اسم النجس على المؤمن الذي ليس بطاهر من الجنابة، أو الحدث الأصغر، أو الحيض، لا تصح حقيقة ولا مجازاً ولا لغة، إذ إن المؤمن طاهر دائماً، فلا يتناول الحديث سواء كان جنباً أو محدثاً أو على بدنه نجاسة، ولو سلم عدم وجود دليل يمنع من إرادته، لكان تعيينه لمحل النزاع ترجيحاً بلا مرجح، وتعيينه لجميعها استعمالاً للمشارك في جميع معانيه، ولو سلم رجحان القول بجواز الاستعمال للمشارك في جميع معانيه لما صح لوجود المانع، وهو حديث " المؤمن لا ينجس " ⁴.

ورد ابن حزم الظاهري على حديث النبي - ^ -: " لا يمس القرآن إلا طاهر " ⁵، أن هذا الحديث مرسل لا يصح الاحتجاج به.⁶

أما ما ورد في شأن الكتاب الذي بعثه النبي - ^ - إلى هرقل في حديث ابن عباس - رضي الله عنه - أنه - ^ - كتب "إلى هرقل عظيم الروم، أسلم تسلم وأسلم يؤتك الله أجرك

1 الشوكاني: نيل الأوطار. ج 1 ص 243.

2 البخاري: صحيح البخاري. كتاب الجهاد والسير. باب السفر بالمصاحف إلى أرض العدو. حديث رقم 2990. ص 532. / النيسابوري: صحيح مسلم. كتاب الإمارة. باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم. حديث رقم 1869. ص 954.

3 ابن حزم: المحلى. ج 1 ص 81.

4 الشوكاني: نيل الأوطار. ج 1 ص 234 - 244.

5 سبق تخريجه. ص 42.

6 ابن حزم: المحلى. ج 1 ص 81.

مرتتين، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين.... " ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة..... إلى قوله (مسلمين) "1.

وهذا احتج به الظاهرية في أنه ظاهر في تمكين المشركين من مس المصحف.²

وأجاب الشوكاني رحمه الله - عن ذلك: تمكين المشرك من مس ذلك المقدار لمصلحة، كدعائه إلى الإسلام، ومن وجه آخر، أنه صار باختلاطه بغيره لا يحرم لمسه ككتب التفسير فلا تخصص به الآية والحديث.³

واستدل ابن تيمية رحمه الله - على تحريم المس، باستنباط الحكم من الآية [لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ]، وذلك عن طريق الإشارة، فإذا كان الله - تبارك وتعالى - يخبر أن الصحف المطهرة في السماء لا يمسه إلا المطهرون فالمصاحف التي بأيدينا كذلك ينبغي ألا يمسه إلا طاهر.⁴

وكذلك الإمام الشافعي - رحمه الله - استنبط الحكم الشرعي بحرمة مس الحائض المصحف ومن في حكمها من هذه الآية [لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ] {الواقعة:79}، وقال إن المس يُظهر صفة من الصفات الدالة على التعظيم، والمس بغير طهور نوع من الإهانة في المعنى، وذلك لأن الأضداد ينبغي أن تقابل بالأضداد، فالمس بالطهر في مقابلة المس على غير طهر، وترك المس خروج عن كل واحدة منهما، فكذلك الإكرام في مقابلة الإهانة، وهناك شيء لا إكرام ولا إهانة، فنقول أن من لا يمس المصحف لا يكون مُكْرَمًا ولا مُهِنًا، وبترك المس خرج عن الضدين، ففي المس على الطهر التعظيم، وفي المس على الحدث الإهانة، فلا يجوز.⁵

ومن الملاحظ بعد توضيح قول الله -Y- [لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ] {الواقعة:79}، يتبين أن حكم مس الحائض المصحف لا يسلم أن يكون من هذه الآية، لما فيها من احتمالات كثيرة، فلا

1 البخاري: صحيح البخاري. كتاب بدء الوحي. حديث رقم 7. ص 25.

2 ابن حزم: المحلى ج 1 ص 83.

3 الشوكاني: نيل الأوطار. ج 1 ص 234 - 244.

4 ابن تيمية: المستدرک. ج 1 ص 17.

5 الرازي: التفسير الكبير. مج 15 ص 194 - 195.

تصلح أن تكون دليلاً على منع الحائض ومن في حكمها من مس المصحف، لوجود القرائن التي تدل على ذلك منها¹:

1. أن الآيات ههنا مكية، ومعلوم أن القرآن في مكة كانت عنايته موجهة إلى أصول الدين لا إلى فروعها.

2. الآية خبر، وتأويلها يخرجها عن الخبر إلى الإنشاء الذي يراد به النهي، والأصل حمل اللفظ على الحقيقة.

3. إن لفظ مطهرون يشير إلى من كانت طهارته ذاتية وهم الملائكة، وأما المتطهرون فهم الذين تكون طهارتهم بعملهم، نظراً لقول الله -Y- [إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ النَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ] {البقرة:222}، ولو أراد الله الإخبار عن وجوب الطهارة لقال " لا يمسه إلا المتطهرون".

وكذلك ما استند إليه المانعون من حديث رسول الله - ^ - " لا يمس القرآن إلا طاهر"²، هذا الحديث لا يصلح للاستدلال، إذ إن الحديث محتمل، لأن لفظ "طاهر" فيه مشترك بين معان كثيرة، والمشارك كما هو معلوم لا يعمل بأحد معانيه حتى يتبين أحدهما، ومن خلال النظر والتأمل يترجح في هذه المسألة أن الطاهر يطلق على المؤمن، وذلك لحديث رسول الله: "إن المؤمن لا ينجس"³.

الرأي الرابع: أرجح قول المجيزين مس الحائض المصحف، وذلك لعدم ورود نص صريح يمنع مس الحائض المصحف، والأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد دليل التحريم.

1 الصابوني: روائع البيان تفسير آيات الأحكام. ج 2 ص 507 - 508.

2 سبق تخريجه ص 42.

3 سبق تخريجه ص 46.

المبحث الثاني

دفع القيمة بدلاً من العين في الزكاة

فرض الله سبحانه الزكاة على المسلمين، بدليل قول الله -Y-: [وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّائِعِينَ] {البقرة:43}، وقول الله -Y-: [خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا] {التوبة:103}، وهي حقٌّ للفقراء في أموال الأغنياء، بدليل قول النبي -^ - لمعاذ بن جبل - رضي الله عنه - عندما بعثه إلى اليمن: " فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم"¹

وجاءت الزكاة في قول الله -Y-: [وَأَتُوا الزَّكَاةَ] {البقرة:43} مجملة لم تتضح دلالتها، إذ إنه لم يبين المال الذي يجب فيه الزكاة، ولم يفصل المقادير الواجبة في كل منها، وإنما ترك البيان للسنة القولية والعملية: تفصيل ما أجمله، وتبيين ما أبهمه، وتخصيص ما عممه.²

وزكاة الأموال ضربان³:

أحدهما: يتعلق بالقيمة المالية وهي زكاة التجارة

والثاني: يتعلق بالعين.

والمراد التكلم عنه في هذا المبحث هو النوع الثاني والذي يتعلق بزكاة العين، فقد حددت السنة النبوية المطهرة الواجب إخراجه من الأعيان التي تجب فيها الزكاة، فعلى سبيل المثال، أوجبت زكاة الغنم في أربعين شاة واحدة، لقول النبي -^ - "في كل أربعين شاة شاة"⁴، ومع هذا البيان، اختلف الفقهاء في جواز إخراج القيمة بدلاً من العين أم لا.

1 البخاري: صحيح البخاري. كتاب المغازي. باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قيل حجة الوداع. حديث رقم 4347. ص 765. / النيسابوري: صحيح مسلم. كتاب الإيمان. باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام. حديث رقم 29. ص 36.

2 القرضاوي، يوسف: فقه الزكاة. ط 21. القاهرة: مكتبة وهبة، 1414هـ - 1994م. ج 1 ص 142.

3 النووي، الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف الدمشقي ت 656هـ: روضة الطالبين. تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. ط 1. بيروت: دار الكتب العالمية، 1412هـ - 1992م ج 2 ص 2.

4 سبق تخريجه ص 25

فذهب الإمام مالك¹ والإمام الشافعي² -رحمهما الله- ورواية عن الإمام أحمد بن حنبل³ - رحمه الله- إلى عدم جواز إخراج القيم في الزكاة بدلاً من المنصوص عليه.

وذهب الإمام أبو حنيفة⁴، والإمام أحمد بن حنبل⁵ -رحمهما الله- في رواية، إلى جواز أخذ القيمة بدلاً من العين.

واشتهر الخلاف الأصولي في هذه المسألة بين الحنفية والشافعية، حيث اعتبر الإمام الشافعي -رحمه الله- هذه المسألة من جملة التأويلات البعيدة عند الحنفية.

منشأ الخلاف في هذه المسألة:

أولاً:- كون الزكاة معللة أو غير معللة.

فذهب الإمام الشافعي - رحمه الله -: أن الزكاة عبادة، والعبادات لا تعلل، ولذلك يجب التقيد بالمنصوص عليه، ولا يجوز العدول عنه إلى غيره؛ لأن الإتيان بالعبادة على الجهة غير المأمور بها يفسدها.⁶

1 الباجي، أبو الوليد الأندلسي ت 474هـ: المنتقى شرح موطأ الإمام مالك بن أنس. ط1. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، 1332هـ. ج2 ص 135.

2 الشيرازي: المذهب في فقه الإمام الشافعي. ج1 ص 492/ البغوي، الإمام أبو الحسين بن مسعود بن محمد الفرات 516هـ: التهذيب في فقه الإمام الشافعي. تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العالمية، 1418هـ - 1997م. مج 3 ص 65.

3 ابن قدامة، موفق الدين عبد الله المقدسي: الكافي في فقه الإمام أحمد. تحقيق محمد فارس ومسعد عبد الحميد السعدني. ط1، بيروت: دار الكتب العالمية، 1414هـ - 1994م. ج1 ص 392. / ابن مفلح، شمس الدين المقدسي محمد أبو عبد الله ت 763هـ: الفروع. مراجعة عبد الستار أحمد فراج. ط3، 1388هـ - 1967م. ج2 ص 592.

4 السرخسي، شمس الدين محمد بن أبي سهل: المبسوط. (دون رقم طبعة) بيروت: دار المعرفة. ج2 ص 156 / العلامة الهام مولانا الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الأعلام: الفتاوى الهندية. ط4، بيروت: دار إحياء التراث العربي. ج1 ص 181 / المرغيناني، برهان أبو الحسين علي بن أبي الحكم بن عبد الجليل الرشداني ت 593هـ: الهداية شرح بداية المبتدي. (دون رقم طبعة) المكية الإسلامية. ج1 ص 101. / الكاساني، الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الحنفي ت 587هـ: بدائع الصانع في ترتيب الشرائع. ط2، بيروت: دار الكتب العالمية. 1406هـ - 1986م. ج2 ص 23. / العيني: البناية في شرح الهداية. ج3 ص 73.

5 ابن النجار تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح ت 972هـ: منتهى الإرادات. تحقيق عبد الغني عبد الخالق. (دون رقم طبعة) عالم الكتب. ج1 ص 182. / ابن مفلح: الفروع. ج2 ص 563.

6 الغزالي: المستصفى. ج1 ص 198. / الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد ت 505هـ: المنحول. تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو. ط2. دمشق: دار الفكر. 1400هـ - 1980م. ص 199.

ويرى الإمام أبو حنيفة- رحمه الله-: أن الزكاة معللة فهي حق للمساكين، أوجبها الشرع لدفع الحاجة، لذلك لا فرق بين القيمة والعين عنده؛ لأن كلا منهما يجزئ في سد الحاجة¹.

ثانياً: الخلاف في دلالة الأحاديث التي نصت على أداء العين.

من ذلك قول النبي - ﷺ - "في كل أربعين شاة شاة"²، حيث يرى الشافعية أن هذا الحديث قوي الظهور في وجوب عين الشاة³.

إذ إن قول الله -Y-: [وَأَتُوا الزَّكَاةَ] {البقرة:43} للإيجاب وقوله - ﷻ - "في كل أربعين شاة شاة"⁴ بيان للواجب وإسقاط وجوب الشاة رفع للنص؛ لأن المنصوص عليه إخراج شاة بعينها، واستنباط العلة من الحكم إذا اقتضت رفع النص كانت باطلة⁵.

فالواجب عين الشاة، والقول بقيمتها يؤدي إلى بطلان الأصل، لأنه إذا وجبت القيمة لم تجب الشاة، فعاد هذا الاستنباط على النص بالإبطال وذلك غير جائز.

وردوا أيضاً على تعليل الحنفية أن الزكاة وجبت لدفع حاجات الفقراء وسد حاجاتهم، أن هذه العلة مستتبطة من حديث النبي - ﷺ - "في كل أربعين شاة شاة"⁶، واستنباط العلة من الحكم إذا كانت موجبة لرفعه كانت باطلة⁷.

وسد الحاجة مقصود ومسلم فيه، لكن لعله قصّد مع ذلك التعبد بإشراك الفقير في نفس مال الغني، فالجمع بين الظاهر وبين التعبد ومقصود سد الحاجة أغلب على الظن في العبادات؛ لأن العبادات مبناها على الاحتياط من تجريد النظر إلى مجرد سد الحاجة⁸.

1 السرخسي: المبسوط. ج2 ص 157.

2 سبق تخريجه ص 25.

3 الأمدي: الإحكام، ج3 ص 63.

4 سبق تخريجه ص 25.

5 الغزالي: المستصفى، ج1 ص 198. / الأمدي: الإحكام. ج3 ص 54.

6 سبق تخريجه ص 25.

7 الأمدي: الإحكام. ج3 ص 63.

8 الغزالي: المستصفى. ج1 ص 198.

أما بالنسبة لتأويل الحنفية حديث الشاة: يرى أبو حنيفة أن ذكر الشاة في الحديث لبيان المالية لا لتعلق الحكم به، إذ إن الواجب أداء جزء من النصاب من حيث المعنى وهو المالية، وأداء القيمة كأداء الجزء من النصاب من حيث إنه مال، وإنما تعلق الواجب بالجزء من النصاب للتيسير لبقى الواجب ببقائه ويسقط بهلاكه، ومعنى التيسير إنما يتحقق لو تعين الجزء من النصاب للوجوب من حيث هو مال، إذ لو تعلق الوجوب بالعين لبقيت الشركة في النصاب للفقراء، وفي هذا عسر ومشقة خصوصا إذا كان النصاب من نفائس الأموال، كالأفراس الفارسة للتجارة ونحوها، وعندما يكون الأمر متعلقا بالمالية يكون الاختيار لرب المال، فإن رأى أداء الجزء إليه أيسر أدى الجزء، وإن رأى أداء غيره أيسر، مَالٌ إِلَيْهِ، وبذلك يحصل معنى اليسر¹.

وحديث الشاة هو نص محتمل، وقد استند الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - إلى أدلة أخرى قوت وعضدت صحة ما ذهب إليه، ومن ذلك:

1. قول الله -Y-: [وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا] (هود:6) فكان الأمر بأداء الزكاة للفقراء، من أجل إيصال الرزق الموعود وكفاية الفقير، فكما يحصل رزق الفقير بعين الشاة يحصل بقيمتها، وكما أنه يتوصل بعين الشاة إلى نوع من الكفاية وهي الأكل، يتوصل بقيمتها إلى أنواع الكفاية، وهذا نص قرآني مطلق، والأمر بإيصال الرزق إبطال لقيد الشاة المنصوص عليه، وبذلك رد الحنفية على الشافعية أنهم لم يذهبوا إلى القول بأخذ القيمة بدلا من العين بطريق التعليل وإنما كان بطريق النص القطعي الذي يوجب أداء الرزق الموعود في الآية، فالنص القرآني المطلق لا يجوز تقييده بخبر الواحد².

2. قول الله -Y-: [خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً] (التوبة:103)، فهو تنصيب على أن المأخوذ مال، وبيان الرسول -^ - لما ذكر عين الشاة كان من باب التيسير على أرباب المواشي لا لتقييد الواجب، فإن أرباب المواشي تغريهم النقود، والأداء مما عندهم أيسر عليهم³، لذلك قول

1 الكاساني: بدائع الصنائع. ج2 ص 26.

2 العيني: البناء في شرح الهداية. ج3 ص 73.

3 السرخسي: المبسوط. ج2 ص 156. / الموصلي، عبد الله بن محمود بن مودود الحنفي ت 683هـ: الاختيار لتعليل المختار. تحقيق الشيخ زهير عثمان الجعبر. (دون رقم طبعة). بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم. مج 1 ج 1 ص 135.

النبي -^٨ - " خذ الحب من الحب والشاة من الغنم و البعير من الإبل"¹ هذا محمول على التيسير²، لكن النبي -^٨ - عندما رأى قلة الإبل، أوجب من خلاف الجنس تيسيراً على أرباب الأموال، فإذا سمحت له نفسه بأداء بعير من الخمس فقد ترك هذا التيسير، فجاز بالنص لا بالتعليل³.

3. حديث النبي -^٨ -: " في خمس من الإبل شاة"⁴ كلمة (في) حقيقة للظرف، وعين الشاة لا توجد في الإبل، فعرف أن المراد قدرها⁵.

4. أن النبي -^٨ - أبصر ناقة مسنة في إبل الصدقة، فغضب وقال: "قاتل الله صاحب هذه الناقة"، فقال: يا رسول الله إني ارتجعتها ببعيرين من حواشي الصدقة، قال: "فنعم إذا"⁶، وأخذ البعير ببعيرين إنما يكون باعتبار القيمة⁷.

1 أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي: سنن أبي داود. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر. كتاب الزكاة. باب صدقة الزرع. حديث رقم (1599). ج2 ص 109. ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني: سنن ابن ماجه. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار الفكر. حديث رقم (1814). ج1 ص 580. أخرجه أبو داود وابن ماجه من طريق عطاء بن يسار عن معاذ بن جبل مرفوعاً. لكن عطاء بن يسار لم يدرك معاذ بن جبل، فإسناد الحديث ضعيف. / ابن الملقن، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي ت 804هـ: البدر المنير. تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال. الرياض: دار الهجرة. 1425هـ - 2004م. ج5 ص 534. ابن حجر العسقلاني: تلخيص الحبير. ج2 ص 170.

2 الموصلي: الاختيار. مج 1 ج 1 ص 135. الكاساني: بدائع الصنائع. ج2 ص 26.

3 المرجع السابق. ج2 ص 26.

4 أبو داود: سنن أبي داود. كتاب الزكاة. باب في زكاة السائمة. حديث رقم 1568. ج2 ص 98. / الترمذي: سنن الترمذي. ج3 ص 17. / الشيباني: مسند أحمد بن حنبل. ج2 ص 14. / البيهقي: سنن البيهقي الكبرى. ج4 ص 88. أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد والبيهقي من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه عبد الله بن عمر مرفوعاً، وسفيان بن حسين هو الواسطي وهو ثقة في غير الزهري. / ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب. ج1 ص 244. / الذهبي: الكاشف. ج1 ص 448. / البستي: المجروحين. ج1 ص 358.

5 السرخسي: المبسوط. ج2 ص 56. / العيني: البناء في شرح الهداية. ج3 ص 26.

6 البيهقي: سنن البيهقي الكبرى. ج4 ص 113. / الشيباني: مسند أحمد بن حنبل. ج4 ص 349. / ابن أبي شيبة: المصنف. ج2 ص 361. / أبو يعلى: مسند أبي يعلى. ج3 ص 39. أخرجه البيهقي وأحمد وابن أبي شيبة وأبي يعلى من طريق مجالد عن قيس بن أبي حازم عن الصنابحي الأحمسي. ومجالد هو بن سعيد الهمداني وهو ضعيف. / البخاري، محمد بن إسماعيل ت 256هـ: الضعفاء الصغیر. تحقيق محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب: دار الوعي. 1396هـ. ج1 ص 112. / الذهبي: الكاشف. ج2 ص 239. / ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي ت 852هـ: تهذيب التهذيب. ط1. بيروت: دار الفكر. 1404هـ - 1984م. ج10 ص 37.

7 السرخسي: المبسوط. ج2 ص 157. / الكاساني: بدائع الصنائع. ج2 ص 26.

5. قَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- لِأَهْلِ الْيَمَنِ: "انْثُونِي بِخُمْسٍ¹ أَوْ لَيْسٍ²، آخِذْ مِنْكُمْ فِي الصَّدَقَةِ فَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ وَخَيْرٌ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ"³.

وذلك باعتبار القيمة والمعنى فيه أنه ملك الفقير مالاً منقوماً بنية الزكاة⁴.

6. قول النبي -^٥ -: اغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم⁵، فهذا الحديث فيه دلالة أن المقصود من الزكاة إغناء الفقير، والإغناء يحصل بأداء الشاة، وربما يكون سد الحاجة بأداء القيمة أظهر⁶.

ورد الحنفية على قول الشافعية: إن القول بأداء القيمة يؤدي إلى بطلان الأصل، بأن الحنفية لم يبطلوا إخراج الشاة بل قالوا بالتخيير بين الشاة وقيمتها، وهو استنباط يعود بالتعميم كما في قول النبي -^٥ -: "وليس تنج بثلاثة أحجار"⁷ "يعمم في الخرق ونحوها، وفي قوله -^٥ -

1 الخمس: برد من برود اليمن./ العظم آبادي، أبو الطيب محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر ت بعد 1310 هـ: التعليق المغني على الدارقطني مطبوع بذيّل سنن الدارقطني. ج2 ص100./ الخَمِيسُ الثوب الذي طوله خمس أذرع كأنه يعني الصغير من الثياب والخَمْسُ ضرب من برود اليمن والبرودة شَمْلَةٌ من صوف مُخَطَّطَةٌ وجمعها البُرْدُ/ ابن منظور: لسان العرب. مج 6 ص 69.

2 اللبّيس: هو الذي كثُرَ لبسه حتى أصبح خَلْقًا./ ابن منظور: لسان العرب. ج6 ص 202.

3 الدارقطني: سنن الدارقطني. كتاب الزكاة. باب ليس في الخضراوات صدقة. حديث رقم 24. ج2 ص100./ البيهقي: سنن البيهقي الكبرى. حديث رقم 7164. ج4 ص 113./ أخرجه الدارقطني والبيهقي عن طاوس قال: قال معاذ بن جبل، فذكره. قال الدارقطني: "طاوس لم يدرك معاذاً" فإسناد الحديث منقطع ضعيف./ المرجع السابق. ج2 ص100

4 السرخسي: المبسوط. ج2 ص 157.

5 الدارقطني: سنن الدارقطني. كتاب زكاة الفطر. حديث رقم 67. ج2 ص 252./ أخرجه الدارقطني من طريق أبي معشر السندي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به لكن أبا معشر ضعيف./ الذهبي: الكاشف. ج2 ص 317./ ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب. ج1 ص 559.

6 السرخسي: المبسوط. ج2 ص 157.

7 البيهقي: سنن البيهقي الكبرى. كتاب الطهارة. باب وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار. ج1 ص102./ الشافعي، محمد بن إدريس ت 204هـ: مسند الشافعي. بيروت: دار الكتب العلمية. ج1 ص13./ أخرجه الشافعي عن ابن عيينة عن ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به. ومن طريق الشافعي أخرجه أبو عوانة في مسنده./ أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق ت 316هـ: مسند أبي عوانة. بيروت: دار المعرفة. حديث رقم 511. ج1 ص 171./ وهذا الإسناد ضعيف؛ لأن فيه محمد بن عجلان المدني وهو صدوق إلا إنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة./ ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب. ج1 ص 496.

" لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان¹ " يعمم في كل ما يشوش الفكر ولا يعود بالبطلان².

أما بالنسبة للرواية الثانية للإمام أحمد - رحمه الله - أنه يجزئ إخراج القيمة بدلاً من العين، فقد أول النصوص التي نصت على العين بالحاجة والمصلحة، كأن تكون حاجة الفقير ومصلحته في القيمة بدلاً من العين، وكأن يجب على المزكي شاة في خمس من الإبل وليس عنده من يبيعه شاة، فهنا يصار إلى القيمة، أما إذا كان إخراج القيمة لغير حاجة ولا مصلحة راجحة يمنع من إخراج القيمة؛ لأن النبي - ﷺ - قدر الجبران بشاتين أو بعشرين درهماً ولم يعدل إلى القيمة، ولأنه متى أجاز إخراج القيمة مطلقاً، ربما يعدل المالك إلى أنواع رديئة، وقد يقع في التقويم ضرر، ولأن الزكاة مبناها على المساواة، وهذا يعتبر في قدر المال وجنسه³.

الرأي الراجح: أرجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الحنفية من جواز أخذ القيمة بدلاً من العين، كما يجوز أن تؤدي العين، وذلك للأسباب التالية:

- قوة الأدلة التي استندوا إليها في بيان ذلك الحكم، وكما أنه ثبت من الأدلة ما يقتضي وجوب أداء العين ثبت كذلك ما يقتضي جواز أداء الزكاة بالقيمة.
- يتحقق المعنى المقصود من أداء الزكاة - وهو سد حاجة الفقير - سواء بأداء العين أو القيمة، فهذا هو معاذ بن جبل - رضى الله عنه - يأخذ من الزكاة ما هو متوفر عند أهل اليمن دون التقيد بعين المطلوب، وفي الوقت نفسه يسد حاجة المهاجرين في المدينة.

1 البخاري: صحيح البخاري. كتاب الأحكام. باب هل يقضي الحاكم أو يفتي وهو غضبان. حديث رقم 7158. ص 1264.
2 ابن النجار تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح ت 972هـ: شرح الكوكب المنير. تحقيق محمد الزحيلي و نزيه حماد. ط2. مكتبة العبيكان. 1418هـ - 1997 م. ج 3 ص 465-466.
3 ابن تيمية تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ت 728هـ: مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي - رحمه الله - وساعده ابنه محمد وفقه الله. مج 25 ص 83.

- تعليل الزكاة بسد الخلة تعليل منطقيّ مقبول، ليس قضاءً على الظاهر ولا إبطالاً لمحل الحكم، فكما أن أداء العين المنصوص عليه محل للدفع، كذلك فإن قيمتها محل أيضاً للدفع، وفي التعليل دائماً توسعة لمحل الحكم¹.
- دفع القيمة فيه التيسير على الفقراء، خاصة في هذه الأيام، وما ينطبق على الزكاة ينطبق على صدقة الفطر.

1 صالح: تفسير النصوص. مج 1 ص 413.

المبحث الثالث

الجمع بين الصلاتين

أوجب الله -Y- على المسلمين الصلاة بقول الله -Y-: [إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا] {النساء:103}.

وهذه الآية تدل على إيجاب الفرض ومواقفته، ولكن الله سبحانه وتعالى أجمل ذكر الأوقات في هذه الآية، وبينها في مواضع أخر من الكتاب، فذكر تحديد أوائلها وأواخرها، وبين على لسان الرسول - ^ - تحديدها ومقاديرها¹.

وقد ثبت بالسنة النبوية المطهرة أن النبي - ^ - جمع بين صلاتي الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، بما رواه ابن عباس -ع- قال: " صلى رسول الله - ^ - الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً"².

وسوف أتكلم في هذا المبحث عن قضية الجمع بين الصلاتين وذلك يتطلب ثلاثة أمور:

أولاً: حكم الجمع بين الصلاتين.

ثانياً: صفة الجمع.

ثالثاً: مسوغات الجمع.

أولاً : حكم الجمع بين الصلاتين

اتفق الفقهاء (الحنفية³، والمالكية⁴، والشافعية⁵، والحنابلة⁶) على جواز الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر بعرفة، وبين المغرب والعشاء في وقت العشاء بمزدلفة؛ لثبوت ذلك عنه - ^ -.

1 الجصاص: أحكام القرآن. ج 2 ص 266.

2 النيسابوري: صحيح مسلم. كتاب صلاة المسافرين وقصرها. باب الجمع بين الصلاتين في الحضر. حديث رقم 705. ص 323.

3 السرخسي: المبسوط. ج 1 ص 149.

4 الباجي: المنتقى. ج 1 ص 253.

5 الإمام الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس ت 204هـ: الأم. ط2. بيروت: دار الفكر. 1403هـ - 1983م. ج 1 ص 233.

6 ابن قدامة: الكافي في فقه الإمام أحمد. مج 1 ص 519-521.

واختلفوا في جواز الجمع في غير هذين المكانين:

فأجاز الجمهور (المالكية¹، والشافعية²، والحنابلة³) الجمع بين الصلاتين في غير عرفة ومزدلفة، ولكنهم اختلفوا في المواضع التي يجوز فيها من التي لا يجوز⁴.

وذهب الإمام أبو حنيفة -رحمه الله- إلى منع الجمع إلا في عرفة ومزدلفة⁵.

وسبب اختلافهم في جواز الجمع وعدمه في غير عرفة ومزدلفة، عائد إلى اختلافهم في تأويل الآثار التي رويت في الجمع، والاستدلال منها على جواز الجمع؛ لأنها كلها أفعال وليست أقوالاً، والأفعال يتطرق إليها الاحتمال أكثر من تطرقه إلى اللفظ⁶.

ومن الآثار التي اختلفوا في تأويلها:

حديث أنس بن مالك -ت- قال: قال النبي - ﷺ -: (إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم يجمع بينهما، وإذا زاغت صلى الظهر ثم ركب)⁷.

حديث ابن عباس -ت- (كان رسول الله - ﷺ - يجمع بين صلاة الظهر والعصر إذا كان على ظهر سير، ويجمع بين المغرب والعشاء)⁸.

1 الباجي: المنتقى. ج 1 ص 253.

2 الشيرازي: المذهب. ج 1 ص 343.

3 ابن قدامة: المغني. ج 2 ص 114.

4 ابن رشد: محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد القرطبي ت 595هـ: بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ط6. دار المعرفة.

1403هـ - 1983 م. ج 1 ص 171.

5 السرخسي: المبسوط. ج 1 ص 149.

6 ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج 1 ص 171.

7 البخاري: صحيح البخاري. كتاب تقصير الصلاة. باب إذا ارتحل بعدما زاغت الشمس صلى الظهر ثم ركب. حديث رقم 1112. ص 204. / النيسابوري: صحيح مسلم. كتاب صلاة المسافرين وقصرها. باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر. حديث رقم 704. ص 322.

8 البخاري: صحيح البخاري. كتاب تقصير الصلاة. باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء. حديث رقم 1107. ص 204.

حديث ابن عمر -ع- قال: (رأيت رسول الله -ع- إذا أعجله السير في السفر يؤخر صلاة المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء)¹.

فهذه الأخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت إحدى الصلاتين، وذلك هو المتبادر إلى الفهم من لفظ الجمع².

أما الحنفية فقد أولوا هذه الأخبار بأن الجمع الحاصل كان فعلاً لا وقتاً (أي صوري)³، واستدلوا على مذهبهم بما يلي:

أولاً: إن أوقات الصلوات ثبتت بالدلائل القطعية من الكتاب والسنة المتواترة، منها قول الله -ع-: [حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى] {البقرة: 238}، وقول الله -ع-: [إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا] {النساء: 103}.

ومن السنة ما رواه ابن عباس -ع- عن النبي -ع-: (مَنْ جَمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ فَقَدْ أَتَى بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْكِبَائِرِ)⁴.

لذلك لا يجوز تغيير أوقات الصلاة بضرب من الاستدلال، أو بخبر الواحد، وكما لا يجمع بين العشاء والفجر ولا بين الفجر والظهر؛ لاختصاص كل منها بوقت مخصوص شرعاً، فكذلك الظهر مع العصر والمغرب مع العشاء⁵.

1 النيسابوري: صحيح مسلم. كتاب صلاة المسافرين وقصرها. حديث رقم 703. ص 322
2 الشوكاني: نيل الأوطار. ج 3 ص 242. / ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ج 1. ص 171 / الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف ت 1122هـ: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك. تصحيح ومراجعة لجنة من العلماء. دار الفكر. 1401 هـ 1981 م. مج 1 ص 292.
3 السرخسي: المبسوط. ج 1 ص 149.
4 الدراقطني: سنن الدارقطني. باب صفة الصلاة في السفر. ص 395. / هذا الحديث ضعيف؛ لأن فيه حنش بن قيس وهو متروك. / الألباني، محمد ناصر الدين: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة. ط 2. الرياض: مكتبة المعارف. 1988 م. مج 1 ص 22.
5 السرخسي: المبسوط. ج 1 ص 149.

ثانياً: الجمع الصوري، أن يؤخر المسافر الظهر إلى آخر الوقت، ثم ينزل فيصلّي الظهر، ثم يمكث ساعة حتى يدخل وقت العصر فيصلّيها في أول الوقت، وكذلك يؤخر المغرب إلى آخر الوقت، والعشاء في أول الوقت، وبذلك يكون جامعاً بينها فعلاً¹، والدليل على ذلك أن نافع أن "ابن عمر رضي الله عنه - اسْتُصْرِخَ عَلَى صَفِيَّةَ² وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَسَارَ حَتَّى إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ قِيلَ لَهُ: الصَّلَاةُ، فَسَارَ حَتَّى إِذَا كَادَ يَغِيبُ الشَّفَقُ نَزَلَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ انْتَهَرَ حَتَّى غَابَ الشَّفَقُ صَلَّى الْعِشَاءَ، ثُمَّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - إِذَا نَابَتْهُ حَاجَةٌ صَنَعَ هَكَذَا"³.

ورد الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - على قول الحنفية أن الصلوات عرفت بمواقيتها بالدلائل القطعية ولا يجوز تغييرها بضرب من الاستدلال أو بخبر الواحد، رد عليهم بقوله: "أن تخصيص المتواتر بالخبر الواحد جائز بالإجماع، وقد جاز تخصيص الكتاب بخبر الواحد بالإجماع، وتخصيص السنة بالسنة أولى وبذلك، لا نقول بترك الأخبار المتواترة وإنما نخصصها"⁴.

لكن الحنفية لا يجيزون تخصيص عام الكتاب بخبر الواحد، لأن خبر الواحد ظنيّ بثبوته، فلا يرفع الحكم الثابت قطعاً بصيغة العموم، إذا كانت هذه الصيغة توجب موجبها قطعاً.⁵

ورد ابن قدامة - رحمه الله - أيضاً على تأويلهم معنى الجمع في الأخبار إنما كان فعلاً لا وقتاً، بأن هذا التأويل فاسد لوجهين⁶:

1 السرخسي: المبسوط، ج 1 ص 149.

2 صفية بنت أبي عبيد بن مسعود بن عمرو بن عمير بن عوف بن عمدة بن غيره بن عوف بن قسي وهو ثقيف. أمها عاتكة بنت أسيد بن أبي العيص بن أمية، وتزوجها عبد الله بن عمر بن الخطاب، فولدت له أبا بكر، وأبا عبيده، وواقداً وعبد الله، وعمر، وحفصة، وكان قد تزوجها في خلافة عمر بن الخطاب. / ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري: الطبقات الكبرى. بيروت: دار صادر. ج 8 ص 472.

3 الدارقطني: سنن الدارقطني. كتاب الصلاة. باب الجمع بين الصلاتين في السفر حديث رقم 17. ج 1 ص 393. / البيهقي: سنن البيهقي الكبرى. حديث رقم (5303). ج 3 ص 159. / أخرجه الدارقطني والبيهقي عن طريق نافع وإسناده صحيح.

4 ابن قدامة: المغني. ج 2 ص 114.

5 السرخسي: أصول السرخسي. ص 112.

6 ابن قدامة: المغني. ج 2 ص 114.

أولاً: قد جاء الخبر صريحاً في أنه كان يجمع بينهما في وقت أحدهما، لقول أنس-ت-: "آخر الظهر إلى وقت العصر، ثم يجمع بينهما"¹، فيبطل التأويل.

ثانياً: أن الجمع رخصة، ولو كان بالصورة التي ذكروها لكان أشد ضعفاً وأعظم حرجاً من الإتيان بكل صلاة في وقتها؛ لأن الإتيان بكل صلاة في وقتها أوسع من مراعاة طرفي الوقتين، بحيث لا يبقى من وقت الأولى إلا قدر فعلها.

وقال ابن قيم الجوزية: "ومن تأمل أحاديث الجمع وجدها كلها صريحة في جمع الوقت لا في جمع الفعل، وعلم أن جمع الفعل أشق وأصعب من الأفراد بكثير، فإنه ينتظر بالرخصة أن يبقى من وقت الأولى قدر فعلها فقط، بحيث إذا سلم منها دخل وقت الثانية، فأوقع كل واحدة منهما في وقتها، وهذا أمر في غاية العسر والحرج والمشقة، وهو مناف لمقصود الجمع وألفاظ السنة الصحيحة الصريحة تردّه"². والراجح ما ذهب إليه الجمهور.

ثانياً: صفة الجمع

ثبت عن النبي - ﷺ - أنه كان يجمع بين الصلاتين في السفر، عن أنس بن مالك-ت- قال: كَانَ النَّبِيُّ - ﷺ - يَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي السَّفَرِ.³

وهذا فعل والأفعال لا يصح فيها العموم؛ لأنها تقع على صفة واحدة، وفعل النبي - ﷺ - أنه كان يجمع بين الصلاتين في السفر لا يعمم وقتيهما، فهو يحتمل وقوعهما في وقت الصلاة الأولى، ويحتمل وقوعهما في وقت الصلاة الثانية، ولذلك يكون فعله- ﷺ - مجملاً، والتعيين موقوف على دليل آخر.⁴

1 سبق تخريجه ص 59.

2 ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ت 751هـ: إعلام الموقعين عن رب العالمين. ضبط محمد عبد السلام إبراهيم. بيروت: دار الكتب العلمية. منشورات محمد علي بيضون. ج 3 ص 10.

3 البخاري: صحيح البخاري. كتاب تقصير الصلاة. باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء. حديث رقم 1108. ص 204.

4 الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله ت 794هـ: البحر المحيط في أصول الفقه. ضبط د. محمد محمد تامر. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1421هـ - 2000م. مج 2 ص 182-183

ذهب الإمام الشافعي¹ والإمام أحمد بن حنبل² (في رواية) -رحمهما الله- إلى جواز الجمع بين الصلاتين في وقت الأولى منها وفي وقت الثانية، بمعنى أنهم أجازوا جمع التقديم والتأخير في السفر لثبوت أحاديث جمع التقديم والتأخير، واستدلوا على قولهم بحديث معاذ بن جبل -ع- "أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ فَيُصَلِّيَهُمَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ، صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ثُمَّ سَارَ، وَكَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْعِشَاءِ، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، عَجَّلَ الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا مَعَ الْمَغْرِبِ"³.

وهذا الحديث يفيد في ظاهره جواز جمع التقديم والتأخير.⁴

وعن ابن عباس -ع- قال: "قال: ألا أخبركم عن صلاة رسول الله - ﷺ - في السفر قلنا: بلى، قال: كان إذا زاغت له الشمس في منزله جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب، وإذا لم تزغ له في منزله سار حتى إذا حانت العصر نزل فجمع بين الظهر والعصر، وإذا حانت له المغرب في منزله جمع بينها وبين العشاء، وإذا لم تحن في منزله ركب حتى إذا حانت العشاء نزل فجمع"⁵.

1 الشيرازي: المذهب في فقه الإمام الشافعي. ج 1 ص 343.

2 ابن قدامة: المغني. ج 2 ص 1/ البهوتي، منصور بن يوسف بن إدريس ت1046هـ: كشف القناع عن متن الإقناع. مراجعة وتعليق الشيخ هلال مصيلحي مصطفى هلال. 1402هـ - 1982م. ج 2 ص 5.

3 أبو داود: سنن أبي داود. كتاب الصلاة. باب الجمع بين الصلاتين. حديث رقم 1220. ج2 ص 7/ الترمذي: سنن الترمذي. حديث رقم 553. ج2 ص 438/ ابن حبان، محمد بن أحمد ت 354هـ: صحيح ابن حبان. تحقيق شعيب الأرنؤوط. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة. حديث رقم 1593. ج4 ص 465/ البيهقي: سنن البيهقي الكبرى. حديث رقم 5317. ج3 ص 193/ أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان والبيهقي من طريق أبي الطفيل عن معاذ بن جبل مرفوعاً وإسناده صحيح.

4 ابن حجر العسقلاني: فتح الباري. ج 2 ص 580.

5 البيهقي: سنن البيهقي الكبرى. باب الجمع بين الصلاتين في السفر. حديث رقم 5319. ج 3 ص 163/ الدارقطني: سنن الدارقطني. ج 1 ص 388/ عبد الرازق: المصنف. حديث رقم 4405. ج2 ص 548/ الشيباني: مسند أحمد بن حنبل. حديث رقم 3480. ج1 ص 367/ الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب ت360هـ: المعجم الكبير. تحقيق حمدي بن عبد المجيد. ط2. الموصل: مكتبة الزهراء. حديث رقم 11522. ج11 ص 210/ أخرجه البيهقي والدارقطني و عبد الرازق و أحمد و الطبراني من طريق ابن جريج عن حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن عكرمة وكريب عن ابن عباس. وهذا إسناد ضعيف لضعف حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس. / الذهبي: الكاشف. ج 1 ص 333/ ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب. ج 1 ص 167.

وقال الإمام أحمد - رحمه الله - (في رواية أخرى) واختاره ابن حزم - رحمه الله - وهو مروي عن الإمام مالك - رحمه الله - : "الجائز التأخير دون التقديم"¹، استدلوأ بحديث أنس - ر - "كان النبي - إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر إلى وقت العصر ثم يجمع بينهما وإذا زاغت صلى الظهر ثم ركب"².

وظاهر هذا الحديث يفيد اختصاص الجمع بجمع التأخير، فكان - [^] - لا يجمع بين الصلاتين إلا في وقت الثانية منها³، وردوا أيضا بعدم صحة الأحاديث القاطعة بجواز جمع التقديم.⁴

لكن المنصوص عليه عند الإمام أحمد - رحمه الله - أن جمع التأخير أفضل.⁵

الرأي الراجح: كما أن جمع التأخير ثبت بأحاديث كثيرة، كذلك جمع التقديم أيضاً، ويكفي أن النبي - [^] - جمع جمع التقديم بعرفة، وبذلك أوافق من أجاز الجمع بين الصلاتين في وقت الأولى منها أو في وقت الثانية.

ثالثاً: مسوغات الجمع

أولاً: الجمع في السفر

اتفق القائلون بجواز الجمع في غير عرفه ومزدلفة، على أن السفر هو من الأسباب التي تبيح الجمع، ولكنهم اختلفوا في جوانب كثيرة منها:

1 الشوكاني: نيل الأوطار. ج 3 ص 242. / ابن حزم: المحلى. ج 3 ص 172. / أبو القاسم محمد بن أحمد: القوانين الفقهية. (طبعة جديدة ومنقحة). ص 75.

2 سبق تخريجه ص 59.

3 ابن حجر العسقلاني: فتح الباري. ج 2 ص 583. / الشوكاني: نيل الأوطار. ج 3 ص 242 + 243. / الزركشي: شرح الزركشي. مج 2 ص 50.

4 ابن حجر العسقلاني: فتح الباري. ج 2 ص 583. / الشوكاني: نيل الأوطار. ج 3 ص 242 + 243.

5 البهوتي، منصور بن يوسف بن إدريس ت 1051 هـ: الروض المربع بشرح زاد المستتفع. ط 7. بيروت: دار الكتب العلمية. ج 1 ص 91

❧ كون السفر المبيح للجمع طويلاً أو قصيراً!!

ثبت عن النبي - ﷺ - أنه جمع بين الصلاتين في السفر .

ف فعل النبي - ﷺ - - يحتمل أنه كان في سفر طويل، ويحتمل أنه كان في سفر قصير ولا يجوز أن يُحمل على أحدهما إلا بدليل؛ لأنه مجمل¹.

وذهب الإمام مالك² والإمام الشافعي - رحمهما الله - في القديم³، ورواية عن الإمام أحمد⁴ - رحمه الله - : أنه يجوز الجمع في السفر القصير والطويل.

لإطلاق حديث أنس⁵ - رضي الله عنه - : "كان النبي - ﷺ - إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر إلى وقت العصر ثم يجمع بينهما وإذا زاغت صلى الظهر ثم ركب"⁶، و لأنه سفر يجوز فيه التنقل على الراحلة فيجوز فيه الجمع كالسفر الطويل؛ ولأن أهل مكة يجمعون بعرفة ومزدلفة، وهو سفرٌ قصير⁷.

وذهب الشافعي - رحمه الله - في الجديد⁸ والأصح عند أحمد⁹ - رحمه الله - إلى عدم جواز جواز الجمع إلا في السفر الطويل؛ أي أن تكون مدته مثل مدة القصر.

1 الزركشي: البحر المحيط. مج 2 ص 183.

2 ابن جزى: القوانين الفقهية. ص 75.

3 الشيرازي: المذهب. ج 1 ص 343.

4 ابن مفلح: الفروع. ج 2 ص 68.

5 الشوكاني: نيل الأوطار. ج 3 ص 242.

6 سبق تخريجه ص 59.

7 الشيرازي: المذهب. ج 1 ص 343 / الرافعي، أبو القاسم عبد الكريم محمد بن عبد الكريم القزويني الشافعي ت 623: فتح العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير. تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ أحمد عبد الموجود. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1407 هـ - 1997 م. ج 2 ص 236.

8 الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد ت 505 هـ: الوسيط في المذهب. تحقيق أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر. ط 1. شارع الأثر: دار السلام. 1417 هـ - 1997 م. مج 2 ص 257.

9 ابن قدامة: المغنى. ج 2 ص 116.

وعلى الإمام الشافعي - رحمه الله - لعدم جوازه في السفر القصير؛ بأن الجمع إخراج عبادة عن وقتها، فاختص بالسفر الطويل كالفطر.¹

احتج الإمام أحمد - رحمه الله -: إن الجمع رخصة تثبت لدفع المشقة، لذلك اختصت بالسفر الطويل كالفطر، ولأنه تأخير للعبادة عن وقتها فأشبهه الفطر، ولأن دليل الجمع فعل النبي - ﷺ -، والفعل لا صيغة له، وإنما هو قضية في عين، فلا يثبت حكمها إلا في مثلها، ولم ينقل أنه جمع إلا في سفر طويل.²

وعلى هذا القول يرى الإمام الشافعي³ والإمام أحمد⁴ - رحمهما الله - أنه لا يجوز لأهل لأهل مكة الجمع في عرفة ومزدلفة، لأن سفرهم قصير دون مسافة القصر.

وهناك قول للإمام الشافعي - رحمه الله -: "إن أهل مكة يجمعون بعذر النسك لا بعذر السفر".⁵

رد ابن تيمية - رحمه الله - على من قال من أصحاب الشافعي وأحمد - رحمهما الله -: أن أهل مكة لا يجمعون، وعذرهم في ذلك أن سبب الجمع هو السفر الطويل، إن قولهم ضعيف مخالف للسنة الواضحة؛ إذ إن الجمع لا يختص بالسفر الطويل، بل يجمع للسفر، ويجمع للمرض كما جاءت بذلك السنة في جمع المستحاضة.⁶

ورد أيضاً بأن القصر ليس كالجمع، فالقصر سنة راتبة، والجمع رخصة عارضة، فلا يمكن أن يسوى بين الجمع والقصر.⁷

1 الشيرازي: المذهب. ج 1 ص 343.

2 ابن قدامة: المغنى. ج 2 ص 116.

3 الغزالي: الوسيط في المذهب. مج 2 ص 257.

4 البهوتي: كشف القناع. ج 2 ص 5.

5 الغزالي: الوسيط في المذهب. مج 2 ص 275.

6 ابن تيمية: مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. ج 24 ص 26.

7 المرجع السابق. ج 22 ص 290.

وكذلك التفريق بين السفر القصير والطويل ليس له أصل في كتاب الله، ولا في سنة نبيه - ﷺ -، بل الأحكام التي علقها الله بالسفر علقها به مطلقاً دون تفريق بين سفر قصير وطويل.¹

والجانب الثاني من الجوانب الذي اختلف فيها الفقهاء في جمع المسافرين:

✧ كون المسافر جاداً² في السير أم سائراً³ أم نازلاً⁴:

وسبب الخلاف في ذلك ورود أحاديث منها ما هو مطلق، يفيد جواز الجمع فيما لو كان المسافر سائراً أم لا، و سواء كان في سيره مجداً أم لا⁵، وهو حديث ابن أنس - ت -: "كان النبي - ﷺ - يجمع بين صلاة المغرب والعشاء في السفر"⁶.

وقال بالإطلاق كثير من الصحابة والتابعين⁷، وقال بذلك الإمام الشافعي⁸ والإمام أحمد⁹ - رحمهما الله -.

فقد أخذوا بمطلق حديث أنس - ت - ومما قوى ما ذهبوا إليه أيضاً، ما جاء في الحديث: "خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، فَأَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ دَخَلَ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا"¹⁰.

1 ابن تيمية: مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. ج 24 ص 34.

2 جاداً: جدّ يجدّ بالفتح بمعنى عظم وبالكسر بمعنى الاجتهاد. جدّ في السير أي اهتم به وأسرع فيه وجدّ به الأمر وأجدّ إذا اجتهد. / الجوهري: الصحاح. ج 2 ص 452. / ابن منظور: لسان العرب. مج 3 ص 113.

3 سائراً: سار السير الذهاب، وسار القوم يسرون سيراً ومسيراً إذا امتد بهم السير في جهة توجهوا إليها. / المرجع السابق. مج 4 ص 389.

4 نازلاً: نزل بمعنى حلّ، النزول الحلول، والنازل هو الضيف. / ابن منظور: لسان العرب. مج 11 ص 256-258.

5 الغزالي: الوسيط في المذهب. ص 62.

6 سبق تخريجه ص 62.

7 ابن حجر العسقلاني: فتح الباري. ج 2 ص 580.

8 الشافعي: الأم. ج 1 ص 99.

9 ابن ضويان: سبيل المنار. مج 1 ص 131.

10 النيسابوري: صحيح مسلم. كتاب صلاة المسافرين وقصرها. باب الجمع بين الصلاتين في الحضر. حديث رقم 706. ص 323.

قال الإمام الشافعي - رحمه الله - في الأم: " قوله - □ - دخل ثم خرج، لا يكون إلا وهو نازل، فللمسافر أن يجمع نازلاً أم سائراً"¹.

وفي هذا الحديث دليل على عدم اشتراط الجمع إلا ممن جد به السير.²

ومن أسباب الخلاف أيضاً، ورود أحاديث قيدت الجمع بما إذا جدّ به السير³، منها حديث حديث ابن عمر -ع-: " كان النبي - □ - يجمع بين المغرب والعشاء إذا جدّ به السير"⁴.

وقد أخذ الإمام مالك - رحمه الله - بظاهر هذا الحديث، واشتراط لجواز الجمع للمسافر أن يكون جاداً في السير.⁵

وهناك حديث آخر عن النبي - □ - قيد الجمع إذا كان المسافر سائراً⁶، روى ابن عباس -ع-: "كان رسول الله - □ - يجمع بين صلاة الظهر والعصر إذا كان على ظهر سير ويجمع بين المغرب والعشاء"⁷، لكن ظاهر الحديث الذي رواه معاذ بن جبل -ع- يبين أنه لا فرق أن يكون المسافر نازلاً أم سائراً⁸، حيث روى: " أن النبي - □ - كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيف الشمس صلى الظهر والعصر حتى يجمعها إلى العصر يصلّيها جميعاً وإذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم سار وكان يفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء"⁹.

1 الشافعي: الأم. ج 1 ص 96.

2 ابن حجر العسقلاني فتح الباري ج 2 ص 280.

3 ابن حجر العسقلاني فتح الباري ج 2 ص 280.

4 البخاري: صحيح البخاري. كتاب تقصير الصلاة. باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء. حديث رقم 1106. ص 204. / النيسابوري: صحيح مسلم. كتاب صلاة المسافرين وقصرها. باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر حديث رقم 44. ص 322. واللفظ للبخاري.

5 الأصبغي، الإمام مالك بن أنس: المدونة الكبرى. ط2. دار الفكر. 1400هـ - 1980م. مج 1 ص 111.

6 ابن حجر العسقلاني: فتح الباري. ج 2 ص 580.

7 سبق تخريجه ص 59.

8 الشافعي: الأم. ج 1 ص 96. / البهوتي: كشف القناع. ج 2 ص 5.

9 سبق تخريجه ص 63.

ثانياً: الجمع في الحضر

اختلف العلماء في الأعذار المبيحة للجمع في الحضر، وسبب اختلافهم عائد إلى اختلافهم في مفهوم حديث ابن عباس¹ - " صلى رسول الله - ﷺ - الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً في غير خوف ولا سفر، قيل لابن عباس: ما أراد بذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته "².

ذهب الإمام الشافعي - رحمه الله - إلى عدم جواز الجمع في الحضر إلا بعذر المطر. وقد تأول حديث ابن عباس السابق " من غير خوف ولا مطر"، أول ذلك في المطر³.

قال الإمام الشافعي - رحمه الله - في الأم: " والجمع في المطر رخصة لعذر..... وجدنا في المطر علة المشقة، كما كان الجمع في السفر علة المشقة العامة، فقلنا إذا كانت العلة من مطر في حضر جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء "⁴.

وذهب الإمام مالك - رحمه الله - إلى منع الجمع في الحضر مطلقاً⁵، ورغم أن الإمام مالك - رحمه الله - منع الجمع في الحضر، إلا إنه أجاز الجمع بعذر المرض والمطر، حيث أجاز الجمع بعذر المطر وقت المغرب والعشاء، ولم يجزه بين الظهر والعصر⁶، عن ابن عباس -⁷ - أنه قال: " صلى رسول الله - ﷺ - الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً من غير خوف ولا سفر"، قال الإمام مالك - رحمه الله - : "أرى ذلك كان في مطر "⁷.

1 ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج 1 ص 137.

2 سبق تخريجه ص 59.

3 الشافعي: الأم. ج 1 ص 95./ الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب ت 1004هـ: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. طبعة أخيرة. مصر: شركة ومطبعة مصطفى الباب الحلبي وأولاده. 1386هـ - 1997م. ج 2 ص 273.

4 الشافعي: الأم. ج 1 ص 95.

5 الزرقاني: شرح الزرقاني. ج 1 ص 418.

6 ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج 1 ص 173.

7 الأصبحي، الإمام مالك ابن أنس: الموطأ. تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. 1406 هـ - 1985م. كتاب صلاة المسافرين. باب الجمع بين الصلاتين في الحضر. حديث رقم 49 ج 1 ص 144.

فالإمام مالك - رحمه الله - ردّ بعض الحديث وتأول بعضه وهذا غير جائز، فلم يأخذ بقوله: " جمع بين الظهر والعصر " وأخذ بقوله: " والمغرب والعشاء " ¹.

قال ابن رشد - رحمه الله -: " وأحسب أن مالكا - رحمه الله - إنما رد بعض هذا الحديث لأنه عارضه العمل فأخذ منه ببعض الذي لم يعارضه العمل، وهو الجمع في الحضر بين المغرب والعشاء " ².

واحتجّ بما روى نافع أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - " كان يجمع إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء " ³، وبما روي أن أبان بن عثمان ⁴ - ط - " كان يجمع بين الصلاتين في الليلة المطيرة المغرب والعشاء " ⁵.

وذهب بعض أصحاب الإمام مالك ⁶ - رحمه الله - وبعض أصحاب الشافعي ⁷ - رحمه الله - إلى جواز الجمع في الحضر للحاجة مطلقاً، بشرط أن لا يتخذ ذلك عادة.

واستدلوا بقول ابن عباس - ط - في الحديث عندما سئل: " لم فعل ذلك؟ قال: أراد أن لا يخرج أمته " ⁸.

1 ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج 1 ص 173.

2 المرجع السابق. ج 1 ص 173.

3 الأصبحي: الموطأ. ج 1 ص 145.

4 هو أبان بن عثمان بن عفان، الإمام الفقيه الأمير، أبو سعد بن أمير المؤمنين، أبي عمرو الأموي المدني، أخو عمرو، وأمهما أم عمرو بنت جندب، أصابه الفالج أو آخر عمره وكان به صمم، كانت ولايته على المدينة سبع سنين توفي سنة خمس ومئة. / الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد ت 748هـ: سير أعلام النبلاء. تحقيق مأمون الصاعرجي. أشرف على تحقيق الكتاب وخرج الأحاديث شعيب الأرناؤوط. ط 2. بيروت: مؤسسة الرسالة 1402هـ - 1984م. ج 4 ص 351-353

5 ابن أبي شيبه: المصنف. باب في الجمع بين الصلاتين في الليلة المطيرة حديث رقم 6269. ج 2 ص 44. / أخرجه ابن أبي شيبه عن عبد الرحمن بن مهدي عن سليمان بن بلال عن هشام بن عروة قال: " رأيت أبان بن عثمان يجمع.... الحديث. وفي آخره: وكان عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن وأبو سلمة بن عبد الرحمن لا ينكرونه. وهذا إسناد صحيح إلى أبان.

6 الزرقاني: شرح الزرقاني. ج 1 ص 294.

7 النووي: روضة الطالبين. ج 1 ص 503.

8 سبق تخريجه ص 69.

فما ذكره ابن عباس -ع- من التعليل بنفي الحرج ظاهر في مطلق الجمع.¹

ثالثاً: الجمع بعذر المرض

ذهب الإمام الشافعي -رحمه الله- إلى عدم جواز الجمع للمريض، وقد اعتبر الإمام عذر المرض وما أشبهه عذراً خاصاً بخلاف عذر المطر فقد اعتبره عذراً عاماً، وقد كانت أمراض وخوف، ولم يعلم عنه -□- أنه جمع لذلك.²

وأما الإمام مالك³ وبعض أصحاب الإمام الشافعي⁴ والإمام أحمد⁵ -رحمهم الله- أجازوا أجازوا الجمع للمريض⁶.

قال ابن رشد -رحمه الله-: "والسبب في اختلافهم هو اختلافهم في تعدي علة الجمع في السفر، فمن طرد العلة رأى أن هذا من باب الأولى والأخرى، وذلك أن المشقة على المريض في أفراد الصلوات أشد منها على المسافرين، ومن لم يعد هذه العلة وجعلها قاصرة لذلك الحكم لم يجز ذلك"⁷.

والإمام مالك -رحمه الله- أجاز الجمع للمريض من باب الأولى، فهو يرى أن الشرع قد رخص الجمع للمسافر لتعب السفر، والمريض بمرضه أتعب من المسافر لشدة الوضوء عليه، وقد جمع النبي -□- في المطر للرفق بالناس والمريض أولى بالرفق⁸.

1 ابن حجر: شرح الباري. ج 2 ص 240.

2 الشافعي: الأم. ج 1 ص 95.

3 الأصبحي: المدونة. مج 1 ص 111.

4 الرملي: نهاية المحتاج. ج 2 ص 273.

5 ابن قدامة: المغني. ج 2 ص 120.

6 الأصبحي: المدونة. مج 1 ص 111. / ابن قدامة: المغني. ج 2 ص 120.

7 ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج 1 ص 173.

8 الأصبحي: المدونة. مج 1 ص 111.

أما الإمام أحمد - رحمه الله - فهو يرى أن المرض من الأعذار المبيحة للجمع، واستدل بفعل النبي - ﷺ - "أنه صلى الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً من غير خوف ولا سفر" وفي رواية: "من غير خوف ولا مطر"¹.

ويرى الإمام أحمد - رحمه الله - أن جمع النبي - ﷺ - لم يكن إلا بعذر، والمرض يعتبر عذراً من الأعذار، واستدل على ذلك بما ثبت عن النبي - ﷺ -: "أنه قال لسهلة بنت سهيل² وحمنة بنت جحش³ رضي الله عنهما: فَإِنْ قَوِيَتْ عَلَى أَنْ تُؤَخَّرِي الظُّهْرَ وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ حِينَ تَطْهَرِينَ وَتُصَلِّيَنِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ثُمَّ تُؤَخَّرِينَ الْمَغْرِبَ وَتُعَجِّلِينَ الْعِشَاءَ ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فَأَفْعَلِي وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وَتُصَلِّيَنِ وَكَذَلِكَ فَأَفْعَلِي"⁴، فأباح لهما الجمع لأجل الاستحاضة.⁵

هناك رواية عن الإمام أحمد - رحمه الله - بتأويل الحديث المذكور أن الجمع كان بعذر المرض وقد رجَّح هذا القول الإمام النووي - رحمه الله -⁶.

1 النيسابوري: صحيح مسلم. كتاب صلاة المسافرين وقصرها. باب الجمع بين الصلاتين في الحضر. حديث رقم 705. ص 323+324..

2 سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشية العامري، أسلمت قديماً، وهاجرت مع زوجها أبي حذيفة بن عتبة إلى الحبشة، فولدت له هناك محمد بن أبي حذيفة، أمها فاطمة بنت عبد العزى بن أبي قيس / ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت 852هـ: الإصابة في تمييز الصحابة. تحقيق خليل مأمون شيمه. ط 1. بيروت: دار المعرفة. 1425هـ - 2004م. ج 4 ص 2544.

3 حمنة بنت جحش الأسدية أخت أم المؤمنين زينب، كانت زوج مصعب بن عمير، وقتل عنها يوم أحد، فتزوجها طلحة بن عبيد الله، كانت من المبايعات وشهدت أحداً، فكانت تسقي العطشى وتحمل الجرحى، وتداويهم. / ابن حجر: الإصابة. ج 4 ص 2472.

4 الترمذي: سنن الترمذي. باب ما جاء في أن المستحاضة تجمع بين الصلاتين بغسل واحد. حديث رقم 128. ج 1 ص 225. / أبو داود: سنن أبي داود. حديث رقم 287. ج 1 ص 76. / الشيباني: مسند أحمد بن حنبل. حديث رقم 27514. ج 6 ص 439. / الدارقطني: سنن الدارقطني. حديث رقم 48. ج 1 ص 214. / البيهقي: سنن البيهقي الكبرى. حديث رقم 1499. ج 1 ص 127. / أخرج هذا الحديث من طريق عبد الله بن محمد بن عقال عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمه عمران بن طلحة عن أمه حمنة بنت جحش. وهذا إسناد ضعيف لضعف عبد الله بن محمد بن عقال. / الذهبي: الكاشف. ج 1 ص 594. / ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب. ج 1 ص 321.

5 ابن قدامة: المغني. ج 2 ص 120.

6 النووي: صحيح مسلم بشرح النووي. ج 5 ص 218.

ورد ابن حجر العسقلاني: إن هذا الاحتمال ضعيف؛ لأنه لو كان جمعه بين الصلاتين بعارض المرض لما صلى إلا من به نحو ذلك العذر، والظاهر أنه صلى رسول الله - ﷺ - بأصحابه.¹

الرأي الرابع: أرجح في هذه المسألة جواز الجمع لأي عذر من الأعذار السابقة الذكر، إذ إن مسألة الجمع تطبق لقاعدة كبيرة، وهي قاعدة رفع الحرج التي تدرج تحت قول الله -Y-: [وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ] [الج:78]، وقول الله -Y-: [لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا] [البقرة:286]

1 ابن حجر العسقلاني: شرح الباري. ج2 ص 240.

الفصل الثالث

تطبيقات فقهية على التأويل عند الأصوليين

في باب المعاملات

- المبحث الأول: خيار المجلس
- المبحث الثاني: هبة الوالد لبعض ولده
- المبحث الثالث: ضمان المسروق

المبحث الأول

خيار المجلس

الخيار لغةً: الأصل خَيْرَ، العطف والميل، ومنه الخَيْرَةُ مصدر اختار خَيْرَةً.¹

الخيار اصطلاحاً: هو طلب خير الأمرين من إمضاء البيع أو فسخه.²

ويراد بخيار المجلس: أن يثبت الخيار للمتبايعين مدة جلوسهما معاً حتى يتفرقا.³

وقد أطلق الحنابلة على خيار المجلس خيار المتبايعين.⁴

فإذا تم العقد بالقبول والإيجاب بين المتعاقدين في مجلس العقد فهل يعتبر العقد لازماً لمجرد هذا التمام؟ أم يثبت لكل واحد من المتعاقدين الحق في فسخ العقد ما دام في المجلس ولم يتفرقا بعد تمام العقد؟.

اختلف الفقهاء في خيار المجلس على قولين:

القول الأول: جمهور العلماء من الصحابة كعلي بن أبي طالب-ع- وابن عمر-ع- وابن عباس وأبي هريرة-ع- ومن التابعين كسعيد بن المسيب - رحمه الله- ومن الفقهاء كالإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل- رحمهما الله-، ذهبوا إلى القول بثبوت خيار المجلس لكل واحد من

1 ابن فارس: معجم مقاييس اللغة. ج2 ص 232+233.

2 ابن تغلب، عبد القادر الشيباني: نيل المآرب بشرح دليل الطالب. تحقيق د. محمد سليمان الأشقر. ط1. بيروت: مكتبة الفلاح. 1403هـ - 1983م. ج1 ص 343/أبو إسحاق، برهان الدين إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن مفلح الحنبلي ت 848هـ: المبدع شرح المقتنع. تحقيق محمد حسن إسماعيل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1418هـ - 1997م. ج1 ص 62 / الشوكاني: نيل الأوطار. ج5 ص 206.

3 المغربي، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن ت 954هـ: مواهب الجليل. بيروت: دار الفكر. 1398هـ. ط2 ج4، ص 409.

4 الزركشي، شمس الدين محمد بن عبد الله ت 772هـ: شرح الزركشي على مختصر الخرقي. تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين. الرياض: مكتبة العبيكان. 1413هـ - 1993م. مج 3 ص 385.

المتعاقدين بعد انعقاد البيع وأن لا يعتبر العقد عندهم لازماً إلا بالتخاير، واختيار إمضاء العقد أو التفريق بالأبدان من مجلس العقد¹.

القول الثاني: الحنفية والمالكية: ذهبوا إلى نفي خيار المجلس. بل يلزم البيع بنفس الإيجاب والقبول، ولا خيار إلا ما شرط².

واختلافهم في هذه المسألة عائد إلى اختلافهم في تأويل قول النبي - ﷺ -: "الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا"³.

فقد احتج جمهور العلماء بثبوت خيار المجلس بظاهر هذا الحديث ومما قوى ذلك أن ابن عمر - رضي الله عنهما - وهو راوي الحديث ثبت عنه أنه فسر الحديث بعمله وهذا ما أكد ظاهره ومنع تأويله⁴ فقد روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما -: "أنه كان إذا بايع رجلاً وأراد أن لا يقبله مشى هنيئاً ثم رجع"⁵.

وقول النبي - ﷺ -: "الْبَيْعَانِ".

ذكر جمهور العلماء أن البيعين يطلق عليهما حقيقة بعد صدور البيع منها، إذ إن البيع من الأسماء المشتقة من أفعال الفاعلين، ولا يقع إلا بعد حصول الفعل منهم كقولهم: زان وسارق. ولذا فإن حمل المتبايعين على المتساومين هو مجاز والحمل على الحقيقة أولى¹.

1 الشوكاني: نيل الأوطار. ج 5 ص 210. / الشربيني: نهاية المحتاج. ج 4 ص 3. / الشيرازي: المهذب. ج 3 ص 12. / الزركشي: شرح الزركشي على مختصر الخرقي. ج 3 ص 384.

2 الزرقاني: شرح الزرقاني. ج 3 ص 321. / المرغيناني: الهداية شرح بداية المبتدي. ج 3 ص 21. / ابن عابدين: حاشية ابن عابدين. مج 4 ص 28. / ابن حجر العسقلاني: فتح الباري. ج 4 ص 320. / النووي: صحيح مسلم بشرح النووي. ج 9 ص 173. / الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير اليمني: سبل السلام. تحقيق حازم علي بهجت القاضي. بيروت: دار الفكر. 1421هـ - 2000م. ج 3 ص 797.

3 البخاري: صحيح البخاري. كتاب البيوع. باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا. حديث رقم 2110. ص 368.

4 الزركشي: شرح الزركشي على مختصر الخرقي. مج 3 ص 385.

5 النيسابوري: صحيح مسلم. كتاب البيوع. باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين. حديث رقم 1531 ص 753.

أما الإمام أبو حنيفة والإمام مالك - رحمهما الله - فقد حملا لفظ المتبايعين على المتساومين، وذكر أن المتبايعين هما المتساومان؛ لأن المتبايعين إنما يوصفان بذلك حقيقة حين مباشرة البيع ومحاويلته²، لما روي عن النبي - ﷺ - " لا يسم المسلم على سوم أخيه"³، وقول النبي - ﷺ -: " لا يبيع الرجل على بيع أخيه"⁴، ومعناها واحد⁵، وعلى هذا يكون معنى الحديث: المتساومان لهما الخيار ما لم يكمل البيع⁶.

وقد رد الطحاوي - رحمه الله - على قول الجمهور أن المتبايعين بعد العقد، وأما قبله فهما متساومان، ردّ عليهم: " وذلك إغفال منهم؛ لسعة اللغة لأنه قد يحتمل أن يكونا سميا متبايعين لقربهما من التبايع وإن لم يكونا تبايعا، وهذا موجود في اللغة: قد سمي إسماعيل - عليه السلام - ذبيحاً؛ لقربه من الذبح وإن لم يكن ذبح، فكذلك يطلق على المتساومين اسم المتبايعين إذا قربا من البيع وإن لم يكونا تبايعا"⁷.

لكن رد عليه صاحب فتح الباري - رحمه الله - أن ما احتجّ به الطحاوي - رحمه الله - من آيات وأحاديث استعمل فيه المجاز، والأصل من الإطلاق الحقيقة حتى يقوم الدليل على خلافه، ولذا فهما متبايعان حقيقة بعد العقد، وأما حمل المتبايعين على المتساومين فإنه مجاز، وكلام

1 الزركشي: شرح الزركشي على مختصر الخرقي. مج 3 ص 384 - 385. / ابن حجر العسقلاني: فتح الباري. ج 4 ص 331. / الشوكاني: نيل الأوطار. ج 5 ص 209.

2 المواق، أبو عبد الله بن يوسف ت 897 هـ: التاج والإكليل لمختصر خليل. ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه زكريا عميرات. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1446 هـ - 1995 م. ج 6 ص 302. / الباجي: المنتقى. ج 3 ص 331.

3 النيسابوري: صحيح مسلم. كتاب البيوع. باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على سومه. حديث رقم 1515. ص 746.

4 النيسابوري: صحيح مسلم. كتاب البيوع. باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على سومه. حديث رقم 1515. ص 746.

5 الطحاوي: شرح معاني الآثار. ج 4 ص 15.

6 المواق: التاج والإكليل لمختصر خليل. ج 6 ص 302.

7 الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري الحنفي ت 321 هـ: شرح معاني الآثار. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1399 هـ - 1979 م. ج 4 ص 15.

الشارع يُصان عن الحمل عليه؛ لأنه يصير تقديره أن المتساومين إن شاء عقدا البيع، وإن شاء لم يعقدا، وهو تحصيل الحاصل لأن كل واحد يعرف ذلك¹.

وكذلك اختلفوا في حقيقة التفرق المذكور في الحديث.

فقد ذهب الجمهور الذين أثبتوا خيار المجلس: أن المراد بالتفرق هو التفرق بالأبدان².

وذهب المالكية والحنفية أن التفرق المقصود في الحديث هو التفرق بالأقوال³.

واحتج الجمهور لمذهبهم بحديث النبي - ﷺ -: "الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا"⁴.

قالوا: إن التفرق ورد مطلقاً فوجب أن يحمل على التفرق المعهود، وهو التفرق بالأبدان⁵، ومما أيد ما ذهبوا إليه تفسير ابن عمر -رضي الله عنه- وهو راوي الحديث للتفرق المقصود هو التفرق بالأبدان، روي عن ابن عمر -رضي الله عنه-: "كان إذا بايع رجلاً فأراد أن لا يقله مشي هنيهة ثم رجع"⁶.

لكن الحنفية يرون أن حمل ابن عمر -رضي الله عنه- التفرق على التفرق في الأبدان فيه احتمال: فيحتمل أن يكون ابن عمر أشكلت عليه الفرقة التي سمعها من النبي - ﷺ - هل هي بالأقوال أم بالأبدان؟، فاحتمل الأمرين ولم يحضره دليل بأن أحدهما أولى من الآخر، ففارق بايعه ببذنه احتياطاً، ويحتمل أن يكون فعل ذلك لأن بعض الناس يرون أن البيع لا يتم إلا بالتفرق بالأبدان، وهو يرى أن البيع يتم بغيره⁷.

1 ابن حجر العسقلاني: فتح الباري. ج 4 ص 331.

2 أبو إسحاق: المبدع. ج 4 ص 64. / الشيرازي: المذهب. ج 3 ص 82. / الغزالي: الوسيط في المذهب. ج 3 ص 99.

النووي: صحيح مسلم بشرح النووي. ج 9 ص 73. / الشوكاني: نيل الأوطار. ج 5 ص 210.

3 الزرقاني: شرح الزرقاني. ج 3 ص 321. / الباجي: المنتقى. ج 5 ص 25. / الطحاوي: شرح معاني الآثار. ج 4 ص 4.

ابن عابدين: حاشية رد المختار. مج 4 ص 528. / العيني: شرح بداية المبتدي. ج 3 ص 21.

4 سبق تخريجه. ص 76.

5 الشيرازي: المذهب. ج 3 ص 12. / الغزالي: الوسيط في المذهب. ج 2 ص 99.

6 سبق تخريجه. ص 76.

7 الطحاوي: شرح معاني الآثار. ج 4 ص 15.

لكن تفسير ابن عمر للحديث واضح ولم يعلم له مخالف من الصحابة.¹

ومن أدلة الجمهور الدالة على إرادة التفريق بالأبدان، الحديث الذي رواه ابن عمر-τ: "إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعاً".²

فقوله: "وكانا جميعاً"، فيه البيان الواضح أن التفريق بالأبدان.³

وكذلك حمل أبو ברزة الأسلمي⁴-τ- التفريق على التفريق بالأبدان، فقد روي: "غَزَوْنَا غَزْوَةً لَنَا، فَزَلْنَا مَنْزِلًا، فَبَاعَ صَاحِبٌ لَنَا فَرَسًا لَغْلَامٍ، ثُمَّ أَقَامَا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمَا وَلَيْلَتَهُمَا، فَلَمَّا أَصْبَحَا مِنَ الْغَدِ حَضَرَ الرَّحِيلُ قَامَ إِلَى فَرَسِهِ يُسْرِجُهُ بِسَرْجِهِ وَنَدِمَ، فَأَتَى الرَّجُلَ وَأَخَذَهُ بِالْبَيْعِ، فَأَبَى الرَّجُلُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَبُو بَرَزَةَ صَاحِبُ النَّبِيِّ - □ -، فَأَتَيَا أَبَا بَرَزَةَ فِي نَاحِيَةِ الْعَسْكَرِ فَقَالَا لَهُ هَذِهِ الْقِصَّةُ، فَقَالَ: أَتَرْضِيَانِ أَنْ أَقْضِيَ بَيْنَكُمَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ - □ - ؟ قَالَ رَسُولُ - □ -: "الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا". قَالَ هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَ جَمِيلٌ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَرَأَكُمَا افْتَرَقْتُمَا.⁵

وظاهر الحديث فيه دلالة أن المقصود من أن أبا برزة حمل التفريق على التفريق بالأبدان، لكن الحنفية والمالكية استدلوا بظاهر آيات تدل على أن التفريق يعني التفريق بالأقوال، ومن ذلك قول الله-Y:- [وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ] {البينة:4}، فإسناد التفريق إلى الناس يقصد به هنا التفريق بالأقوال، وقول الله-Y:- [وَأِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا

1 الشوكاني: نيل الأوطار. ج 5 ص 209.

2 البخاري: صحيح البخاري. كتاب البيوع. باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع. حديث رقم. 2112. 368. / النيسابوري: صحيح مسلم. كتاب البيوع. باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين. ص 753

3 الشوكاني: نيل الأوطار. ج 5 ص 209.

4 أبو برزة الأسلمي، اختلف في اسمه واسم أبيه، وأصح ما قيل أنه نضلة بن عبيد بن الحارث وقيل مضلة بن عبد الله، نزل البصرة وله بها دار، وصار إلى خرسان فنزل مرو، وعاد إلى البصرة، ومات فيها سنة ستين قبل موت معاوية، وقيل مات سنة أربع وستين/ الجزري: أسد الغابة. ج 6 ص 21- 22.

5 أبو داود: سنن أبي داود. كتاب الإجارة. باب في خيار المتبايعين. حديث رقم 3457. / صحيحه الألباني. / الألباني، محمد ناصر الدين: صحيح وضعيف سنن أبي داود. ط 1. بيروت: مكتب التربي العربي. 1409هـ - 1989م. ج 2 ص 662.

مِنْ سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا [النساء:130]، وهذا يعني التفرق بالأقوال إذ ليس شرط الطلاق التفرق بالأبدان.¹

ورد الشوكاني-رحمه الله- على ذلك أن الدليل قد دل على حقيقة التفرق بالأبدان فيحمل ما دل على التفرق بالأقوال على معناه المجازي إذ لو كان المراد تفرق الأقوال لخلا الحديث من الفائدة وسقط معناه.²

قال البيضاوي-رحمه الله-: ومن نفى خيار المجلس ارتكب مجازين لحمله التفرق على الأقوال وحمله للمتبايعين على المتساومين.³

فالحنفية والمالكية أولوا ظاهر الحديث بما يوافق مذهبهم في نفي خيار المجلس، وهم يرون أن الحديث محمول على خيار القبول والرجوع، حين تشاغلها بالعقد لا بعد الفراغ منه.⁴ وصورة ذلك أن يقول البائع لغيره: بعت منك كذا، فله أن يرجع ما لم يقل المشتري: اشتريت، وللمشتري أن لا يقبل أيضاً، وإذا قال المشتري اشتريت منك بكذا كان له أن يرجع، ما لم يقل البائع بعت، وللبيع أن لا يقبل أيضاً وهذا نوع من التأويل.⁵

ويرى الإمام أبو حنيفة-رحمه الله- أن الأحاديث القاضية بثبوت خيار المجلس بعد العقد معارضة لما هو أقوى منها ومن ذلك:

قول الله-Y-: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ] [المائدة:1].

والبيع عقد يلزم الوفاء به بظاهر الآية، فلو كان خيار المجلس ثابتاً لم يكن الوفاء بعقد البيع لازماً.⁶

1 الزرقاني: شرح الزرقاني. ج 3 ص 321/ الطحاوي: شرح معاني الآثار. ج 4 ص 14.

2 الشوكاني: نيل الأوطار. ج 5 ص 209.

3 ابن حجر العسقلاني: فتح الباري. ج 4 ص 330./ الشوكاني: نيل الأوطار. ج 5 ص 211.

4 العيني: البناية شرح الهداية. ج 6 ص 207.

5 الكاساني: بدائع الصنائع. ج 5 ص 228.

6 العيني: البناية في شرح الهداية. ج 6 ص 204-205.

وقول الله-Y-: [أَوْفُوا بِالْعُقُودِ] (الآية) وهو ينافي الخيار.¹

فالبيع يتم ويصبح لازماً بعد الإيجاب والقبول، والقول بالخيار بعد ذلك يعتبر إبطالاً لهذه النصوص.²

ورد الشوكاني-رحمه الله- أن هذه الأدلة على فرض شمولها لمحل النزاع مطلقاً، فإن العام يُبنى على الخاص والمصير إلى الترجيح مع إمكان الجمع غير جائز.³

وأجاب الصنعاني بأن الآية [أَوْفُوا بِالْعُقُودِ] (الآية) مطلقة قيدت بالحديث.⁴

ويرى النافون لخيار المجلس أن عقد البيع كغيره من العقود كعقد النكاح، فهو يتم بالعقد لا بفرقة بعد العقد، وكذلك عقد الإجارة وغيره من العقود، فهذه العقود تملك بالأقوال بلا خيار ويقاس عليها البيع.⁵

وأجيب عن ذلك بأنه قياس مع الفارق، لأن البيع ينقل ملك رقبة البيع ومنفعته بخلاف ما ذكر.⁶

وقيل إن الإمام مالك-رحمه الله- لم يعمل بالحديث " الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا " ⁷، لأن عمل أهل المدينة على خلافه، ومن المعلوم أن الإمام مالك- رحمه الله- يقدم عمل أهل المدينة على خبر الآحاد، وذلك أن عمل أهل المدينة عنده كالمتواتر؛ لأنه من قبيل الإجماع، والمتواتر يفيد القطع بخلاف خبر الآحاد فهو يفيد الظن.⁸

1 الزرقاني: شرح الزرقاني. مج 4 ص 528.

2 ابن عابدين: حاشية رد المحتار. مج 4 ص 528.

3 الشوكاني: نيل الأوطار. ج 5 ص 210.

4 الصنعاني: سبل السلام. ج 3 ص 797.

5 الطحاوي: شرح معاني الآثار. ج 4 ص 71.

6 الشوكاني: نيل الأوطار. ج 5 ص 211.

7 سبق تخريجه ص 76.

8 الدردير: الشرح الكبير. ج 3 ص 91.

وأجيب بعدم صحة هذه الدعوى عن الإمام مالك - رحمه الله -؛ لأن سعيد بن المسيب وهو من أجل فقهاء المدينة وأحد الرواة الذين رووا ذلك الحديث¹، لكن الإمام مالك - رحمه الله - ترك العمل بهذا الحديث لما هو أرجح عنده.²

فمدة التفرق من المجلس بين المتبايعين مجهولة ليس لها وقت معلوم، وهذه جهالة يقف البيع عليها كبائع الملامسة والمنازعة، وكالبيع إلى أجل مجهول، فيكون بيعاً فاسداً، ولهذا عدل عن ظاهر الحديث³، ويرى أيضاً إن هذا الحديث معارض بنهيه - □ - عن بيع الغرر⁴، وهذا منه لأن لأن كل واحد لا يدري ما يحصل له هل الثمن أم المثلون، وهو أيضاً خيار مجهول العاقبة.⁵

ونذكر أيضاً إن الأصل في العقود للزوم، إذ هي أسباب لتحصيل المقاصد من الأعيان، وترتيب المسببات على أسبابها هو الأصل، تفرقاً أم لا، ولذلك لا بد من نفي خيار المجلس.⁶

الرأي الرابع: أرجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الجمهور من القول بثبوت خيار المجلس لكل واحد من المتعاقدين وذلك لثبوت ذلك عن النبي - ﷺ - بقوله الظاهر: "الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا"⁷

فالبائع يطلق حقيقة بعد التعاقد، وكذلك التفرق بالأبدان والأصل أن يحمل اللفظ على حقيقته ولا يصار إلى المجاز إلا بدليل، والحديث ظاهر في ثبوت خيار المجلس لكلا المتبايعين، وما أيد هذا القول، تفسير ابن عمر - رضي الله عنهما - لذلك بفعله، وذلك مخصص لعموم الآيات القاضية بالالتزام بمجرد حصول البيع بالإيجاب والقبول.

1 الزرقاني: شرح الزرقاني. ج 3 ص 320.

2 المواق: التاج والإكليل لمختصر خليل. ج 6 ص 302.

3 المرجع السابق. ج 6 ص 306.

4 الغرر: ما يكون مجهول العاقبة لا يدري أيكون أم لا. / الجرجاني: التعريفات. ص 197.

5 الزرقاني: شرح الزرقاني. ج 3 ص 321.

6 الزرقاني: شرح الزرقاني. ج 3 ص 321.

7 سبق تخريجه ص 76.

والتفرق يحتمل أن يكون بالأبدان ويحتمل أن يكون بالأقوال، بمجرد انتهاء الكلام حول البيع والدخول في غيره، وإذا تفرقا بالأبدان تفرقا بالأقوال قطعاً، والعموم يقتضي التفرق بالأبدان.

المبحث الثاني

هبة الوالد لبعض ولده

الهبة لغة: وَهَبَ يَهَبُ وَهَبًا وَ وَهَبًا، والاسم الموهب والموهبة ووهبت له هبة أي: أعطيته، والهبة: العطية الخالية من الأعواض والأغراض.¹

الهبة شرعا: تملك عين بلا عوض.²

والهبة أمر مندوب³ لقول النبي -ﷺ-: "تهادوا تحابوا"⁴، وقبلها سنة⁵ لقول النبي -ﷺ-: "لو دُعيتُ إلى كُرَاعٍ⁶ لَأَجِبْتُ وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ"⁷.

والهبة والعطية والهدية والصدقة تتفق في المعنى، إذا إن كلها تملك في الحياة بغير عوض، واسم العطية شامل لجميعها، أما الهبة والصدقة والهدية فمتغايران، فمن دفع إلى إنسان شيئاً يتقرب به إلى الله تعالى فهو صدقة، ومن دفع إلى إنسان شيئاً يتقرب به إليه محبة له فهو هدية، والهبة تملك بلا عوض في الحياة وجميع ذلك مندوب إليه.⁸

1 ابن منظور: لسان العرب. مج 10 ص 803.

2 داماد أفندي: مجمع الأنهر. ج 2 ص 352.

3 المرجع السابق. ج 2 ص 352. / الشيرازي: المهذب. ج 3 ص 691.

4 البيهقي: سنن البيهقي الكبرى. كتاب الهبات. باب التحريض على الهبة والهدية. حديث رقم 11726. ج 6 ص 169. / والحديث ضعيف تفرد به المثنى أبو حاتم. / الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب ت 360هـ: المعجم الأوسط. تحقيق طارق بن عوض الله. القاهرة: دار الحرمين. 1415هـ. ج 7 ص 190.

5 داماد أفندي: مجمع الأنهر. ج 2 ص 352.

6 الكراع لغة: الأصل كَرَعَ، والكُراع من الإنسان ما دون الركبة إلى الكعب ومن الدواب ما دون الكعب، يقال: هذه كُراع. أي الوظيف. / ابن منظور: لسان العرب. مج 8 ص 306.

7 البخاري: صحيح البخاري. كتاب النكاح. باب من أجاب إلى كراع. حديث رقم 5178. ص 952.

8 الشيرازي: المهذب (الحاشية). ج 3 ص 691.

ويرى صاحب الروضة الندية أن الهبة والهدية لا فرق بينهما في المعنى غير أن الهدية اصطلاح جديد.¹

وبما أن الهبة مندوب إليها، إلا إن الفقهاء اختلفوا في هبة الوالد لبعض ولده، وتفضيل بعضهم على بعض في الهبة، نظراً لاختلافهم في تأويل الحديث الذي رواه النعمان² بن بشير -
-τ- بألفاظ مختلفة كما روي أيضاً عن جابر -τ-.

عن النعمان بن بشير -τ- انه قال: " أن أباه بشيراً³ -τ- أتى به إلى رسول الله -□- فقال
إني نَحَلْتُ ابني هذا غلاماً كان لي. فقال رسول الله -□-: أَكَلْ وَلَدَكَ نَحَلْتَهُ مِثْلَ هَذَا، فقال: لا، فقال:
فأرجعه"⁴، وفي رواية: "... فأردده"⁵، وفي رواية قال: " تصدق علي أبي ببعض ماله فقالت أُمِّي
عمرة بنت رواحة⁶: لا أرضى حتى تشهد رسول الله -□-، -، فانطلق أبي إليه يشهده على صدقتي
فقال رسول الله -□-: " أفعلت هذا بولدك كلهم"، قال: لا، فقال: " اتقوا الله واعدلوا في أولادكم
" فرجع أبي في تلك الصدقة"⁷.

1 القنوجي، أبو الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني البخاري ت 1307هـ: الروضة الندية شرح الدرر البهية. ط1. بيروت: دار الندوة الجديدة 1404 هـ - 1984 م. ج 2 ص 162.

2 النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن جلاس بن زيد الأنصاري الخزرجي، يكنى أبا عبد الله، كان أول مولود في الإسلام، نقله معاوية من إمرة الكوفة إلى إمرة حمص، قتل سنة خمس وستون وله أربع وستون سنة. / ابن حجر: الإصابة. ج 3 ص 2000.

3 بشير: هو ابن سعد بن ثعلبة بن جلاس بن زيد بن مالك بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج الأنصاري البصري، والد النعمان. استشهد بعين التمر مع خالد بن الوليد في خلافة أبي بكر سنة اثنتي عشرة، ويقال أنه أول من بايع أبا بكر. / ابن حجر: الإصابة ج 1 ص 179.

4 البخاري: صحيح البخاري. كتاب الهبة. باب الهبة للوالد. حديث رقم 2586. ص 455. / النيسابوري: صحيح مسلم. كتاب الهبات. باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة. حديث رقم 1623 ص 806.

5 المرجع السابق. حديث رقم 1623 ص 807.

6 عمرة: هي بنت رواحة بن ثعلبة الخزرجية، امرأة البشير بن سعد والد النعمان، وأخت عبد الله بن رواحة الصحابي المشهور، وهي ممن بايعن الرسول صلى الله عليه وسلم من النساء. / ابن حجر العسقلاني: فتح الباري. ج 5 ص 213. / ابن حجر: الإصابة. ج 4 ص 2581-2582.

7 النيسابوري: صحيح مسلم. كتاب الهبات. باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة. حديث رقم 1623 ص 807.

وفي رواية " قاربوا بين أولادكم "1، وفي رواية قال: " فلا تشهدني إذا فاني لا أشهد على جور "2، وفي رواية " لا تشهدني على جور "3، وفي رواية قال: " فأشهد على هذا غيري "4،

وفي رواية قال: " لا أشهد "5، وفي رواية قال: " فليس يصح هذا وإني لا أشهد إلا على حق "6.

وعن جابر -رضي الله عنه- قال: " قالت امرأة البشير: انحل ابني غلامك وأشهد لي رسول الله - ﷺ - فأتى رسول الله - ﷺ - فقال: إن ابنة فلان سألتني أن انحل ابنها غلامي وقالت: أشهد لي رسول الله - ﷺ - فقال: أله أخوه، قال: نعم، قال: أفكلهم أعطيت مثل ما أعطيته، قال: لا، قال: فليس يصلح هذا وإني لا أشهد إلا على حق "7.

وسبب الخلاف الأصولي وقع في صيغة الأمر الواردة في الحديث كقول النبي - ﷺ -: " فأرجعه "، هل هي للوجوب أم للندب؟، وكذلك صيغة النهي الوارد، هل تفيد التحريم أم الكراهة؟.

قال ابن رشد -رحمه الله-: " فسبب الخلاف في هذه المسألة معارضة القياس للفظ النهي الوارد، وذلك أن النهي يقتضي عند الأكثر بصيغته التحريم، كما يقتضي الأمر الوجوب، فمن ذهب إلى الجمع بين السماع والقياس حمل الحديث على الندب، أو خصصه في بعض الصور كما فعل مالك، ولا خلاف عند القائلين بالقياس أنه يجوز تخصيص عموم السنة بالقياس، وكذلك العدول بها عن ظاهرها، أعني أن يعدل بلفظ النهي عن مفهوم الحظر إلى مفهوم الكراهية، وأما

1 المرجع السابق. ص 808.

2 المرجع السابق. ص 807.

3 المرجع السابق. ص 808.

4 المرجع السابق. ص 808.

5 النيسابوري: صحيح مسلم. كتاب الهبات. باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة. حديث رقم 1623. ص 808.

6 المرجع السابق. حديث رقم 1623. ص 808.

7 المرجع السابق. حديث رقم 1624. ص 808.

أهل الظاهر فلما لم يجز عندهم القياس في الشرع، اعتمدوا ظاهر الحديث وقالوا بتحريم
التفضيل في الهبة¹.

1 ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج 2 ص 328-329.

وللعلماء ثلاثة أقوال في هذه المسألة على النحو التالي:

القول الأول: بعض المالكية¹، والحنابلة² وابن حزم الظاهري³ - رحمهم الله - قالوا بوجوب التسوية بين الأولاد في العطية، وقالوا بحرمة المفاضلة بين الأبناء في الهبة، وإذا فاضل الأب بين أبنائه اعتبرت الهبة باطلة، وهذا القول صرح به البخاري⁴ ورجحه الشوكاني⁵.

القول الثاني: جمهور العلماء من الحنفية⁶ والشافعية⁷ والمالكية⁸ إلى جواز هبة الوالد لبعض ولده، ويستحب أن يُسوَّى بينهم ويكره المفاضلة بينهم.

وذهب الإمام مالك - رحمه الله - في قول له: "إلى حرمة أن يهب الوالد جميع ماله لواحد من ولده، أما لو وهب البعض دون البعض جاز ذلك".⁹

أما أصحاب القول الأول فقد احتجوا لما ذهبوا إليه بظاهر حديث النعمان بن البشير، وما روي منه بألفاظ مختلفة، كقول النبي - ﷺ -: "فأرجعه"، وقول النبي - ﷺ -: "واتقوا الله وأعدلوا بين أولادكم"، فهذه الألفاظ تدل على الوجوب¹⁰، وكذلك قول النبي - ﷺ -: "لا إذاً" نهى صحيح: وقول

1 ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج 2 ص 328. / ابن عبد البر: فتح المالك. تحقيق د. مصطفى صميده. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1418هـ - 1998م. ج 2 ص 350. / الزرقاني: شرح الزرقاني. ج 4 ص 43. / النووي: صحيح مسلم بشرح النووي. ج 11 ص 66.

2 ابن قدامة: المغني. ج 6 ص 154. / الخرقى، أبو القاسم عمر بن الحسين ت 340 هـ: مختصر الخرقى. تعليق: محمد زهير الشاويش. ط 1 ص 109.

3 ابن حزم: المحلى. ج 9 ص 142.

4 الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد ت 388هـ: معالم السنن. ط2 بيروت: المكتبة العلمية: 1401هـ - 1981م. مج 3 ص 172 / الكاندهلوي، محمد زكريا: أوجز المسالك إلى مؤطأ مالك. بيروت دار الفكر. 1400هـ - 1980م. ج 12 ص 256

5 الشوكاني: نيل الأوطار. ج 6 ص 10.

6 الطحاوي: شرح معاني الآثار. ج 4 ص 85 / النووي: صحيح مسلم بشرح النووي. ج 11 ص 66.

7 الشيرازي: المهذب. ج 3 ص 693.

8 ابن عبد البر: فتح المالك. ج 2 ص 350.

9 ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج 2 ص 328. / ابن عبد البر: فتح المالك. ج 2 ص 35.

10 الخطابي: معالم السنن. مج 3 ص 172 / الكاندهلوي: أوجز المسالك. ج 12 ص 256.

النبي -□-: " أشهد على هذا غيري "، قصد به الوعيد حيث أخبر أن ذلك جور، والجور لا يحل إمضاؤه في دين الله، ولو جاز ذلك لجاز إمضاء كل جور وكل ظلم وهذا هدم الإسلام جهاراً¹.

واحتجوا أيضاً بأن التسوية مقدمة لواجب، لأن قطع الرحم والعقوق محرمان، فالموءدي إليهما حرام والتفضيل يؤدي إليهما².

وأما الجمهور الذين ذهبوا إلى جواز هبة الوالد لبعض ولده، فقد أولوا الحديث وذلك بحمل صيغة الأمر التي تقتضي التسوية، حملوها على النذب وحملوا النهي الوارد بقوله -□-: "لا إذاً"، على التنزيه³، وعضدوا تأويلهم لذلك بما يلي:

ما روي عن عائشة -رضي الله عنها- زوج النبي -□- أنها قالت: " أن أبا بكر الصديق -ؓ- كان نحلها جاد عشرين وسقاً⁴ من ماله بالغابة فلما حضرته الوفاة قال: والله يا بنية ما من الناس أجد أحب إلي غنى بعدي منك، ولا أعز علي فقرا بعدي منك، وإنني كنت نحلته جاد عشرين وسقاً. فلو كنت جدتيه واحترزتيه كان لك، وإنما هو اليوم مال وارث وإنما هما أخواك وأختاك فاقسموه على كتاب الله، قالت عائشة: "فقلت: يا أبت والله لو كان كذا وكذا لتركته إنما هي أسماء، فمن الأخرى؟" فقال أبو بكر: ذو بطن بنت خارجه أراها جارية⁵.

1 ابن حزم: المحلى. ج 9 ص 145.

2 الزرقاني: شرح الزرقاني. ج 4 ص 43.

3 ابن عبد البر: فتح المالك. ج 2 ص 35. / الشوكاني: نيل الأوطار. ج 6 ص 9.

4 جاد لغة: الأصل جدّ، والجاد بمعنى المجدود، يقال لفلان أرض جادّ مائة وسق أي: تخرج مائة وسق إذا زرعت. / ابن منظور: لسان العرب. مج 3 ص 112. / الزبيدي: تاج العروس. مج 4 ص 383.

5 الأصححي: الموطأ. كتاب الأقضية. باب ما لا يجوز من النحل. حديث رقم 40 ج 2 ص 752. / هذا الحديث في إسناده ضمام بن إسماعيل، وقد اختلف العلماء فيه، وقال ابن حبان: "كان يخطئ". / المزي، يوسف بن الزكي ت 742هـ: تهذيب الكمال. تحقيق بشار عواد معروف. ط 1. بيروت: مؤسسة الرسالة. 1400هـ - 1980م. ج 13 ص 313. / وضعفه أيضاً صاحب خلاصة البدر المنير. / ابن الملقن، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي ت 804هـ: خلاصة البدر المنير. تحقيق حمدي عبد المجيد إسماعيل. ط 1. الرياض: مكتبة الرشد. 1410هـ. ج 2 ص 118.

ففعّل أبو بكر الصديق-ع- في هبة عائشة -رضي الله عنها- دون سائر ولده قرينةً ظاهرةً على أن الأمر الوارد في الحديث للندب¹، فقد رآه -ع- جائزاً ورأته هي كذلك، ولم ينكر عليها أحد من أصحاب النبي-ﷺ-².

وقد رد الشوكاني-رحمه الله- بأنه لا حجة في فعلها لا سيما إذا عارض المرفوع³.

وقد أجابوا عن حديث النعمان-ع- أنه محتمل لعدة أمور ذكرها صاحب فتح الباري كما يلي⁴:

أولاً: يحتمل أن يكون النعمان قد وهب جميع ماله فمنعه النبي-ﷺ- من ذلك، قال القرطبي-رحمه الله-: "من أبعد التأويلات أن النبي-ﷺ- إنما يتناول من وهب جميع ماله لبعض ولده"⁵

ثانياً: إن العطية المذكورة لم تتجز، وإنما جاء بشير يستشير-ع-، فأشار عليه بأن لا يفعل فترك.

ثالثاً: إن النعمان كان كبيراً ولم يكن قبض الموهوب، فجاز لأبيه الرجوع.

ورد الحافظ العسقلاني-رحمه الله-: "أن هذا القول خلاف ما في أكثر طرق الحديث، خصوصاً قول النبي-ﷺ-: "أرجعه"، فانه يدل على تقدم وقوع القبض، والذي تضافرت عليه الروايات انه كان صغيراً وكان أبوه قابضاً له لصغره فأمر برد العطية المذكورة بعدما كانت في حكم المقبوض".

رابعاً: قول النبي-ﷺ-: "أرجعه" دليل على الصحة، ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع.

1 الكاندهلوي: أوجز المسالك. ج 12 ص 258.

2 الطحاوي: شرح معاني الآثار. ج 4 ص 88.

3 الشوكاني: نيل الأوطار. ج 6 ص 10.

4 ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ج 5 ص 214-215.

5 المرجع السابق ج 5 ص 214.

رد الحافظ العسقلاني-رحمه الله-: "أن الذي يظهر من قول النبي-□- " أرجعه " هو عدم إمضاء الهبة المذكورة ولا يلزم من ذلك لكونه الإمام.

خامساً: إن قول النبي-□-: " أشهد على هذا غيري إذا "، بالإشهاد على ذلك وإنما امتنع من ذلك لكونه الإمام.

قال الحافظ-رحمه الله-: في قول النبي-□-: " أشهد " صيغة " إذا " يراد به التوبيخ لما يدل عليه بقية ألفاظ الحديث، وقال ابن حبان-□-: " أشهد "، أمر والمراد به نفي الجواز وهو كقول النبي-□-: لعائشة - رضي الله عنها -: " اشترطي لهم الولاء"¹.

سادساً: التمسك بقول النبي-□-: " ألا سويت بينهم "، على أن المراد بالأمر الاستحباب وبالنهي التنزيه، فقد روي في حديث النعمان ألفاظاً مختلفة أكثرها دالٌّ على الندب لا على الإيجاب.

سابعاً: وقع عند مسلم ما يدل على أن المحفوظ من حديث النعمان " قاربوا بين أولادكم " لا سوا.

ثامناً: التشبيه الواقع في التسوية بينهم بالتسوية منهم في بر الوالدين قرينة تدل على أن الأمر للندب.

ورد العسقلاني-رحمه الله-: " بأن إطلاق الجور على عدم التسوية والنهي عن التفضيل يدلان على الوجوب.

تاسعاً: فعل أبو بكر - رضي الله عنه- في هبته لعائشة دون سائر ولده بعد النبي -□- قرينة ظاهرة في أن الأمر للندب.

عاشراً: أن الإجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده، فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله جاز له أن يخرج عن ذلك بعضهم.

1 البيهقي: سنن البيهقي الكبرى. كتاب المكاتب. باب المكاتب يجوز بيعه في حالين. ج10 ص340./ قال ابن حجر في إسناده نظر./ ابن حجر العسقلاني: تلخيص الحبير. ج3 ص70.

ورد الحافظ العسقلاني-رحمه الله-: أن هذا القول ضعيف لأنه قياس مع وجود النص.

وذكر الجمهور أيضاً أن قول النبي -ﷺ-: " وهذا جور "، يعني ذلك ميل عن بعضهم إلى بعض وعدول عن الفعل الذي هو أفضل وأحسن¹، والجور هو الميل عن الاستواء والاعتدال، وكل ما خرج عن الاعتدال هو جور سواء كان حراماً أو مكروهاً، وقول النبي -ﷺ-: "وأشهد على هذا غيري"، يدل على أنه ليس بحرام² وأن الهبة صحيحة، إذ إنها لو لم تصح لبين له ولم يأمره أن يشهد عليها غيره³، ولذا يجب تأويل الجور على أنه مكروه كراهة تنزيه⁴.

وأما قول النبي -ﷺ-: " فاني لا أشهد إلا على حق "، يحتل أن يكون أراد الحق الذي لا تقصير فيه من أعلى مراتب الحق وإن كان ما دونه حقاً⁵.

وأما القول الثالث في هذه المسألة وهو قول الإمام مالك- رحمه الله-، فانه يرى أن النهي عن أن يهب الرجل جميع ماله لواحد من ولده هو أحرى أن يحمل على الوجوب، فأوجب عنده مفهوم هذا الحديث النهي أن يخص الرجل بعض أولاده بجميع ماله⁶، وهذا تخصيص للحديث⁷.

الرأي الرابع: أرجح رأي أصحاب القول الأول- بعض المالكية والحنابلة والظاهرية- في القول بوجوب التسوية في العطية بين الأولاد وعدم المفاضلة بينهم؛ لأن ما ورد عن النبي -ﷺ- في القول بالتسوية بين الأولاد أمر يفيد الوجوب، ونهيه عن المفاضلة بينهم يفيد التحريم، وما ذكره القائلون بجواز هبة الوالد لبعض ولده، وما ذكره من احتمالات تفيد حمل صيغة الأمر الوارد على الندب، وحمل صيغة التحريم على الكراهة احتمالات ضعيفة، لا تقوى على ألفاظ روايات

1 الخطابي: معالم السنن. مج 3 ص 173.

2 النووي: صحيح مسلم بشرح النووي. ج 11 ص 63.

3 الشيرازي: المهذب. ج 3 ص 67.

4 النووي: صحيح مسلم بشرح النووي. ج 11 ص 67.

5 ابن عبد البر: فتح المالك. ج 2 ص 353.

6 ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج 2 ص 328.

7 ابن عبد البر: فتح المالك. ج 2 ص 350.

الحديث الصريحة التي تقتضي وجوب الأمر بالتسوية بينهم، كذلك أن مفاضلة الأب بين أبنائه يؤدي إلى حدوث الكراهة والبغضاء بينهم وذلك منهي عنه شرعاً.

من باب سد الذرائع: قد يكون ذلك سبباً لحرمان بقية الأولاد والزوجة، حيث يعطي ماله لأولاده، وقد يكون سبباً لحرمان البنات، وهو محرم شرعاً.

المبحث الثالث

ضمان المسروق

حفظ المال مقصد ضروري من مقاصد التشريع، لذا أوجب الله تعالى على المالك المحافظة عليه، فكلفه بكسبه وإنفاقه بطريق حلال ومشروع، ونهاه عن التبذير والإسراف، وحرّم الشارع الحكيم الاعتداء عليه، فشرع من الزواجر الشرعية ما يناسب حفظ أموال الناس ويحقق لهم مصالحهم، فتارةً يأمر بقطع يد السارق بتوافر شروط معينة، وأخرى يوجب الضمان على الغير في حالة التعدي والتقصير.

والسرقة في اللغة: - من سَرَقَ الشيءَ يَسْرِقُه سَرَقًا وسَرَقًا، والاسم السَّرِق والسَّرِقة، والسَّرَق مصدر فعل السارق، ومنه استراق السمع، وتسترق الجن السمع (تفتعل) من السرقة، أي إنها تسمعه متخفية كما يفعل السارق، والسارق: من جاء مستتراً إلى حرز فأخذ منه ما ليس له¹.
والسرقة شرعاً: أخذ العاقل البالغ نصاباً محرزاً، أو ما قيمته نصاباً ملكاً للغير لا شبهة له فيه على وجه الخفية².

والضمان في اللغة: - من ضَمِنَ الشيءَ ضَمْنًا وضَمَانًا: كَفَلَ به، وضَمَّنَه إِيَّاه: كَفَلَه والضمين: الكفيل³.

والضمان شرعاً: شغل ذمة أخرى بالحق⁴.

والأصل في عقوبة السارق القطع⁵، لقول الله تعالى: [وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ] {المائدة:38}، فهذه الآية دلت على مطلق

1 ابن منظور: لسان العرب. ج 10 ص 55-56.

2 الموصلي: الاختيار. ج 4 ص 353.

3 ابن منظور: لسان العرب. ج 13 ص 257.

4 الخرشي: حاشية الخرشي، ج 6 ص 21.

5 تواترت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قطع في السرقة وكذلك فعل الخلفاء الراشدون من بعده، فكان أول من حكم بقطعه في السرقة في الجاهلية الوليد بن المغيرة فأمر الله بقطعه في الإسلام، وأول سارق قطعه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من الرجال الخيار بن عدي بن نوفل بن عبد مناف ومن النساء مرة بنت سفيان بن عبد الأسد من بني مخزوم، وقد قطع أبو بكر - رضي الله عنه - يد اليماني الذي سرق العقد، وقطع عمر - رضي الله عنه - يد ابن سمرة أخي عبد الرحمن بن سمرة، ولا خلاف فيه / الجندي، فريد عبد العزيز: جامع الأحكام الفقهية للإمام القرطبي. ط 1.

بيروت: دار الكتب العلمية. 1414هـ - 1994م ج 3 ص 93.

قطع يد السارق بالسرقة، لكن ورد البيان من السنة فبينت المقدار الذي يوجب القطع، وحددت موضع قطع اليد إذا أطلق أريد به حقيقة جميعها، فورد البيان من السنة موضع القطع لليد هو قطع الكف من الكوع.¹

فظاهر هذه الآية أيضاً يفيد العموم في كل سارق.²

واتفق الفقهاء أن الواجب في جناية السرقة إذا توافرت جميع شروط القطع من حيث هي جناية، والغرم إذا لم يجب عليه القطع.³

واتفقوا أيضاً على وجوب رد العين المسروقة إذا كانت باقية، سواء وجدت عنده أم عند غيره، قطع أو لم يقطع؛ لأنها ماله وجده بعينه، وقطع يد السارق لا يزيل ملك هذه العين عنه.⁴

واستدلوا بقول النبي -ﷺ-: "من وجد عين ماله فهو أحق بها".⁵

لكن وقع الخلاف بين الفقهاء في وجوب الضمان على السارق إذا قطع وهلك السرقة عنده، فهل يجتمع القطع والضمان معاً؟ وللفقهاء في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

1 الشوكاني، محمد بن علي ت 1250هـ: السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار. تحقيق محمود إبراهيم زايد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1405هـ - 1985 م. ج4 ص 352-362.

2 الجندي: جامع العلوم الفقهية ج3 ص93.

3 ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج2 ص422.

4 السرخسي: المبسوط. ج9 ص196. / ابن عابدين: حاشية رد المحتار. ج4 ص110 / العيني: البناية في شرح الهداية. ج5 ص611. / داماد أفندي: مجمع الأنهر. ج1 ص627 / النووي: متن المنهاج. ج4 ص157. / الرملي: نهاية المحتاج. ج7 ص465. / الرافعي: فتح العزيز شرح الوجيز. ج11 ص441. / الدمشقي تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصري الشافعي: كفاية الأخيار. ط2 بيروت: دار المعرفة. ج2 ص118. / ابن جزى: القوانين الفقهية. ص361. / ابن عبد البر: فتح المالك ج9 ص73. / أبو البركات، مجد الدين ت 652هـ: المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. ط2. الرياض: مكتبة المعارف. 1404هـ - 1984 م. ج2 ص160. / ابن قدامة: المغني. ج10 ص274. / ابن مفلح: المبدع. ج7 ص455. / ابن النجار: منتهى الإرادات. ج2 ص490.

5 أبو داود: سنن أبو داود. كتاب البيوع. باب في الرجل يجد عين ماله عند رجل. حديث رقم 3531. ج3 ص289. / أخرجه أبو داود من طريق قتادة عن الحسن بن سمرة بن جندب. / الحسن بن سمرة منقطع. / ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب. ج2 ص234. / وأخرجه أحمد في مسنده وأبو يعلى وعمر بن عبد العزيز في مسنده من طريق هشيم عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أبي هريرة. وظاهر هذا الإسناد أنه صحيح. / الشيباني: مسند أحمد بن حنبل. ج2 ص228. / أبو يعلى: مسند أبي يعلى. ج11 ص357. / عمر بن عبد العزيز، محمد بن محمد بن سليمان ت 312هـ: مسند عمر بن عبد العزيز. تحقيق محمد عوامه. دمشق: مؤسسة علوم القرآن. 1404هـ. ج1 ص97.

القول الأول:- الشافعية¹ والحنابلة²: ذهبوا إلى وجوب ضمان السارق للعين المسروقة إذا هلك، سواءً كان السارق غنياً أو فقيراً، أي إنه يجتمع القطع والضمان عندهم، فيضمن السارق مثله إن كان مثلياً وقيمته إن كان قيمياً.

ومما استدل به أصحاب هذا القول ما يلي:

قول الله تعالى: [وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا] {المائدة:38}، فاقترضى الظاهر قطعه وإن أغرم³. وقول النبي -ﷺ- "على اليد ما أخذت حتى تؤديه"⁴.

ظاهر هذا الحديث يفيد وجوب رد ما قبضه الإنسان من ملك لغيره، ولا يبرأ إلا برد هذا الملك إلى صاحبه أو من يقوم مقامه، بدليل قوله "تؤديه" وهو لفظ عام يشمل اليد الأمانة، كالمأخوذ عن طريق العارية، ويشمل اليد الخائنة كالمغصوب والمسروق.⁵

واستدلوا بالمعقول:- أن الضمان والقطع يجتمعان، لأنهما حقان يجبان لمستحقين، فجاز اجتماعهما كالجزاء والقيمة في الصيد الحرامي إذا كان مملوكاً لأدمي، فالقطع وجب حقاً لله تعالى، ورد المال حق للأدمي، فلا يمنع أحدهما الآخر.⁶

1 الرافعي: فتح العزيز شرح الوجيز. ج 11 ص 441. /الدمشقي: كفاية الأخبار. ج 2 ص 118. /الشيرازي: المهذب. ج 5 ص 448. /القفال، سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي: حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء. تحقيق الدكتور ياسين أحمد إبراهيم درادكه. ط 1. عمان: مكتبة الرسالة الحديثة. 1988. ج 7 ص 77.

2 ابن قدامة: المغني. ج 1 ص 274. /ابن مفلح: المبدع. ج 7 ص 455 / ابن النجار: منتهى الإرادات. ج 2 ص 490. 3 الماوردي: الحاوي. ج 13 ص 343.

4 البيهقي: سنن البيهقي الكبرى. كتاب العارية. باب العارية مضمونه. حديث رقم 5783. ج 3 ص 411/أبو داود: سنن أبي داود. حديث رقم 3561. ج 3 ص 296/الترمذي: سنن الترمذي. حديث رقم 1266. ج 3 ص 566. /ابن ماجه: سنن ابن ماجه. حديث رقم 2400. ج 2 ص 802. /النسائي: السنن الكبرى حديث رقم 5783. ج 3 ص 411. /الشيبياني: مسند أحمد بن حنبل. حديث رقم 20098. ج 5 ص 8. /أخرج هذا الحديث من طريق الحسن عن سمرة بن جندب والحسن لم يسمع من سمرة إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها، فإسناد الحديث منقطع. /ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب. ج 2 ص 234.

5 الصنعاني: سبل السلام. ج 3 ص 866.

6 النووي: متن المنهاج. ج 4 ص 177/الرملي: نهاية المحتاج. ج 7 ص 465—466. /الشيرازي: المهذب. ج 5 ص 488. /الرافعي: فتح العزيز شرح الوجيز ج 11 ص 421. /ابن قدامة: المغني. ج 10 ص 274. /الشيبياني: نيل المآرب. ج 2 ص 376.

واستدلوا أيضاً بالقياس:- قالوا: إن الحدود لا توجب سقوط الغرم كالزنا بالجارية؛ لأن من غصب جارية وزنا بها وجب عليه الحد، ويردها إن كانت باقية، ويرد قيمتها إن كانت تالفة، فيجمع عليه بين الحد والغرم، ويقاس على ذلك في السرقة، كذلك قتل الصيد المملوك يجمع فيه بين الجزاء والقيمة فيقاس عليه، فكل حقين وجبا بسببين مختلفين جاز الجمع بينهما¹.

كذلك قالوا: إن العين المسروقة إذا كانت موجوداً، وجب ردّها باتفاق فإن لم توجد وجب ضمانها كما لو لم يقطع².

القول الثاني: الحنفية³، ذهبوا إلى عدم وجوب الضمان مطلقاً سواء تلف المسروق بالهلاك أو الاستهلاك

استدل الحنفية بقول الله تعالى: [وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ] {المائدة:33}.

فقد سمى الله سبحانه وتعالى القطع جزاءً، ولفظ الجزاء إشارة إلى الكمال، وقوله: [جَزَاءً بِمَا كَسَبَا] نص على أن القطع كل الجزاء، والجزاء يبنى على الكفاية إذ لو وجب الضمان مع القطع لم يكن القطع كافياً، فيكون ذلك نسخاً لما هو ثابت بالنص⁴، والفرض أن القطع كاف لأن الجزاء هو الكفاية⁵.

وكذلك لفظ "جزاء" يدل على انتفاء العصمة، من حيث إنه حق للعبد لاستخلاص العصمة حقاً لله عند القطع، فلا يضمن المسروق باستهلاكه؛ لأن الجزاء المطلق في العقوبات يكون حقاً خالصاً بالاستقراء؛ لأنه المجازي على الإطلاق، ولذا سميت الآخرة دار الجزاء، فنتحول

1 الماوردي: الحاوي ج 13 ص 343.

2 ابن قدامة: المغني. ج 1 ص 275.

3 البغدادي، أبو محمد بن غانم بن محمد: مجمع الضمانات. ط 1. بيروت: عالم الكتب. 1407 هـ - 1987 م. ص 203. / العيني: البناية في شرح الهداية ج 5 ص 611 - 612. / داماد أفندي: مجمع الأنهر. ج 1 ص 627. / ابن همام: شرح فتح القدير. مج 5 ص 403.

4 السرخسي: المبسوط ج 9 ص 157 / الكاساني: بدائع الصنائع. ج 7 ص 84

5 أمير بادشاه: التيسير. ج 3 ص 16 / ابن همام: التحرير. ج 3 ص 16.

العصمة التي هي محل الجنائية من العبد إلى الله تعالى عند فعل السرقة، ويصير المال في حق العبد ملحقاً بما لا قيمة له كعصير المسلم إذا تخمر فإنه لا يضمن من سرقة¹.

من جهة أخرى، قالوا: إن وجوب الضمان ينافي القطع؛ لأن السارق يملك المسروق بأداء الضمان، فينتبين أنه ورد على ملكه فينتفي القطع للشبهة، فيصير محرماً حقاً للشرع كالميتة ولا ضمان فيه².

رد الصنعاني - رحمه الله - على قول الحنفية: أن اجتماع الحقين مخالف للأصول، قال بأن هذه دعوى غير صحيحة؛ لأن الحقين مختلفان، فإن القطع بحكمه الزجر والتغريم لتقويت حق الآدمي كما في الغصب³.

ورد الإمام الشافعي - رحمه الله - على قول الحنفية: أن وجوب الضمان على السارق يمنع قطعه، بأن الله - سبحانه وتعالى - جعل القطع حتماً بقوله -Y-: [جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا]، يعود إلى الفعل دون المال؛ لأن المال لا يدخل في كسبهما؛ لأن من غصب جارية وزنا بها وجب عليه الحد، ويردها إن كانت باقية، ويرد قيمتها إن كانت تالفة، فيجمع عليه بين الحد والغرم، كذلك في السرقة⁴.

ومما احتجوا به كذلك أن الله -Y- لم يأمر بالضمان، ولو كان لازماً لذكره كما ذكر القطع، كذلك نفي الضمان حكم آخر غير مندرج تحت القطع لكنه ثبت بالدلالة الاستقرائية للفظ "الجزاء"، وبما روي عن الرسول -□- أنه قال: " لا غرم على السارق بعد قطع يمينه"⁵

1 أمير بادشاه: التيسير. ج3 ص 16 / ابن همام: التحرير. ج 3 ص 16.

2 ابن الهمام: شرح فتح القدير. مج 5 ص 404.

3 الصنعاني: سبل السلام. ج 4 ص 1240.

4 الماوردي: الحاوي. ج 13 ص 343.

5 الدارقطني: سنن الدارقطني. كتاب الحدود والديات وغيره. حديث رقم 295-296. ج3 ص 182. /النسائي، أحمد بن شعيب ت303هـ: سنن النسائي(المجتبى). تحقيق عبد الفتاح أبو غده. ط2. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية 1406هـ - 1986م. حديث رقم 7477. ج4 ص 350. /أخرج هذا الحديث من طريق يونس بن يزيد الأيلي عن سعد بن إبراهيم عن المسور بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن عوف، لكنه عند النسائي بلفظ " لا يغرم صاحب السرقة إذا أُقيم عليه الحد". وقال النسائي بعده: "وهذا حديث مرسل وليس بثابت". /النسائي: سنن النسائي(المجتبى). ج4 ص 350. / وقال الدارقطني: "سعد بن إبراهيم مجهول، والمسور بن إبراهيم لم يدرك عبد الرحمن بن عوف، وإن صح إسناده كان مرسلًا" فإسناد الحديث ضعيف بكل حال وهو مرسل. / الدارقطني: سنن الدارقطني. ج3 ص 182.

6 أمير بادشاه: التيسير. ج3 ص 15 - 16 / ابن همام: التحرير. ج 3 ص 15 - 16.

قال ابن رشد-رحمه الله-: "وهذا الحديث مضعف عند أهل الحديث"¹، وذكر ابن عبد البر-رحمه الله-: "أن هذا الحديث ليس بالقوي ولا تقوم به حجة"²، وقال الصنعاني-رحمه الله-: "إن هذا الحديث لا تقوم به حجة مع ما قيل فيه"³.

وذكر الماوردي: "الجواب عن هذا أنه ضعيف لم يثبت له أحد من أهل النقل ولو صح لكان محمولاً على أحد وجهين:

1. إما أنه لا غرم عليه لأجرة قاطعه وبذلك قال ابن قدامة في المغني⁴.

2. أن العقوبات قبل الحدود كانت بالغرامات، فلما فرضت الحدود سقط الغرم، فكان قوله إشارة إلى الغرم الذي كان حداً⁵.

لكن الحنفية ذكروا: بما أن راوي الحديث مقبول فأرساله غير قاذح عندهم⁶.

القول الثالث:- المالكية، قالوا: إذا كان السارق موسراً يوم القطع ضمن قيمة السرقة وإن كان معسراً لم يضمن⁷.

والإمام مالك-رحمه الله- يشترط يسار السارق من يوم السرقة إلى يوم القطع لتحقيق الضمان، أما لو كان معسراً يوم السرقة ثم أيسر بعدها فقطع لا يضمن، ولو كان موسراً يوم السرقة ثم أعسر فقطع كذلك لا ضمان عليه⁸.

1 ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج 2 ص 452.

2 ابن عبد البر: فتح المالك. ج 9 ص 73.

3 الصنعاني: سبل السلام. ج 4 ص 1420.

4 الماوردي: الحاوي. ج 13 ص 443. / ابن قدامة: المغني. ج 1 ص 275.

5 الماوردي: الحاوي. ج 13 ص 443.

6 أمير بادشاه: التيسير. ج 3 ص 16. / ابن همام: التحرير. ج 3 ص 16.

7 ابن فرحون، الإمام برهان الدين أبي الوفاء، إبراهيم محمد: تبصرة الحكام. ط 1 بيروت: دار الكتب العلمية. ج 2 ص 264. / ابن عبد البر: فتح المالك. ج 9 ص 74. / ابن جزى: القوانين الفقهية. ص 361.

8 الأصبحي: المدونة. مج 4 ص 421.

ورد الماوردي - رحمه الله - على مذهب الإمام مالك - رحمه الله - بقوله: "فأما مالك فمدخول القول؛ لأن الغرم إن وجب لم يسقط عنه بالإعسار إذا أيسر، وإن لم يجب لم يستحق عليه بوجود اليسار فلم يكن لقوله وجه"¹.

وقال ابن رشد - رحمه الله -: "وأما تفرقة مالك فاستحسان على غير قياس"².

الرأي الراجح: - أرجح في هذه المسألة ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة في اجتماع القطع مع الضمان؛ وذلك لحججهم القوية التي تدعم صحة ما ذهبوا إليه، إذ لا منافاة بين القطع الذي وجب حقاً لله تعالى بقول الله تعالى: [وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ] {المائدة: 63}، وبين الضمان الذي هو حق للعبد، والذي وجب بعموم قول النبي - ﷺ - "على اليد ما أخذت حتى تؤديه"³، فهذا الحديث يدل على أن السارق يجب عليه ضمان المسروق، وهذا ينفي استدلال الحنفية بنفي الضمان بلفظ "الجزاء" أن القطع كل الجزاء، بالإضافة إلى ضعف الحديث الذي عضدوا به تأويلهم هذا، وهو قول النبي - ﷺ - "لا غرم على السارق بعد قطع يمينه"⁴.

ثم إن في الضمان تحقيق المصلحة وبخاصة لصاحب المال فقد يكون المسروق كبيراً أو مالياً وفيراً، فما هي المصلحة التي تتحقق للمسروق منه إذا لم يُعَد له ما أخذ من ماله؟!.

1 الماوردي: الحاوي. ج 13 ص 343

2 ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج 2 ص 452.

3 سبق تخريجه ص 94.

4 سبق تخريجه ص 96.

الفصل الرابع

تطبيقات فقهية على التأويل عند الأصوليين

في باب العقوبات

- المبحث الأول: إقامة حد الزنا على اللات
- المبحث الثاني: قتل المسلم بالكافر
- المبحث الثالث: تخيير ولي المقتول بين القصاص والدية

المبحث الأول

إقامة حد الزنا على اللواط

عمل قوم لوط من الجرائم الخلقية التي لا تليق بالنوع الإنساني وفطرته التي فطره الله عليها، وهو عدوانٌ ظاهرٌ على الإنسانية، وخروج عن سنن الله الفطرية¹، وقد أجمع أهل العلم على تحريم اللواط واعتبروه من الكبائر وهو من أعظم الفواحش تحريماً²، وقد ذمه الله سبحانه وتعالى - وعاب من فعله، وذمه رسول الله³ - □-، فقال الله -Y-: [وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ (80) إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ] {الأعراف 80-81}.

وروي عن النبي -□-: قال: "لعن الله من عمل عمل قوم لوط ولعن الله من عمل عمل قوم لوط ولعن الله من عمل عمل قوم لوط"⁴.

اللوّاط لغة: أصل لَوَطَ، ولّاط بمعنى طلا ويلوط حوضه أي: يُطَيِّئُهُ وَيُصَلِّحُهُ، وهو من اللصوق، ولّاط بمعنى أصاب، واللّوط الرداء، ولّاط الرجل لوطاً أي عمِلَ عَمَلَ قوم لوط.⁵ ومعناه اصطلاحاً: هو إتيان الذكر الذكر⁶.

-
- 1 الجزيري، عبد الرحمن: **الفقه على المذاهب الأربعة**. بيروت: دار الفكر. مج 5 ص 139.
 - 2 ابن قدامة: **المغني**. ج 10 ص 160. /الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري ت 450هـ: **الحاوي الكبير**. تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1414 هـ - 1994 م. ج 13 ص 222. /الشيرازي: **المهذب**. ج 5 ص 383. /الشوكاني: **نيل الأوطار**. ج 7 ص 123.
 - 3 ابن قدامة: **المغني**. ج 10 ص 160.
 - 4 البيهقي: **سنن البيهقي الكبرى**. كتاب الحدود. باب ما جاء في تحريم اللواط وإتيان البهيمية. حديث رقم 16794. ج 8 ص 231/النسائي: **السنن الكبرى**. حديث رقم 7337. ج 4 ص 322. /الشيباني: **مسند أحمد بن حنبل**. حديث رقم 2917. ج 1 ص 317. /أخرج هذا الحديث من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً. وعمرو بن أبي عمرو ضعفه ابن معين والنسائي، وقال ابن حبان: "ربما أخطأ". وقال الساجي: "صدوق إلا أنه يهمل". / ابن حجر العسقلاني: **تهذيب التهذيب**. ج 8 ص 72. /فإسناد هذا الحديث ضعيف.
 - 5 ابن منظور: **لسان العرب**. ج 5 ص 394-396.
 - 6 الماوردي: **الحاوي**. ج 13 ص 222.

واختلف الأئمة في عقوبة اللواط هل يوجب الحد أم التعزير؟ رغم اتفاقهم على تحريمه واعتباره من الكبائر¹، وسبب الخلاف عائدٌ إلى اختلافهم في ثبوت الآثار، والأحاديث المبينة عقوبة اللوطي كقول النبي -ﷺ-: "مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ فَأَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ"²، وكذلك اختلافهم في قياس اللواط على الزنا.³

وللفهاء ثلاثة أقوال في هذه المسألة على النحو التالي:

القول الأول: المالكية⁴ والشافعية⁵ ورواية عن الحنابلة⁶ في قول إن اللواط حده الرجم مطلقاً أحسن أم لم يحسن.

واستدلوا لمذهبهم بعموم قول النبي -ﷺ-: "مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ فَأَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ"، فهذا الحديث عام يشمل البكر والثيب، وفي لفظ "فارجموا الأعلى والأسفل"⁷.

1 الشوكاني: نيل الأوطار. ج 7 ص 123.

2 أبو داود: سنن أبي داود. كتاب الحدود. باب فيمن عمل عمل قوم لوط. ج 4 ص 158. الترمذي: سنن الترمذي. ج 4 ص 57. النسائي: السنن الكبرى. ج 4 ص 322. الدارقطني: سنن الدارقطني. ج 3 ص 124. الحاكم: المستدرک. ج 4 ص 395. أخرج هذا الحديث من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس، إسناد هذا الحديث ضعيف. قال النسائي: "عمرو ليس بالقوي". النسائي: السنن الكبرى. ج 4 ص 322.

3 الصنعاني: سبل السلام. ج 4 ص 1222.

4 الباجي: المتقى. ج 7 ص 141. الخرشي: حاشية الخرشي. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي لإحياء ونشر التراث الإسلامي. ج 8 ص 75.

5 الماوردي: الحاوي. ج 13 ص 223.

6 ابن قدامة: الكافي في فقه الإمام أحمد. مج 4 ص 85/ ابن قدامة: المغني. ج 10 ص 16.

7 الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي ت 975هـ: كنز العمال. ضبط وتفسير غريبه الشيخ بكري خياني و صفوة السقا. ط 5. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ - 1985م. كتاب الحدود. باب اللواط. حديث رقم 13124. ج 5 ص 339. ابن ماجه: سنن ابن ماجه. ج 2 ص 856. أبو يعلى: سنن أبي يعلى. ج 12 ص 42. أخرج هذا الحديث من طريق عاصم ابن عمر العمري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً. وهذا الإسناد فيه عاصم العمري وقد ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم والبخاري والنسائي الدارقطني وغيرهم، وعاصم بن عمر العمري متروك منكر الحديث. البستي: المجروحين. ج 2 ص 127. الكنانى، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل ت 840هـ: مصباح الزجاجاة. تحقيق محمد المنقلى الكشناوي. ط 2. بيروت: دار الكتب العربية. 1403هـ. ج 3 ص 106. البخاري، محمد بن إسماعيل ت 256هـ: التاريخ الكبير. تحقيق السيد هاشم الندوي. دار الفكر. ج 6 ص 491.

قال الإمام مالك - رحمه الله -: "الرجم هو العقوبة التي أنزل الله - تعالى - بقوم لوط، ولأن هذا فرج آدمي، فتعلق الرجم بالإيلاج فيه كالقبل، ولأن هذا لا يستباح بوجه عام فلذلك تعلق به من التغليظ أشق ما تعلق بالقبل"¹.

كذلك فعل الصحابة - رضوان الله عليهم - فيه دليل على وجوب قتل اللوطي، لكنهم اختلفوا في صفة القتل، فقد روي أن خالداً بن الوليد - ط - كتب إلى أبي بكر - ط - أنه وجد رجلاً في بعض ضواحي العرب يُنكح كما تنكح المرأة، فجمع أبو بكر الصحابة فسألهم، فكان من أشدهم في ذلك قولاً علي - رضي الله عنه - قال: هو زيف² لم يعص به إلا أمة واحدة صنع الله بها ما علمتم، نرى أن نحرقه بالنار³، فاجتمع رأي الصحابة على ذلك، وروي أن علياً - ط - رجم رجم لوطياً⁴.

وسئل ابن عباس - ط - : ما حد اللوطي؟ قال: ينظر أعلى بناء في القرية فيرمى به منكساً ثم يتبع الحجارة⁵.

1 الباجي: المنتقى. ج 7 ص 141.

2 زيف: زاف يزيف زيفاً وزيفاناً: تبختر في مشيته، والdraهم زيوفاً: صارت مردودة لغش، والزيف: الرديء. / الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب ت 817هـ: القاموس المحيط. إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العرب. 1417هـ - 1997م. ج 2 ص 1090.

3 البيهقي: سنن البيهقي الكبرى. كتاب الحدود. باب ما جاء في حد اللوطي. ج 8 ص 232. / أخرجه البيهقي من طريق داود بن بكر عن محمد بن المنكدر عن صفوان بن سليم أن خالد بن الوليد... فذكر الحديث. وقال البيهقي بعده: "هذا الحديث مرسل". وقال ابن حجر في الدراية: "هذا ضعيف جداً" / ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي ت 852هـ: الدراية في تخريج أحاديث الهداية. تحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني. بيروت: دار المعرفة. ج 2 ص 103.

4 الهندي: كنز العمال. كتاب الحدود. باب اللواط. أثر رقم 13643 ج 5 ص 469. / ابن أبي شيبه: المصنف. ج 5 ص 497. / أخرجه ابن أبي شيبه عن وكيع عن القاسم بن الوليد عن يزيد بن قيس الأرحبي عن علي بن أبي طالب. و أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار من طريق رجل عن أبي ذئب عن القاسم بن الوليد بإسناده. / البيهقي: معرفة السنن والآثار. ج 6 ص 349. / هذا الحديث موقوف وإسناده ضعيف؛ لأن يزيد بن قيس لم يوثقه أحد. / الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن مهران: تاريخ أصبهان. تحقيق سيد كسروي حسن. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. ج 2 ص 321. / الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس ت 327هـ: الجرح والتعديل. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي. 1271هـ - 1952م. ج 9 ص 284..

5 البيهقي: سنن البيهقي الكبرى. باب ما جاء في حد اللوطي ج 8 ص 232. / أخرجه من طريق يحيى بن معين عن غسان بن مضر. / ابن أبي شيبه: المصنف. ج 5 ص 496. / أخرجه ابن أبي شيبه عن غسان بن مضر عن سعد بن زيد عن أبي نصره قال: سئل ابن عباس. وظاهر الإسناد أنه إلى أبي نذرة صحيح.

القول الثاني: الشافعية¹ في قول ورواية عن الإمام أحمد² وأبو يوسف ومحمد بن الحسن³ - رحمهم الله - أن حد اللواط كالزنا يُرجم المحصن ويُجلد البكر ويُغرب.

واستدل أصحاب هذا القول من الشافعية والحنابلة، بظاهر قول النبي - ﷺ -: "إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان وإذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان"⁴.

وقاسوا اللواط على الزنا بجامع أنه فرج مقصود بالاستمتاع، فأشبه فرج المرأة فوجب أن يتعلق به وجوب الحد قياساً على قبل المرأة⁵.

وكذلك استدلوا بقول الله - Y - [وَلَا تَقْرُبُوا الزَّانَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا] [الإسراء: 32] ، والفاحشة تشمل الوطء في القبل والدبر؛ لأن الله - Y - سمى اللواط في الدبر فاحشة فقال الله - Y - لقوم لوط: [أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ] [الأعراف: 80]، فهذا اللواط يأخذ حكم الزنا لإطلاق الفاحشة على كل منهما⁶ وقووا مذهبهم بقول النبي - ﷺ -: "إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان".

واعتذروا عن الحديث: "اقتلوا الفاعل والمفعول به"⁷، الذي يفيد ظاهره إطلاق قتل اللوطي، سواء كان محصناً أو غير محصن، بأن فيه مقالاً فلا ينتهض على إباحة دم المسلم⁸،

1 الماوردي: الحاوي. ج 13 ص 224. / الشربيني، الشيخ محمد الخطيب: مغني المحتاج. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. 1377 هـ - 1958 م. ج 4 ص 144.

2 ابن قدامة: المغني. ج 10 ص 160.

3 ابن الهمام: شرح فتح القدير. مج 5 ص 262. / السرخسي: المبسوط. ج 9 ص 77.

4 البيهقي: السنن الكبرى. كتاب الحدود. باب ما جاء في حد اللوطي. ج 8 ص 233. / أخرجه البيهقي من طريق محمد بن عبد الرحمن عن خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً وقال البيهقي بعده "ومحمد بن عبد الرحمن هذا لا أعرفه وهو منكر الإسناد". وقد ضعفه الأزدي كما في المغني في الضعفاء. / الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد ت748هـ: المغني في الضعفاء. تحقيق د. نور الدين عتر. ج 2 ص 607. / أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق أبي داود الطيالسي عن بشر بن المفضل البجلي عن أبيه عن خالد الحذاء عن أنس بن سيرين عن أبي يحيى عن أبي موسى. / الطبري: المعجم الأوسط. ج 4 ص 266. / وقد ضعفه أحمد بن حنبل ببشر بن المفضل كما في الجرح والتعديل، وفي البدر المنير قال الأزدي: "بشر هذا مجهول". / الرازي: الجرح والتعديل. ج 1 ص 342. / ابن الملقن: البدر المنير. ج 8 ص 606.

5 الماوردي: الحاوي. ج 13 ص 223. / البهوتي: كشف القناع. مج 6 ص 94.

6 الشربيني: مغني المحتاج. ج 4 ص 144. / الزركشي: شرح الزركشي. مج 6 ص 284.

7 سبق تخريجه ص 101.

8 الصنعاني: سبل السلام. ج 4 ص 1222.

ولذا اعتبروا اللواط نوعاً من أنواع الزنا، وجعلوا اللواط والملوط به داخلين تحت عموم الأدلة الواردة في الزاني المحصن وغير المحصن¹.

وأجاب الشوكاني-رحمه الله- عن قولهم إن الأدلة الواردة بقتل الفاعل والمفعول به مطلقاً مخصصة لعموم أدلة الزنا الفارقة بين البكر والثيب على فرض شمولها للوطي، ومبطلّة للقياس المذكور على فرض عدم الشمول؛ لأنه يصير فاسد الاعتبار².

ورد صاحب سبل السلام على قولهم إن هذه الأوصاف التي جمعوها علة لإلحاق اللواط بالزنا لا دليل على عليتها³.

وقال أبو يوسف ومحمد-رحمهما الله-: إن فعل اللواط زنا وهذا يتعلق به حد الزنا بالنص أما من حيث الاسم؛ فلأن الزنا فاحشة وهذا الفعل فاحشة بالنص، قال الله-Y:-[أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ] [الأعراف:80]، ومن حيث المعنى أيضاً هو في معنى الزنا لأنه قضاء الشهوة في محلٍ مشتهى على سبيل الكمال على وجه تمخض حراماً بقصد سفح الماء، ولذا يثبت حكم الزنا له بدلالة حد الزنا لا بالقياس؛ لأن القياس لا يدخل فيما يدرأ بالشبهات⁴.

القول الثالث: الحنفية، ذهب أبو حنيفة-رحمه الله- أن اللواط لا حد فيه وإنما يجب فيه التعزير⁵.

1 ابن قدامة: المغني. ج 10 ص 160. الزركشي: شرح الزركشي. مج 6 ص 288-

2 الشوكاني: نيل الأوطار. ج 7 ص 124.

3 الصنعاني: سبل السلام. ج 4 ص 1222.

4 السرخسي: المبسوط. ج 9 ص 77. الموصلي: الاختيار. ج 4 ص 338. المرغيناني: الهداية شرح بداية المهتدي. ج 2 ص 102.

5 السرخسي: المبسوط. ج 9 ص 77. المرغيناني: الهداية شرح بداية المهتدي. ج 2 ص 102.

وحجتهم في ذلك:

إن الأحاديث الواردة التي توجب قتل اللاتط والملوط به، كقول الرسول -□-: "اقتلوا الفاعل والمفعول به"¹، وقول النبي -□-: "أرجموا الأعلى والأسفل"²، أجابوا إن هذه الأحاديث لم تصح عندهم لأن الصحابة تركوا الاحتجاج بها³.

وردوا على هذه الأحاديث على فرض صحتها:

أنها مؤولة في حق من استحل ذلك الفعل، فإنه يصير مرتدًا فيقتل لذلك⁴، وهو تأويل الحديث الذي روي " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -□-: مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا أَوْ كَاهِنًا فَصَدَقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ "⁵، يعني إذا استحل ذلك، أو قد تكون هذه الأحاديث محمولة على القتل سياسة⁶.

وردوا كذلك على حديث " إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان "⁷، محمول على المجاز لا تثبت حقيقة اللغة به والمراد به في حق الإثم بدليل قول النبي -□-: " وإذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان "⁸ والمراد في حق الإثم دون الحد⁹.

1 سبق تخريجه ص 101.

2 سبق تخريجه ص 101.

3 البخاري: كشف الأسرار. مج 3 ص 65.

4 السرخسي: المبسوط. ج 9 ص 77. / المرغيناني: الهداية شرح بداية المهتدي. ج 2 ص 102.

5 ابن ماجه: سنن ابن ماجه. كتاب الطهارة. باب النهي عن إتيان الحائض. ج 1 ص 209 / الترمذي: سنن الترمذي. ج 1 ص 243. / البيهقي: معرفة السنن والآثار. ج 5 ص 337. / هذا الحديث أخرج من طريق حكيم الأثرم عن أبي تميمة عن أبي هريرة. وحكيم قال فيه البخاري: " لا يتابع عليه " ولا يعرف لأبي تميمة سماع من أبي هريرة. / ابن الملقن: البدر المنير. ج 7 ص 651. / وقال الترمذي: " سألت محمداً (يعني البخاري) عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من هذا الوجه وضعف هذا الحديث جداً. / ابن رجب الحنبلي ت 795 هـ: شرح علل الترمذي. تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد. ط 1. الزرقاء: مكتبة المنار. ج 1 ص 59.

6 السرخسي: المبسوط. ج 9 ص 77. / المرغيناني: الهداية شرح بداية المهتدي. ج 2 ص 102. / ابن الهمام: شرح فتح القدير. مج 5 ص 262.

7 سبق تخريجه ص 103.

8 سبق تخريجه ص 103.

9 السرخسي: المبسوط. ج 9 ص 78.

ورد الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - على القول أن اللواط في معنى الزنا ويلحق في حكمه، قال: إن هذا الفعل ليس بزنا بدليل أنه لا يسمى زنا لغة ولا شرعاً؛ لأن كل واحد منهما قد اختص باسم، واختصاص كل واحد منهما باسم ينفي الاشتراك، ولذا لا بد من اعتبار اسم الفعل الموجب للحد، ولذا لا يجب على المختلس¹ والمنتهب² القطع لاختلاف الاسم.³

ومما يدل أيضاً إنه ليس بزنا ولا معناه ولا يثبت فيه حد الزنا اختلاف الصحابة في موجب، فمنهم من أوجب فيه التحريق بالنار، ومنهم من قال يهدم عليه الجدار، ومنهم من يلقيه من مكان مرتفع مع إتباع الأحجار، إذ لو كان زنا في اللسان أو في معناه لم يختلفوا، بل كانوا يتفقوا على إيجاب حد الزنا عليه، فاختلافهم في موجب وهم أهل اللسان أدل دليل على أنه ليس في معنى لفظ الزنا لغة ولا معنى⁴، وكذلك ليس هو في معنى الزنا لأنه ليس فيه إضاعة الولد واشتباه الأنساب ولأن وقوعه نادرٌ لانعدام الداعي من أحد الجانبين⁵ والداعي إلى الزنا من الجانبين وبما أن اللواط ليس في معنى الزنا فلا يلحق به دلالة فبقي القياس والقياس في مثله باطل.⁶

قال صاحب كشف الأسرار ".... أبو حنيفة - رحمه الله - لم يوجب الحد في اللواط بالقياس، يعني على الزنا بجامع أن كل واحد منهما قضاء الشهوة بسفح الماء في محل مشتهى محرم من كل وجه ولا بالخبر الغريب وهو قوله - □ - "اقتلوا الفاعل والمفعول به"⁷ وقوله - □ - "ارجموا الأعلى والأسفل"⁸، وأجابوا أنه لم يعمل بهذا الحديث لأن الصحابة تركوا الاحتجاج

1 المختلس: الخلس: الأخذ في نُهْزَةٍ ومُخَاتَلَةٍ، واختلس الشيء إذا استلبه، والخلس أيضاً الاختطاف والإلتماع، والمختلس هو السالب على غفلة./ ابن منظور: لسان العرب. مج 6 ص 65+66./ ابن فارس: معجم مقاييس اللغة. مج 2 ص 208.

2 المنتهب: النَّهْبُ: الغنيمَة، والنهب: الأخذ والاستيلاء، وانتهب الفرس الشوط: استولى عليه، والمنتهب هو الأخذ الشيء قهراً./ الفبروز آبادي: القاموس المحيط. ج 1 ص 233.

3 الموصلي: الاختيار. ج 4 ص 338.

4 ابن الهمام: شرح فتح القدير. مج 5 ص 263

5 داماد أفندي: مجمع الأنهر. ج 4 ص 163./ المرغيناني: الهداية شرح بداية المهدي. ج 2 ص 102.

6 السرخسي: المبسوط. ج 9 ص 78.

7 سبق تخريجه ص 101.

8 سبق تخريجه ص 101.

به مع اختلافهم في حكم اللواط فدل على زيافته¹ لذا فإذا ثبت أن هذا الفعل غير الزنا ولا يمكن إيجاب حد الزنا بغير الزنا بقيت هذه جريمة لا عقوبة لها في الشرع مقدرة فيجب التعزير فيه يقيناً، وما وراء ذلك من السياسة موكول إلى رأي الإمام إن رأى شيئاً من ذلك في حق فله أن يفعله شرعاً.²

الرأي الرابع:

أرجح في هذه المسألة ما ذهب إليه المالكية والحنابلة في رواية والشافعية في قول، وهو أن حد اللواط القتل مطلقاً أحسن أم لم يحسن.

لقول النبي -ﷺ-: "مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلْ عَمَلُ قَوْمٍ لُوطٍ فَأَفْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ"³، وفي رواية: "ارجموا الأعلى والأسفل".⁴

وفي رواية: "يرجم من عمل عمل قوم لوط، أحسن أو لم يحسن".⁵

فإن هذه الآثار ظاهرة في وجوب قتل اللواط والموط به، من غير تفريق بين محسن وغير محسن، ففعل الصحابة دليل على وجوب قتله وإن اختلفوا في كيفية القتل، ولعل اختلافهم كان لأن النبي -ﷺ- أوجب القتل، فأصل القتل ثابت، ولكنه -p- لم يبين كيفيته، فاجتهد كل واحد منهم بكيفية قتله حسب ما رآه مناسباً لمثل هذه الجريمة الفاحشة.

وان كان هناك ضعف في الأدلة القاضية بقتل اللوطي إلا إن بعضها يقوي بعضاً كما ذكر الزركشي. فمثل هذه الفاحشة لا بد فيها من قتل مقترفها، كيف لا وقد خسف الله -Y- الأرض بقوم لوط واستأصل بذلك العذاب بكرهم وثيبيهم.

1 البخاري: كشف الأسرار. مج 3 ص 65.

2 السرخسي: المبسوط. ج9 ص 79.

3 سبق تخريجه ص 101.

4 سبق تخريجه ص 101.

5 الهندي: كنز العمال. كتاب الحدود. حديث رقم 13644 ج5 ص 470. / (ابن جرير) وضعفه.

المبحث الثاني

قتل المؤمن بالكافر

اهتمت الشريعة الإسلامية بحقوق الإنسان دون تمييز بين جنس ودين، ونظمت طبيعة علاقة المسلم بغير المسلم، فأوجبت على المسلمين قتال الكفار من المحاربين المعادين للإسلام، قال الله -Y-: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ] {التوبة:123}، ونهت عن التعرض والاعتداء على المسالين من الكفار، فلو اعتدى مسلم على ذمي أو مستأمن أو معاهد فقتله، فقد ارتكب إثماً واستحق العقوبة من الله -Y-، ولا خلاف في ذلك.

إلا أنه وقع الخلاف بين الفقهاء بقتل المسلم بالكافر، وذلك لاختلافهم في عموم الآيات التي تدعو إلى قتل كل قاتل، وبما ثبت عنه -□- بنهيهِ عن قتل المسلم بالكافر.

روي عن النبي -□- أنه قال: " وأن لا يقتل مسلم بكافر"¹.

ولفظ كافر عام يشمل الحربي والمعاهد والذمي، وقد اتفق الفقهاء على أنه لا يقتل المسلم بالكافر الحربي ولا يقتل أيضاً بالمعاهد²، ولكن اختلفوا في قتله بالكافر الذمي، وسبب الخلاف راجع إلى اختلافهم في تأويل قول النبي -□-: "ألا لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد بعهده"³.

1 البخاري: صحيح البخاري. كتاب الديات. باب لا يقتل المسلم بالكافر. حديث رقم 6915 ص 1222.

2 الطحاوي: شرح معاني الآثار. ج 3 ص 193.

3 أبو داود: سنن أبي داود. ج 4 ص 180. النسائي: السنن الكبرى. ج 4 ص 217. البيهقي: معرفة السنن والآثار. ج 6 ص 269. أخرجه أبو داود و النسائي والبيهقي من طريق قتادة عن الحسن البصري عن القيس بن عباد عن علي والحديث ضعيف بهذه الطريق لأن الحسن مدلس. ولم يصرح بالسماع. ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب. ج 1 ص 160. وأخرجه أحمد والدارقطني من طريق الأشتر مالك بن الحارث عن علي والحديث ضعيف بهذا الطريق أيضاً لأن الأشتر لم يوثقه غير العجلي. / الشيباني: مسند أحمد بن حنبل. ج 1 ص 119-122. الدارقطني: سنن الدار قطني. ج 3 ص 98. العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح ت 261هـ: معرفة الثقات. تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي. ط 1. المدينة المنورة: مكتبة الدار. 1405هـ - 1985م. ج 2 ص 259. وأخرجه أبو داود وأحمد والبيهقي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً وهو أيضاً بهذه الطريق ضعيف، لأن عمرو بن شعيب منقطع بين أبيه وجد أبيه الذي قال عنه: جده. / البيهقي: سنن البيهقي الكبرى. كتاب الجنائيات. باب فيمن لا قصاص بينه باختلاف الدين. ج 8 ص 29 / أبو داود: سنن أبي داود ج 3 ص 80. / الشيباني: مسند أحمد بن حنبل. ج 2 ص 180. - 191-194-211. / المقرئ، نقي الدين أحمد بن علي ت 845هـ: مختصر الكامل في الضعفاء. تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي. مصر: مكتبة السنة. 1415هـ - 1994م. ج 5 ص 115.

ومن أسباب الخلاف في هذه المسألة أيضاً تعارض الآثار والقياس¹.

وللفقهاء في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: الجمهور (المالكية² والشافعية³ والحنابلة⁴): قالوا بعدم قتل المسلم بالكافر مطلقاً سواء كان حربياً أو ذمياً أو معاهداً.

جاء في روضة الطالبين للنووي: "وإنما لم يقتل مسلم بكافر لخبر البخاري (ألا لا يقتل مسلم بكافر) وقوله بكافر أي ولو ذمياً خلافاً للإمام أبي حنيفة - رحمه الله - حيث قال: يقتل المسلم بالذمي، ووافق الإمام الشافعي - رحمه الله - على عدم قتل المسلم بالكافر مطلقاً الإمام مالك وأحمد - رحمهما الله -"⁵.

وجاء في المغني: "أكثر أهل العلم لا يوجبون على مسلم قصاصاً بقتل كافر أي كافر كان"⁶.

القول الثاني: الحنفية: قالوا إن المسلم يقتل بالكافر الذمي⁷، حيث يرى أبو حنيفة - رحمه الله - أن أن القصاص يجب بقتل كل محقون الدم على التأييد واحترز بذلك عن المستأمن؛ لأنه غير محقون الدم على التأييد⁸.

القول الثالث: الإمام مالك - رحمه الله - قال بعدم قتل المسلم بالكافر، إلا إذا قتل المسلم الذمي قتل غيلة⁹ فحينئذ يقتل به¹⁰، وقتل الغيلة أن يضجعه فيذبجه وبخاصة على ماله¹¹.

1 ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج2 ص399.

2 /الباجي: المنتقى. ج7 ص 97. /البغدادي: المعونة على مذهب عالم المدينة الإمام مالك بن أنس. مج 3 ص 1302.

3 النووي: روضة الطالبين. مج4 ص 29 - 30.

4 ابن قدامة: المغني. ج9 ص341. /ابن ضويان: منار السبيل. ج2 ص218.

5 النووي: روضة الطالبين. مج 4 ص 119.

6 ابن قدامة: المغني. ج9 ص 341.

7 المرغيناني: الهداية شرح بداية المبتدي. ج4 ص 160.

8 الموصلي: الاختيار. ج4 ص485.

9 قتل الغيلة: أن يخدع شخص شخصاً آخر بأن يدخله موضعاً يخلو به فيقتله ويأخذ ماله. /القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس: الذخيرة. بيروت: دار الغرب. ج 12 ص 123.

10 ابن جزري: القوانين الفقهية. ص296. /الباجي: المنتقى. ج7 ص 197.

11 ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج2 ص 399.

قال الإمام مالك - رحمه الله -: لا يقتل مسلم بكافر إلا أن يقتل المسلم غيلة فيقتل به.¹

وحجة الإمام مالك في ما ذهب إليه عمل أهل المدينة.²

واستدل أصحاب القول الأول على مذهبهم القاضي بعدم قتل المسلم بأي كافر كان بما يلي:

بقول النبي - ﷺ -: "المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم، ألا لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده، ألا من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين"³

فالحديث فيه دلالة على وجوب التكافؤ بين القاتل والمقتول.

قال المارودي - رحمه الله -: "أما تكافؤ الأحكام بالحرية والإسلام فمعتبر عندنا فيقتص من الأدنى بالأعلى ولا يقتص من الأعلى بالأدنى وهو أن يقتل الكافر بالمسلم ولا يقتل المسلم بالكافر سواء كان الكافر ذمياً أو معاهداً أو حربياً"⁴، وبذلك قال الحنابلة: أن من شروط القصاص أن يكون المجني عليه مكافئاً للجاني⁵، واستدلوا بقوله - ﷺ -: "المسلمون تتكافأ دماؤهم...".

ورد الحنفية على ذلك قالوا: "تتكافأ دماؤهم"، هذا دليل على المساواة بين العبيد والأحرار في حكم القصاص، ولا معنى لاستدلال الإمام الشافعي - رحمه الله - بهذا اللفظ بعدم قتل المسلم بالكافر؛ لأنه فيه إثبات التساوي في دماء المسلمين لا نفي المساواة بين دماؤهم ودماء غيرهم، فإن هذا مفهوم والمفهوم ليس بحجة عند الحنفية⁶.

1 الأصحبي: الموطأ. ج 2 ص 684.

2 البغا، مصطفى ديب: أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي. ط 2. 1413 هـ - 1993 م. ص 518.

3 سبق تخريجه ص 108.

4 المارودي: الحاوي. ج 12 ص 11.

5 أبو إسحاق: المبدع شرح المقنع. ج 7 ص 214. ابن ضويان: منار السبيل. ج 2 ص 218.

6 السرخسي: المبسوط. ج 10 ص 25-26.

كذلك قالوا إن هذا الحديث جرى في الدماء المسفوك بعضها ببعض؛ لأنه قال رسول الله-

□ المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم، ألا لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده¹ ولم يجر على حرمة دم بعهد فيحمل الحديث على ذلك².

واحتج الجمهور أيضا بقول رسول الله -□-: "وَأَنْ لَا يَقْتُلَ مُسْلِمٌ مُسْلِمًا بِكَافِرٍ"³، قالوا إن النكرة في سياق النفي يحمل على العموم⁴، وهنا يقتضي عموم الكفار من المعاهدين وأهل الحرب فوجب حمله على عمومهم ولا يجوز تخصيصه بإضمار أو تأويل⁵.

وأما قول رسول الله -□-: "وَلَا ذُوَ عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ"⁶ كلام مبتدأ أي لا يقتل ذو العهد لأجل عهده، وإن العهد من قبله حقناً لدماء ذوي العهود، وهو محمول أيضاً على الخصوص في أن المعاهد لا يقتل بالحربي وإن قتل بالمعاهد، وتخصيص أحد المذكورين ليس موجباً لتخصيص الآخر⁷.

واحتجوا من جهة المعنى قالوا: لأنه منقوص بالكفر فلا يقتل به المسلم كالمستأن⁸.

أما أصحاب المذهب الثاني — وهم الحنفية — فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي:

— استدلوا بعموم الآيات نحو قول الله -Y-: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ] {البقرة: 178}، وقول الله -Y-: [وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ] {المائدة: 45}، وقول الله -Y-: [وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ] {الإسراء: 33}، فكان

1 سبق تخريجه ص 108.

2 الطحاوي: شرح معاني الآثار. ج 3 ص 193.

3 سبق تخريجه ص 108.

4 الشوكاني: إرشاد الفحول. ج 7 ص 139. / الزركشي: البحر المحيط. مج 3 ص 270.

5 الماوردي: الحاوي. ج 12 ص 13.

6 سبق تخريجه ص 108.

7 الماوردي: الحاوي. ج 12 ص 13.

8 ابن قدامة: المغني. ج 9 ص 342.

ذلك عاماً من غير فصل بين قتل وقتيل، ونفس ونفس، ومظلوم ومظلوم، فمن يدعي التخصيص أو التقييد فعليه الدليل¹.

ورد الجمهور أن عموم هذه الآيات قد خصص بحديث "وأن لا يقتل مسلم بكافر"²، لكن الحنفية لم يعتبروا هذا الحديث دليلاً مخصصاً ولكنهم أولوه توفيقاً بين الأدلة وبعداً لها عن التناقض³ -كما سيأتي بيانه-.

واستدل الحنفية بما روي عن عبد الرحمن البيلماني قال: **قتل رسول الله - ﷺ - رجلاً من أهل القبلة برجل من أهل الذمة وقال أنا أحق من وفي بذمته**⁴، وقد اعتبروا هذا الحديث مخصصاً لعموم قول الرسول - ﷺ -: **"وأن لا يقتل مسلم بكافر"**، أي إنه أريد به الكافر الحربي دون الكافر المعاهد⁵.

ورد الزركشي على ذلك أن الحديث مردود بضعفه، إذ ليس له إسناد، وقال أيضاً إن هذا الحديث حكاية فعل لا عموم له، فيحمل إن صح على أنه قتله وهو كافر ثم أسلم⁶.

وأما حديث النبي - ﷺ -: **"وأن لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده"**⁷، فقد أول الحنفية هذا الحديث أن المقصود بالكافر هنا هو الكافر الحربي، وتأويلهم هذا الحديث من جهة، أن العطف على العام هل يوجب العموم في المعطوف عليه؟ وإذا كان المعطوف خاصاً فهل يقتضي ذلك تخصيص المعطوف عليه؟.

1 الكاساني: **بدائع الصنائع**. ج 7 ص 237.

2 سبق تخريجه ص 108.

3 الكاساني: **بدائع الصنائع**. ج 7 ص 237.

4 الدارقطني: **سنن الدارقطني**. كتاب الحدود والديات. ج 3 ص 134. أخرجه الدارقطني من طريق ابن البيلماني عن ابن عمر، ثم قال الدارقطني: "لم يسنده غير إبراهيم بن يحيى وهو متروك. والصواب عن ربيعة عن ابن البيلماني مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، وابن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله.

5 ابن رشد: **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**. ج 2 ص 399.

6 الزركشي: **شرح الزركشي**. مج 6 ص 56-66.

7 سبق تخريجه ص 108.

ومستند الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - في هذه المسألة يفيد أن عموم المعطوف عليه يستلزم عموم المعطوف، ووجه هذا اللزوم لغة أن العطف في اللغة لتشريك الثاني مع الأول في المتعلق¹، لذلك فإن الحنفية يقدرون تنميماً للجملة الثانية لفظاً عاماً تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه في متعلقه فيكون حد قول الله -Y-: [أَمَّنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ] {البقرة: 285} فيكون التقدير "لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده بكافر".

وقالوا أيضاً إن الكافر الذي يقتل به ذو العهد هو الحربي فقط، لأن المعاهد يقتل بالمعاهد فيجب أن يكون الكافر الذي يقتل به المسلم هو الحربي تسوية بين المعطوف و المعطوف عليه². ورد الزركشي أن العطف يقتضي التشريك في أصل الحكم لا في توابعه والعطف في أنه لا يقتل من غير نظر إلى تعيين من يقتل به كقول: مررت بزيد قائماً وعمر، أي ومررت بعمر، ولا يلزم أن يكون قائماً.

وقال أيضاً إنه لا يقتل إذا قتل لأن لفظ (في) في قوله -□-: "ولا ذو عهد في عهده"، إما ظرفية كما هو الأصل فيها، أي ولا ذو عهد ما دام باقياً في عهده، نبه أن العهد لا يقتضي العصمة مطلقاً كما في الذمة بل في زمن العهد خاصة أو سببه، بمعنى أن العهد في عصمته³.

ورد الشوكاني أيضاً على الحنفية بقوله: "قال الأولون وهذا تقدير ضعيف لوجوه:

1. أن العطف لا يقتضي الاشتراك بين المتعاطفين من كل وجه.
2. أن قول الرسول -□-: "ولا ذو عهد في عهده"⁴ كلام تام فلا يحتاج إلى إضمار قوله "بكافر" لأن الإضمار خلاف الأصل والمراد حينئذ أن العهد عاصم من القتل.

1 ابن الهمام: تيسير التحرير. ج 1 ص 207.

2 الشوكاني: إرشاد الفحول. ص 139.

3 الزركشي: شرح الزركشي مج 6 ص 66.

4 سبق تخريجه ص 108.

3. أن حمل الكافر المذكور على الحربي لا يحسن لأن إهدار دم الحربي معلوم من الدين بالضرورة فلا يتوهم أحد قتل مسلم به¹.

ومن الردود أيضاً ما ذكره الآمدي في الإحكام، أنه قد ورد عطف الخاص على العام في قول الله -Y-: [وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ] {البقرة: 228}، فإنه عام في الرجعية والبائن، وقول الله -Y-: [وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ] {البقرة: 228} خاص، وورد عطف الواجب على المندوب في قول الله -Y-: [فَكَاتِبُوهُمْ] {النور: 33} فإنه للنَّدب، وقول الله -Y-: [وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ] {النور: 33} للإيجاب، وورد عطف الواجب على المباح في قول الله -Y-: [كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ] {الأنعام: 141}، فإنه للإباحة، وقول الله -Y-: [وَأَتُوا حَقَّهُ] {الأنعام: 141} للإيجاب، ولو كان الأصل هو الاشتراك في أصل الحكم وتفصيله، لكان العطف في جميع هذه المواضع خلاف الأصل وهو ممتنع به².

ومراد الحنفية من تأويل الحديث بيان أن هذا الحديث مخصوص بالكافر الحربي، وليس فيه دلالة على عدم قتل المسلم بالكافر الذمي، وكذلك ليس في هذا الحديث دليل على قتل المسلم بالكافر الذمي لأن الحنفية لا تعمل بالمفهوم، وهو أن المسلم لا يقتل بالكافر الحربي، ومفهوم حربي أنه يقتل بالذمي، وإنما استدلوا على قتل المسلم بالكافر الذمي بعموم قول الله -Y-: " النفس بالنفس" وبما رواه عبد الرحمن البيلماني³.

واعتمد الحنفية أيضاً على القياس، فقالوا إن الحربي دمه وماله حلال، فإذا صار ذمياً حرم دمه وماله، كحرمة دم المسلم وماله، وتقطع يد المسلم إذا سرق مال الذمي⁴.

الرأي الرابع:

أرجح في هذه المسألة مذهب الجمهور القائل بعدم قتل المسلم بالكافر والذمي، وذلك:

1 الشوكاني: إرشاد الفحول. ص 139.

2 الآمدي: الإحكام. ج 2 ص 467.

3 الصنعاني: سبل السلام. ج 3 ص 1155.

4 الطحاوي: شرح معاني الآثار. ج 3 ص 195.

- لقوة أدلتهم التي استدلوا بها.
- ما ورد من عموم الآيات القرآنية الكريمة القاضية بقتل كل قاتل قد خصصت بما ثبت عن النبي -ﷺ-: "وَأَنْ لَا يَقْتُلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَلَا ذُوَ عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ"¹، والكافر هنا مطلق يشمل كل كافر سواء كان حربياً أو مستأمناً أو ذمياً، وما استدل به الحنفية من أمر النبي -ﷺ- بقتل الرجل المسلم الذي قتل الذمي، هذا حديث ضعيف لا يصلح دليلاً.
- تأويل الحنفية لحديث لا يقتل مسلم بكافر بعيد لأنه من المعلوم بالضرورة أن المسلم لا يقتل بالحربي.
- لا يقتل المسلم بكافر لعدم المساواة بينهم، ومما يؤيد ذلك ما ذكره الشوكاني:

قول الله -Y-: [وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا] [النساء:141]، إذ لو كان للكافر أن يقتص من المسلم لكان في ذلك أعظم سبيل، وقد نفى الله أن يكون عليه السبيل نفياً مطلقاً.

وقول الله -Y-: [لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ] [الحشر:20] ووجه ذلك أن الفعل الواقع في سياق النفي يتضمن النكرة فهو في قوة الاستواء فيعم كل أمر من الأمور.

كذلك قول الرسول -ﷺ-: "المسلمون تتكافأ دماؤهم" أي تتساوى في القصاص والديات ولا فرق بين الشريف والوضيع، بخلاف ما كانوا عليه في الجاهلية من المفاضلة به وعدم المساواة، والمسلمون يد على من سواهم مجتمعون على أعدائهم، لا يسعهم التخاذل ويعاون بعضهم بعضاً.²

1 سبق تخريجه ص 108.

2 الشوكاني: نيل الأوطار. ج 7 ص 13-14.

المبحث الثالث

تخيير ولي المقتول بين القصاص والدية

توعد الله-Y-قاتل النفس بغير حق بالعذاب العظيم لقوله-Y- [وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا

فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا][النساء: 93]

وقال الرسول p-: " لَزَوَالِ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ مُسْلِمٍ"¹.

وجريمة القتل من أبشع الجرائم وأعظم الجنايات بعد الشرك بالله-Y-، وقد عدها رسول

الله—من الموبقات، فقال رسول الله p-: "اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ.... وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ"²

لكن وللأسف الشديد، رغم حرمة دم المسلم وصل الناس في هذا الزمن الذي نعيشه إلى درجة الوحشية في التهاون واللامبالاة في إزهاق النفوس؛ لأتفه الأسباب وقد لا يكون أي سبب أو مبرر، سوى انعدام الإيمان من قلوبهم والانجرار وراء شياطينهم، فليس لهم إلا الخزي والخسران في الدنيا والآخرة.

من أجل ذلك شرع الله-Y-من الأحكام والعقوبات الكفيلة في ردع وزجر المجرمين الذين يقومون بمثل هذه الموبقات، والتي عُطل جزء كبير منها في زمننا هذا، مما ساعد على نشرها بين الناس.

1 البيهقي: سنن البيهقي الكبرى. كتاب الجنايات. باب تحريم القتل من السنة. ج 8 ص 22. / الترمذي: سنن الترمذي. ج 4 ص 16. / النسائي: السنن الكبرى. ج 2 ص 284. / أخرجه البيهقي والترمذي والنسائي من طريق شعبه عن يعلى بن عطاء عن عطاء عن ابن عمرو مرفوعاً. لكن الترمذي قال بعد روايته موقوفاً: " وهذا أصح من الحديث المرفوع". وقال في العلل: " الصحيح عن عبد الله بن عمرو موقوف". وقال النسائي في الضعفاء: " ليس بالقوي". / ابن رجب: شرح علل الترمذي. ج 1 ص 219. / الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد ت 430هـ: الضعفاء. تحقيق فاروق حمادة. الدار البيضاء: دار الثقافة. 1405هـ - 1984م. ج 1 ص 40.

2 البخاري: صحيح البخاري. كتاب المحاربين من أهل الكفر الردة. باب رمي المحصنات. حديث رقم 6857 ص 1212

اتفق الفقهاء أن لولي الدم أحد شيئين: القصاص، أو العفو³ إما على الدية وإما على غير الدية.

وسبب اختلافهم عائد إلى اختلافهم في تأويل قول الله-Y :- [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ] [البقرة: 178]، وقول الله-Y :- [وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ] [الإسراء: 33].

القول الأول: الحنفية⁵، والمالكية⁶ في قول والحنابلة⁷ في رواية، ذهبوا إلى أن الواجب عيناً في القتل العمد هو القصاص، لذلك ليس لوليّ المقتول العدول عن القصاص إلى الدية إلا برضى القاتل.

7 الزركشي: شرح الزركشي. مج 6 ص 111.

القول الثاني: المالكية¹ في قول، والشافعية² في قول، والحنابلة³ في رواية، قالوا: إن موجب القتل العمد أحد شيئين: القصاص أو الدية، ولذلك لو عفا ولي المقتول عن القصاص، تعينت الدية دون التوقف على رضا القاتل.

القول الثالث: الشافعية⁴ في قول والحنابلة⁵ في رواية، قالوا: إن موجب القتل العمد القصاص، وتكون الدية بدلاً عنه إذا سقط القصاص، وإذا عفا ولي المقتول عن القصاص إلى الدية وجبت له الدية من غير توقف على رضا القاتل، وإن عفا مطلقاً لم تكن له الدية.

أدلة أصحاب القول الأول:

قول الله-Y :- [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ] [البقرة: 178].

ظاهر هذه الآية يفيد تعيين القصاص موجباً⁶، لكن الآية بظاهرها مطلقة في كل قتل، ولكن قيدت بوصف العمدية بقول رسول الله-p:- "العمد قود"⁷، أي موجب العمد الذي يقتضيه قود أي قصاص لأن غير العمد ليس بقصاص⁸، وقد أدخل الألف واللام في العمد وذلك للمعهود، فإن لم يكن فللجنس، وليس هنا المعهود، فكان للجنس، وهذا تنصيص على أن جنس العمد موجب للقود، ومن جعل المال واجبا بالعمد مع القود فقد زاد على النص⁹.

1 الباجي: المنتقى ج7 ص 123/ الزرقاني: شرح الزرقاني. ج4 ص 194.

2 الماوردي: الحاوي. ج12 ص97/. الشيرازي: المهذب. ج5 ص 68-69/. الرافعي: فتح العزيز شرح الوجيز. ج10 ص 290.

3 الزركشي: شرح الزركشي. مج 6 ص108/. البهوتي: كشف القناع. ج ص 543.

4 الماوردي: الحاوي. ج12 ص 97/. الشيرازي: المهذب. ج5 ص 68/. الرافعي: فتح العزيز شرح الوجيز. ج10 ص 290.

5 الزركشي: شرح الزركشي. مج 6 ص111/. البهوتي: كشف القناع. ج ص 543.

6 الكاساني: بدائع الصنائع. ج7 ص 241.

7 الدارقطني: سنن الدارقطني. كتاب الحدود والديات وغيره. ج3 ص 94/. ابن أبي شيبه: المصنف. ج5 ص436/. أخرجه الدارقطني وابن أبي شيبه من طريق إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طائوس عن ابن عباس مرفوعاً. في إسناده إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف./ ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب. ج1 ص 110.

8 الموصلي: الاختيار. ج4 ص 481/. العيني. البناية في شرح الهداية. ج1 ص 9.

9 السرخسي: المبسوط. ج3 ص 62.

ومن أوجه الاستدلال بالآية ما ذكره الكاساني أن قول الله-Y :- [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ] [البقرة: 178]، هذا يفيد تعيين القصاص موجباً ويبطل مذهب الإبهام جميعاً، أما الإبهام فلأنه أخبر عن كون القصاص واجباً، فيصدق القول عليه بأنه واجب، وإن كان عليه أحد حقيين لا يصدق القول على أحدهما بأنه أوجب، وأما التعيين فلأنه إذا أوجب القصاص على الإشارة إليه بطل القول بوجوب الدية بضرورة النص؛ لأنه لا يقابل بالجمع بينهما، فبطل القول باختيار الدية من غير رضا القاتل، ولأن القصاص إذا كان عين حقه كانت الدية بدل حقه، وليس لصاحب الحق أن يعدل من عين الحق إلى بدله من غير رضا من عليه الحق.¹

وذكروا أيضاً: أنه لو كان هناك تخيير بين القصاص والدية، لذكر في الآية، ولكنه ذكر القصاص ولم يذكر الدية.²

ورد الشوكاني-رحمه الله-: إن عدم الذكر في الآية لا يستلزم عدم الذكر مطلقاً، وقد ورد ذكرها بقول النبي-p :- "وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا يُودَىٰ وَإِمَّا يُقَادُ"^{3,4}

ورد الحنفية: أن أحاديث التخيير بين القصاص والدية أخبار آحاد لا ينسخ بها الكتاب.⁵

وعضدوا مذهبهم أيضاً بقول النبي - :- "كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ"⁶، فعلم بدليل الخطاب أنه ليس له إلا القصاص.⁷

أيضاً قول الله-Y :- "كُتِبَ.." فكان القصاص موجباً، وذلك للمماثلة، فقد قال الله-Y - "فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ..."، والمال دليل عقلي لا يصلح موجباً في القتل العمد، لعدم

1 الكاساني: بدائع الصنائع. ج 7 ص 241.

2 الموصلي: الاختيار. ج 4 ص 481.

3 البخاري: صحيح البخاري. كتاب الديات. باب من قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين. حديث رقم 2880 ص 1216.

4 الشوكاني: نيل الأوطار ج 9 ص 7.

5 الموصلي: الاختيار. ج 4 ص 481.

6 البخاري: صحيح البخاري. كتاب الصلح. باب الصلح في الذية. حديث رقم 2703 ص 478.

7 ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد. ج 2 ص 402.

المماثلة بينه وبين الآدمي، فالقتل العمد لا يماثله إلا القصاص¹، فيكون بدله معيناً كسائر أبدال المتلفات².

وأولوا حديث النبي -p-: "وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا يُودَىٰ وَإِمَّا يَقَادُ".

قالوا: لم يذكر في هذه الرواية رضا القاتل؛ لأن من البديهي أن من أشرف على الهلاك أن يدفع عن نفسه الهلاك بأداء المال ولا يمتنع من ذلك إلا من سفهت نفسه؛ لأن امتناعه لإبقاء منفعة المال سفة ولا يتصور ذلك بعدما تلفت نفسه³.

كذلك يراد من هذا الحديث عدم إجبار الولي على أخذ الدية شاء أو أبى، وفي المقابل ليس له أن يجبر غيره على أداء الدية والدليل على ذلك قصة الحديث، وهو أن رجلاً من خزاعة قتل رجلاً من هذيل يوم الفتح بعدما أمر رسول الله -p- بالكف عن القتل، فخطب وقال: "أَلَا إِنَّكُمْ مَعَشَرَ خُزَاعَةٍ قَتَلْتُمْ هَذَا الْقَتِيلَ مِنْ هَذِيلٍ وَإِنِّي عَاقِلُهُ فَمَنْ يَقْتُلْ لَهُ قَتِيلًا بَعْدَ مَقَاتِلِي هَذِهِ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ فَلْيَأْخُذُوا الْعَقْلَ أَوْ يَقْتُلُوا"⁴.

دلالة الحديث: يدل على أن الولي كان قد أجبر على أخذ الدية، ثم تبين بهذا اللفظ أن الحكم قد انتسخ، وأن الولي لا يُجبر على أخذ الدية بعده⁵.

1 السرخسي: المبسوط ج3 ص 63. / العيني: البناءة في شرح الهداية. ج1 ص 9. / المرغيناني: الهداية شرح بداية المبتدي. ج4 ص 158.

2 الزركشي: شرح الزركشي. مج 6 ص 111. / الماوردي: الحاوي. ج12 ص 97.

3 السرخسي: المبسوط. ج3 ص 62.

4 أبو داود: سنن أبي داود. كتاب الديات. باب ولي العمد يرضى بالدية. ص 472. / الترمذي: سنن الترمذي. ج4 ص 21. / الدارقطني: سنن الدارقطني. ج3 ص 95. / البيهقي: سنن البيهقي الكبرى. ج8 ص 57. / أخرج من طريق يحيى بن سعيد. وأخرجه الشافعي في مسنده عن محمد بن إسماعيل. / الشافعي: مسند الشافعي. ج1 ص 343. قال الترمذي: "حسن صحيح" / الترمذي: سنن الترمذي. ج4 ص 21. / وأصل الحديث في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما فتح الله على رسوله مكة: "من قتل له قتيل فهو بخير النظرين: إما أن يودى وإما يقاد". / البخاري: صحيح البخاري. كتاب الديات. باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين. حديث رقم 6880. ص 1216.

5 السرخسي: المبسوط. ج3 ص 62.

واحتجوا أيضا بقول الله-Y-: [فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٍ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ] [البقرة: 178].

قال ابن العربي-رحمه الله-: "هذا قول مشكلٌ تبلّدت فيه ألباب العلماء، واختلفوا في مقتضاه".¹

وقد اختلف العلماء في تأويل الألفاظ التالية من هذه الآية (مَنْ) و (عُفِيَ) و (شَيْءٌ).

— لفظ (مَنْ): قد يراد به القاتل، فيكون المراد بلفظ (أَخِيهِ) ولي الدم، وقد يراد به الولي، ويكون المراد بلفظ (أَخِيهِ) القاتل.²

— لفظ (عُفِيَ): العفو له معان كثيرة في اللغة منها: العطاء، والإسقاط والصفح، والكثرة، والذهاب، والبذل، والطلب.³

— لفظ (شَيْءٌ): لفظٌ مبهم.⁴

استدل الحنفية في هذه الآية على النحو التالي:

قالوا: إن معنى (عُفِيَ) بذل، وقوله-Y-: (فَمَنْ عُفِيَ لَهُ) هو الولي وليس القاتل؛ لأن الله-Y-قال: (فَمَنْ عُفِيَ لَهُ) والقاتل معفو له لا معفو عنه، ويراد من (أَخِيهِ) هو القاتل، وقول الله-Y-: (فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ) هذا أمر لمن دخل تحت كلمة (عُفِيَ)، وهو الولي.

وعلى هذا التأويل يكون معنى الآية القرآنية الكريمة: فمن بُذِل وأعطى له من أخيه شيء بطريق الفضل والسهولة، فيجوز أخذ المال من القاتل برضاه.⁵

1 ابن العربي: أحكام القرآن. ج 1 ص 66.

2 الجندي: جامع الأحكام الفقهية. ج 3 ص 14.

3 ابن منظور: لسان العرب. مج 15 ص 37-78.

4 ابن العربي: أحكام القرآن. ج 1 ص 67.

5 الكاساني: بدائع الصنائع. ج 7 ص 242.

وكذلك قال الإمام مالك - رحمه الله - في رواية على العافي إتباع القاتل بالمعروف، وعلى القاتل أن يؤدي إليه بإحسان.¹

وقال الحنفية يحتمل أن تكون هذه الآية نزلت في الصلح عن القتل العمد²، فقول الله -
Y-: [فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٍ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ] [البقرة: 178] يراد به
الصلح لأن موجب العمد القصاص، ولا يجب المال إلا عن طريق الصلح.³

وأولوا قول الله -Y-: [وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ]
[الإسراء: 33].

لفظ (سُلْطَانًا) مجمل يحتمل معان منها: الحجة، والدية، والقود.

وقد حمله أصحاب هذا القول أنه يعني القود⁴، لأن المشترك عند الإمام أبي حنيفة -
رحمه الله - لا يعم وإنما يحمل على معنى واحد فقط⁵، فُسِّرَ هذا المعنى بقول الله -Y-: [يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ] [البقرة: 178]، وقول النبي -p-: "العمد قود"⁶.

واستدل أصحاب القول الثاني - المالكية في قول والشافعية في قول والحنابلة في رواية -
وهم القائلون إن موجب القتل العمد أحد شيئين: القصاص أو الدية، فإذا سقط القصاص تعينت
الدية دون التوقف على رضا القاتل.

استدلوا بقول الله -Y-: [فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٍ إِلَيْهِ
بِإِحْسَانٍ] [البقرة: 178] قالوا: إن معنى (العفو) يعني الإسقاط، وهو أحد المعاني اللغوية للعفو،

1 الزرقاني: شرح الزرقاني. ج 4 ص 193.

2 الكاساني: بدائع الصنائع. ج 7 ص 242.

3 الموصلي: الاختيار. ج 4 ص 48.

4 الطبري: جامع البيان. ج 9 ص 104.

5 صالح: تفسير النصوص. مج 2 ص 154.

6 سبق تخريجه ص 118.

وقول الله-Y-: (فَمَنْ غُفِيَ لَهُ) يقصد له القاتل، وقول الله-Y-: (مَنْ أَخِيهِ) يقصد به الجاني، و(شَيْءٌ) لفظ مبهم حملوه على موجب القصاص.

وقد وضع الإمام الرازي رحمه الله- وجه تأويلهم هذا في تفسيره، حيث ذكر إن أصحاب هذا المذهب تمسكوا بهذه الآية لكونها دليلاً لهم على صحة مذهبهم، حيث إنها تدل على أن في هذه القصة عافياً ومعفواً عنه، وليس فيها إلا وليّ المقتول والقاتل، ولا بد أن يكون العافي أحدهما، ولا يجوز أن يكون هو القاتل؛ لأن ظاهر العفو هو إسقاط الحق، وذلك يتأتى من الوليّ الذي له الحق على القاتل، فيصير تقدير هذه الآية: إذا عفا وليّ الدم عن شيء يتعلق بالقاتل فليتبع القاتل ذلك العفو بمعروف، ولفظ (شيء) مبهم لا بد من حمله على المذكور السابق، وهو وجوب القصاص إزالة للإبهام، ويصير تقدير الآية: إذا حصل العفو للقاتل عن وجوب القصاص، فليتبع القاتل العافي بالمعروف، وليؤد إليه بالإحسان، وبالإجماع لا يجب أداء غير الدية، فوجب أن يكون ذلك الواجب هو الدية، وهذا يدل على أن موجب العمد هو القود أو المال، ومما يؤيد هذا التأويل قول الله-Y-: [ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ] [البقرة: 178]، أي أثبت لكم الخيار في أخذ الدية والقصاص رحمة عليكم¹، بدليل ما روي عن ابن عباس-ع-: "كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ الْقِصَاصُ وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَّةُ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ { كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ غُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ }، فَالْعَفْوُ أَنْ يَقْبَلَ الدِّيَّةُ فِي الْعَمْدِ { فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ }، يَتَّبِعُ بِالْمَعْرُوفِ وَيُؤَدِّي بِإِحْسَانٍ { ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ } مِمَّا كُتِبَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ { فَمَنْ اعْتَدَى بِغَدٍ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ } قَتْلٌ بَعْدَ قَبُولِ الدِّيَّةِ"².

ووليّ المقتول قد يؤثر الدية على القصاص لحاجته للمال، وقد يؤثر القود رغبة في التشفي، ودفع شر القاتل عن نفسه، فجعل له الخيرة فيما أحبه رحمة من الله في حقّه³.

1 الرازي: الشرح الكبير. ج3 ص 56-57.

2 البخاري: صحيح البخاري. كتاب التفسير. باب (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص). حديث رقم 4498 ص 793.

3 الرازي: الشرح الكبير. ج3 ص 57.

وعضدوا تأويلهم هذا أيضاً بما ثبت عن النبي -p- في الصحيح أنه قال: "وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا يُودَىٰ وَإِمَّا يُقَادُ"¹.

فهذا الحديث ظاهر في تخيير ولي المقتول بين القصاص والدية دون توقف على رضا القاتل.

وأول أصحاب هذا القول قول الله -Y-: [وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ] [الإسراء: 33]. قالوا: (سلطاناً) لفظ مجمل يحتمل معان منها: الحجة والدية والقود ويحتمل الجميع²، ولأن الإمام الشافعي -رحمه الله- يقول بعموم المشترك، يرى أن السلطان يشمل الدية والقصاص، فخير بينهما وأثبت وصف الوجوب لكل واحد منهما³، وفسر هذا التأويل بالآية الكريمة والخبر⁴.

و قول الله -Y-: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ] [البقرة: 178] والخبر قول الرسول -p-: "وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا يُودَىٰ وَإِمَّا يُقَادُ "

فيصير معنى الآية: (فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ) أنه لما حصلت لولي المقتول سلطنة استيفاء القصاص وسلطنة استيفاء الدية إن شاء، وقال الله -Y- بعد ذلك: (فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ)، ومعنى ذلك أن الأولى أن لا يقدم على استيفاء القتل وان يكتفي بأخذ الدية أو يميل إلى العفو، ولفظ (في) في قول الله -Y-: (فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ) محمولة على الباء، والمعنى فلا يصير مسرفاً بسبب إقدامه على القتل، ويكون معنى ذلك الترغيب في العفو والاكتفاء بالدية، كما قال الله -Y-: [وَأَنْ تَغْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ] [البقرة: 237]⁵.

1 سبق تخريجه ص 119.

2 الزركشي: البحر المحيط. ج 3 ص 46.

3 صالح: تفسير النصوص. مج 2 ص 154.

4 الرازي: الشرح الكبير. ج 10 ص 240. / الطبري: جامع البيان. ج 9 ص 104.

5 الرازي: الشرح الكبير. ج 10 ص 240.

وبناءً على هذا القول يرى الحنابلة أنه لا شيء لوليّ الدم إذا عفا مطلقاً ولكن تجب له الدية إذا عفا عن القصاص¹.

أما أصحاب القول الثالث:- الشافعية في قول والحنابلة في رواية -، القائلون: إن موجب القتل العمد القصاص، وجب الدية بدلاً عنه إذا سقط دون التوقف على رضا الجاني.

استدلوا بقول الله -Y-: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ] [البقرة: 178] فالآية تدل بظاهرها أن موجب القتل العمد هو القصاص وحده².

وقاسوا موجب القتل العمد على موجب القتل الخطأ، فالقتل الخطأ أوجب فيه بدلاً واحداً وهو الدية اعتباراً بالمتلفات التي ليس لها مثل، فيقتضي ذلك أن يكون قتل العمد موجباً لبديل واحد، وهو القصاص اعتباراً بالمتلفات التي لها مثل³.

وبناءً على هذا القول ذكر الشيرازي أن وليّ المقتول إذا عفا عن القصاص مطلقاً سقط القصاص ولم تجب له الدية، لأن الواجب القصاص فقط، وقد أسقطه بالعفو⁴.

وذكر الزركشي-رحمه الله- بناءً على هذه الرواية أن وليّ المقتول إذا عفا مطلقاً لم يجب له شيء، وإذا عن القود تجب له الدية بدلاً من القصاص⁵.

الرأي الرابع: أرجح في هذه المسألة رأي أصحاب القول الثاني- المالكية في قول والشافعية في قول والحنابلة في رواية- بالقول أن موجب القتل العمد أحد شيئين: القصاص أو الدية، إذ لو عفا وليّ المقتول عن القصاص وجبت الدية دون توقف على رضا القاتل، للأسباب التالية:

1 الزركشي: شرح الزركشي. مج 6 ص 111.

2 الماوردي: الحاوي. ج12 ص 97./ الزركشي: شرح الزركشي. مج 6 ص 111.

3 الماوردي: الحاوي. ج12 ص 97.

4 الشيرازي: المهذب. ج5 ص 69.

5 الزركشي: شرح الزركشي. مج 6 ص 111.

- كما أن الدليل قام على وجوب القصاص في القتل العمد بقول الله -Y-: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
 آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ] [البقرة: 178] كذلك قام الدليل من السنة النبوية الشريفة
 على وجوب أخذ الدية بما صح عن النبي -p- أنه قال: "وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ
 إِمَّا يُودَىٰ وَإِمَّا يُقَادُ"¹، فالحديث ظاهر في تعيين الواجب في أحد شيئين: القصاص أو الدية،
 وفي المقابل لم يرد هناك دليل ظاهر أن الأصل القصاص وأخذ الدية متوقف على رضا
 الجاني.

- يتحقق معنى التخفيف على هذه الأمة مقارنة بسابقتها بالتخيير بين الأمرين من قبيل الواجب،
 وفي هذا الجانب من التيسير والتخفيف أكثر مما لو قيل: الواجب القصاص والدية متوقفة
 على رضا الجاني، فالموجب في العمد القصاص أو الدية، ففي ذلك أكثر سعة لوليِّ المقتول،
 وأكثر عقوبة للجاني.

- تأويل قول الله -Y-: [فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ]
 [البقرة: 178].

أنه متى أسقط ولي المقتول حقه في القصاص تجب الدية دون توقف على رضا القاتل،
 فهذا أقرب تأويل، لأنه يتناسب مع قول الله -Y-: [ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ] [البقرة: 178]،
 أي إن وجوب أحد الشيين فيه تخفيف من الله ورحمة كما ذكر ابن عباس -ت- وثبت ذلك عن
 النبي -p- لقوله: "وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا يُودَىٰ وَإِمَّا يُقَادُ"، وما ذكره الحنفية
 من القول في تأويل هذه الآية أن العفو بمعنى البذل، والبذل من جهة الجاني في دفع الدية، لذا
 تكون الدية أو دفع شيء من المال يتوقف على رضا القاتل، لا يتناسب مع التخفيف المذكور،
 إضافة إلى تأويل العفو بالصفح والإسقاط أقرب من معنى البذل في اللغة، لأن الصفع والإسقاط
 للقصاص واختيار ولي المقتول للدية فيه تخفيف من الله ورحمة.

1 سبق تخريجه ص 119.

الخاتمة

بحمد الله وتوفيقه أنهيت هذا البحث، الذي قد أوصلني إلى جملة من النتائج، أجملها بما

يلي:

- التأويل هو صرف المعنى الظاهر إلى معنى آخر بدليل راجح.
- التأويل هو خلاف الأصل، إذ إن الأصل العمل بظاهر اللفظ، ولا يعدل عن ظاهره إلا بدليل قوي.
- هناك صلة بين التأويل والتفسير، في أن كلا منهما يكشف عن المراد من النص، لكن هناك فرق بينهما من الناحية الأصولية، فالشيء إذا فُسر أصبح قطعياً في دلالاته، أما التأويل فهو ظني الدلالة.
- التأويل هو ما بني على دليل راجح، وأما ما كان دليله مرجوحاً أو مساوياً فهو مردود.
- مجال التأويل هي النصوص الظنية في دلالتها على الأحكام.
- تقسيم الحنفية الألفاظ الواضحة وغير الواضحة الدلالة إلى أقسام، ما كان ذلك إلا من أجل تحديد نطاق التأويل في النصوص.
- تقسم الألفاظ الواضحة عند الحنفية إلى أربعة أقسام: الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم، والظاهر والنص يدخلهما التأويل، أما المفسر والمحكم فإن دلالتهما قطعية لا مجال للتأويل فيهما.
- وفي مقابل هذه الأقسام عند الحنفية، قسم الجمهور الألفاظ الواضحة إلى قسمين هما: الظاهر والنص، والظاهر عند الجمهور يدخله التأويل، وهو يشمل الظاهر والنص عند الحنفية، أما النص عندهم دلالاته قطعية لا مجال للتأويل فيه، وهو كالمفسر والمحكم عند الحنفية.

- تقسم الألفاظ غير الواضحة عند الحنفية إلى أربعة أقسام: الخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه، فالخفي والمجمل والمشكل يدخلها التأويل بلا خلاف، أما المتشابه فعلى خلاف.

أما الألفاظ غير الواضحة عند الجمهور، هي المجمل فقط، والمجمل عند الجمهور يشمل: الخفي، والمشكل، والمتشابه عند الحنفية.

- التأويل له أثر كبير في اختلاف الفقهاء في استنباط الأحكام من النصوص، ومن أبرز أسباب الخلاف الأصولي الذي تناولته في المسائل الفقهية ما يلي:

■ الاشتراك باللفظ: كمسألة مس الحائض المصحف، وقع الخلاف حول لا يمس القرآن إلا طاهر، فلفظ طاهر مشترك لأكثر من معنى.

■ تأويل الظواهر: كحمل صيغة الأمر على الندب: كمسألة هبة الوالد لبعض ولده، والعموم على الخصوص: كمسألة قتل المسلم بالكافر، فالآيات الواردة تفيد العموم في قتل كل قاتل، لكن هناك من أول أن هذه الآيات خُصت بالأحاديث التي تنهى عن قتل المسلم بالكافر، والمطلق على المقيد: كما هو مبين في مسألة الجمع بين الصلاتين، فهناك من أجاز الجمع للمسافر مطلقاً، سواء كان المسافر جاداً في السير أو سائراً أو نازلاً، آخذاً بمطلق الأحاديث الواردة في الجمع، وهناك من قيد الجمع للمسافر في حالة السير، لورود الأحاديث التي تقيد جمع المسافرين في حالة السير، والحقيقة على المجاز: كما هو الحال في مس المصحف إذ إنهم اختلفوا في المس، هل يراد به معناه الحقيقي أي المس باليد، أم يراد به المعنى المجازي؟. وكالتفرق في مسألة خيار المجلس، فهناك من يرى أن التفرق يكون حقيقة بالأبدان وأن التفرق بالأقوال يكون مجازاً لا حقيقة.

■ عدم ثبوت الأحاديث عند البعض: كالأحاديث القاضية بتحريم مس الحائض المصحف، والأحاديث الواردة في إقامة حد الزنا على اللائط.

■ الاختلاف في علة الحكم: كمسألة إخراج القيمة بدلا من العين في الزكاة.

المصادر

- مسرد الآيات
- مسرد الأحاديث
- مسرد الآثار
- مسرد الأعلام

مسرد الآيات

الرقم	الآية	السورة	رقمها	الصفحة
1	بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ	البقرة	29	31
2	وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ	البقرة	43	50+14
3	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ	البقرة	178	118+117+111 +122+119+ 126+125+124
5	وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ	البقرة	189	14
6	إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ	البقرة	222	49+45
7	فَأْتُوا حَرَّتَكُمْ أَنْى شِئْتُمْ	البقرة	223	35
8	وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ	البقرة	228	114
9	وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى	البقرة	237	124
10	حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى	البقرة	238	60
11	وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا	البقرة	275	30+28+22
12	أَمِنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ	البقرة	285	113
13	لَا يَكْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا	البقرة	286	73
14	وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ	البقرة	393	9
15	فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا	البقرة	394	10
16	وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ	البقرة	386	11
17	وَمَا يَعْزِمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ	آل عمران	7	38
18	فَاتَّخِذُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى	النساء	4	30+28
19	لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ	النساء	7	39
20	فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنْ	النساء	35	18
21	مَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ	النساء	93	116
22	إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا	النساء	103	60+58
23	وَأِنْ يَنْفَرَقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ وَكَانَ	النساء	130	80
24	وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ	النساء	141	115
25	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ	المائدة	1	80

الرقم	الآية	السورة	رقمها	الصفحة
26	حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ	المائدة	3	22+11
27	وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا	المائدة	3	10
28	الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ	المائدة	3	37
29	أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنْ	المائدة	5	10
30	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ	المائدة	6	25
31	وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا	المائدة	38	95+94+92+34 98+
32	وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ	المائدة	45	111
33	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ	المائدة	90	23
34	لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا	المائدة	93	23
35	مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ	الأنعام	38	1
36	كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ	الأنعام	141	114
37	وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ	الأنعام	141	39
38	وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ	الأنعام	120	28
39	أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا	الأنعام	145	22+11
40	هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ	الأعراف	53	13+6
41	وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا	الأعراف	80	100
42	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ	التوبة	28	47+46
43	إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ	التوبة	38	14
44	خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ	التوبة	103	50
45	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ	التوبة	123	108
46	وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ	هود	6	53
47	نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ	يوسف	36	12
48	فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ	الحجر	30	31
49	وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ	الإسراء	32	103+32
52	وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ	الإسراء	33	122+117+111 124+
51	سَاتِبْنِكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا	الكهف	78	5

الرقم	الآية	السورة	رقمها	الصفحة
53	أَكَادُ أَخْفِيهَا	طه	15	33
54	وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ	الحج	78	73
55	فَكَاتِبُوهُمْ	النور	33	114
56	وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ	النور	33	114
57	كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ	ص	69	1
58	عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ	الزخرف	31	19 (الهامش)
59	إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ	الواقعة	77	43
60	لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ	الواقعة	79	48+43+42
61	لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ	الحشر	20	115
62	وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ	الطلاق	4	22
63	إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا	المعارج	19	36
64	فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ	عبس	24	46
65	وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ	البينة	4	79

مسرد الأحاديث

الرقم	الحديث	الصفحة
1	اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ.... وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ	116
2	إذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان	105+102
3	إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان	103
4	إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر	65+64+59
5	إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما	79
6	اشترطي لهم الولاء	89
7	اغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم	55
8	افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت	41
9	ألا لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد بعهده	108
10	إلى هرقل عظيم الروم، أسلم تسلم	47
11	أن أباه بشيراً أتى به إلى رسول الله - ﷺ - فقال إني نَحَلْتُ	84
12	أن النبي - ﷺ - أبصر ناقة مسنة في إبل الصدقة، فغضب	54
13	أن النبي - ﷺ - كان في غزوة تبوك إذا ارتحل	68+63
14	أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وله عشر نسوة	19
15	أنه أمر سهلة بنت سهيل وحمنة بنت جحش	72
16	البيعان بالخيار ما لم يتفرقا	+81+78+76 82
17	تهادوا تحابوا	83
18	الجار أحق بصقبه	17
19	خذ الحب من الحب والشاة من الغنم و البعير من الإبل	54
20	خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ،	67
21	دعهما فإنني أدخلتهما طاهرتين	46

الرقم	الحديث	الصفحة
22	صلى رسول الله - ^ - الظهر والعصر جميعاً والمغرب	58
23	العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه	17
24	على اليد ما أخذت حتى تؤديه	98+94
25	العمد قود	122+118
26	فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ	50
27	فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة	41
28	فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة	124
29	في خمس من الإبل شاة	54
30	في كل أربعين شاة شاة	52+50+25
31	قالت امرأة البشير: انحل ابني غلامك وأشهد لي رسول الله - □ -	85
32	قتل رسول الله - □ - : رجلاً من أهل القبلة	112
33	كان اذا زاغت الشمس في منزله	63
34	كان النبي - □ - يجمع بين صلاة المغرب والعشاء في السفر	67
35	كان النبي - □ - يجمع بين المغرب والعشاء إذا جدّ به السير	68
36	رأيت النبيّ الله - ^ - إذا أعجله السير في السفر	60
37	كان رسول الله - ^ - يجمع بين صلاة الظهر والعصر إذا كان	59
38	كان يجمع بين الصلاتين في الليلة المطيرة	70
39	كِتَابُ اللَّهِ الْقُصَاصُ	119
40	كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة	41
41	لا صيام لمن لا يبيت الصيام من الليل	10
42	لا غرم على السارق بعد قطع يمينه	98+96
43	لا يبيع الرجل على بيع أخيه	77
45	لا يسم المسلم على سوم أخيه	77

الرقم	الحديث	الصفحة
46	لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان	56
47	لا يمس القرآن إلا طاهر	+49+46+42 128
48	لا يمسكن أحدكم ذكره بيمينه وهو يبول	10
49	لَزَوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ مُسْلِمٍ	116
50	لعن الله من عمل عمل قوم لوط و لعن الله من عمل	100
51	اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين	45
52	لَوْ دُعِيتُ إِلَى كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ	83
53	ليس لنا مثل السوء	17
54	المؤمن لا ينجس	49+47+46
55	المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم.... ألا لا يقتل مسلم	+111+110 115
56	مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا أَوْ كَاهِنًا	105
57	من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من	60
58	من وجد عين ماله فهو أحق بها	93
59	من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط	101
60	نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو	47
61	نهى النبي - ﷺ - عن بيع الغرر	11
62	هل هو إلا بضعة منك	10
63	وليستج بثلاثة أحجار	55
64	وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ	120
65	يرجم من عمل عمل قوم لوط	107

مسرد الآثار

الرقم	طرف الأثر	الراوي	الصفحة
1	استصرخ على صفيّة وهو في سفر فسار	ابن عمر	61
2	انه وجد رجلاً في بعض ضواحي العرب	خالد بن الوليد	102
3	أن أبا بكر الصديق كان نحلها	عائشة	87
4	أتى عمر بن الخطاب برجل من المهاجرين	عمر بن الخطاب	23
5	إيتوني بخمس	معاذ بن جبل	55
6	رجم لوطياً	على بن أبي طالب	102
7	غَزَوْنَا غَزْوَةً لَنَا، فَتَزَلْنَا مَنَزِلًا، فَبَاعَ صَاحِبُ لَنَا	أبو برزة	79
8	كان إذا بايع رجلاً وأراد أن لا يقيه	ابن عمر	76
10	ينظر أعلى بناء في القرية	ابن عباس	102

مسرد الأعلام

الرقم	الإسم	سنة الوفاة	الصفحة
1	أبان بن عثمان	105هـ	70
2	أبو برزة الأسلمي	60هـ	79
3	البشير بن سعد	13هـ	84
4	حملة بنت جحش	----	72
5	سهلة بنت سهيل	--	72
6	صفية بنت أبي عبيد	---	61
7	عمرة بنت رواحة	----	84
8	عمرو بن حزم	----	46
9	قدامة بن مظعون	36هـ	24
10	النعمان بن بشير	65هـ	84
11	غيلان بن سلمة	----	26+19

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

أبو إسحاق، برهان الدين إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن مفلح الحنبلي ت 848هـ: المبدع شرح المقنع. تحقيق محمد حسن إسماعيل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1418هـ - 1997م.

إسماعيل، شعبان محمد ت 685هـ: تهذيب شرح الأسنوي على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي. (دون رقم طبعة). 40 ش الباب الأخضر بالحسين: مكتبة جمهورية مصر.

الأصبحي، الإمام مالك بن أنس: الموطأ. تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. 1406 هـ - 1985م.

الأصبحي، الإمام مالك بن أنس: المدونة الكبرى. ط2. دار الفكر. 1400هـ - 1980م. الأصبهاني، أبو الثناء شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ت 749هـ: بيان المختصر. دراسة وتحقيق أ.د. علي جمعة. ط1. مصر: دار السلام. 1424هـ - 2004م.

الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد ت 430هـ: الضعفاء. تحقيق فاروق حماده. الدار البيضاء: دار الثقافة. 1405هـ - 1984م.

الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن مهران: تاريخ أصبهان. تحقيق سيد كسروي حسن. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد ت 631هـ: الإحكام في أصول الأحكام. ضبط الشيخ إبراهيم العجوز. (دون رقم طبعه). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن أمير الحاج، الحلبي ت 879هـ: التقرير والتحبير مع كتاب التحرير لابن الهمام. ضبط وتصحيح عبد الله محمود محمد عمر. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1419 هـ - 1999م.

الباجي، أبو الوليد الأندلسي ت 474هـ: المنتقى شرح موطأ الإمام مالك بن أنس. ط1. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، 1332هـ.

بادشاه، محمد أمين: تيسير التحرير. (دون رقم طبعة). مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

البخاري، محمد بن إسماعيل ت 256هـ: التاريخ الكبير. تحقيق السيد هاشم الندوي. دار الفكر.
البخاري، محمد بن إسماعيل ت 256هـ: صحيح البخاري. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي. 1422هـ - 2001م.

البخاري، محمد بن إسماعيل ت 256هـ: الضعفاء الصغير. تحقيق محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب: دار الوعي. 1396هـ.

البخاري، الإمام علاء الدين عبد العزيز ت 730هـ: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي. طبعة جديدة. بيروت: دار الكتاب العربي. 1394هـ - 1974م.

ابن بدران، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى ت 1346هـ: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل. تصحيح إدارة الطباعة المنبرية. (دون رقم طبعة). الأوفست: دار إحياء التراث العربي.

أبو البركات، مجد الدين ت 652هـ: المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. ط2. الرياض: مكتبة المعارف. 1404هـ - 1984م.

البستي، محمد بن حيان بن أحمد ت 354هـ: المجروحين. تحقيق محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب: دار الوعي. 1396هـ.

البغدادي، أبو محمد بن غانم بن محمد: مجمع الضمانات. ط1. بيروت: عالم الكتب. 1407هـ - 1987م.

البغدادي، عبد الوهاب ت 422هـ: المعونة على مذهب عالم المدينة الإمام مالك بن أنس. تحقيق حميش عبد الحق. دار الفكر.

البغوي، الإمام أبو الحسين بن مسعود بن محمد الفراء ت 516هـ: التهذيب في فقه الإمام الشافعي. تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. ط1،

بيروت: دار الكتب العالمية، 1418هـ - 1997م.

البناني: حاشية العلامة البناني. ط2. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. 1356هـ

- البهوتي، منصور بن يوسف بن إدريس ت1046هـ: **كشف القناع عن متن الإقناع**. مراجعة وتعليق الشيخ هلال مصيلحي مصطفى هلال. 1402هـ - 1982م.
- البهوتي، منصور بن يوسف بن إدريس ت1046هـ: **الروض المربع بشرح زاد المستنقع**. ط7. بيروت: دار الكتب العلمية.
- البیهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر ت458هـ: **سنن البیهقي الكبرى**. تحقيق محمد عبد القادر عطا. مكة المكرمة: مكتبة دار الباز. 1414هـ - 1994م.
- البیهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر ت458هـ: **معرفة السنن والآثار**. تحقيق سيد كسروي حسن. لبنان: دار الكتب العلمية.
- الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى ت543هـ: **سنن الترمذي**. تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ابن تغلب، عبد القادر الشيباني: **نيل المآرب بشرح دليل الطالب**. تحقيق د. محمد سليمان الأشقر. ط1. بيروت: مكتبة الفلاح. 1403هـ - 1983م.
- النفطازاني، سعد الدين مسعود بن عمر ت793هـ: **شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه**. تحقيق زكريا عميرات. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1419هـ - 1996م.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني ت728هـ: **كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه**. تحقيق عبد الرحمن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي (دون رقم طبعة). مكتبة ابن تيمية.
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني ت728هـ: **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي - رحمه الله - وساعده ابنه محمد وفقه الله
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني ت728هـ: **المسودة في أصول الفقه**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: المدني.
- الجرجاني، علي بن محمد الشريف: **التعريفات**. بيروت: مكتبة لبنان. 1978م.

الجزري، عز الدين بن الأثير أبو الحسن علي بن محمد ت630هـ: أسد الغابة في معرفة الصحابة. تحقيق وتعليق محمد إبراهيم البنا و محمد أحمد عاشور و محمد عبد الوهاب فايد.

الجصاص، الإمام حجة الإسلام أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي ت370هـ: أحكام القرآن. (دون رقم طبعة) بيروت: دار الكتاب العربي.

الجوهري، إسماعيل بن حماد: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية). تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. ط2. بيروت: دار العلم للملايين.

الجويني، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ت478هـ: البرهان في أصول الفقه. علق عليه وخرج أحاديثه صلاح بن محمد بن عويضة. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1418هـ - 1977.

الجويني، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن يوسف ت478هـ: الورقات. تحقيق د. عبد اللطيف محمد العبد (دون رقم طبعه).

الحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله ت405هـ: المستدرک علی الصحیحین. تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية. 1411هـ - 1990م.

ابن حبان، محمد بن أحمد ت354هـ: صحيح ابن حبان. تحقيق شعيب الأرنؤوط. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي ت852هـ: الإصابة في تمييز الصحابة. تحقيق خليل مأمون شيمه. ط1. بيروت: دار المعرفة. 1425هـ - 2004م.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي ت852هـ: تقريب التهذيب. تحقيق محمد عوامة. ط1. سوريا: دار الرشد.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي ت852هـ: تلخيص الحبير. تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني. المدينة المنورة: 1384هـ - 1964م.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي ت852هـ: تهذيب التهذيب. ط1. بيروت: دار الفكر. 1404هـ - 1984م.

- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي ت852هـ: **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**. تحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني. بيروت: دار المعرفة.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي ت852هـ: **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**. بيروت: دار المعرفة.
- ابن حزم الظاهري، أبو محمد علي الأندلسي ت456هـ: **النبذ في أصول الفقه**. تقديم وتحقيق وتعليق الدكتور أحمد حجازي السقا. ط1. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية. 1401هـ - 1981م.
- ابن حزم الظاهري، أبو محمد علي الأندلسي ت456هـ: **المحلى**. طبعة مصححة ومقابلة. قوبلت على النسخة التي حققها الشيخ أحمد محمد شاكر. دار الفكر.
- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ت241هـ: **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. القاهرة: مؤسسة قرطبة.
- الخرشي على مختصر سيد خليل**. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي لإحياء ونشر التراث الإسلامي.
- الخرشي: حاشية الخرشي**. القاهرة: دار الكتاب الإسلامي لإحياء ونشر التراث الإسلامي.
- الخرقي، أبو القاسم عمر بن الحسين ت340هـ: **مختصر الخرقي**. تعليق محمد زهير الشاويش. ط1.
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد ت388هـ: **معالم السنن**. ط2. بيروت: المكتبة العلمية: 1401هـ - 1981م.
- الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن: **سنن الدارقطني**. تحقيق السيد عبد الله هاشم يمان المدني. بيروت: دار المعرفة. 1386هـ - 1966م.
- داماد أفندي، عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان: **مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر**. بيروت: مؤسسة التاريخ العربي.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي: **سنن أبي داود**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر.

- الدرامي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد: **سنن الدرامي**. تحقيق فواز أحمد زملي و خالد السبع العلمي. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.
- الدمشقي، تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الحصني الشافعي: **كفاية الأخيار**. ط2. بيروت: دار المعرفة.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد ت 748هـ: **الكاشف**. تحقيق محمد عوامة. ط1. جده: دار القبله للثقافة الإسلامية. 1413هـ - 1992م
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد ت 748هـ: **سير أعلام النبلاء**. تحقيق مأمون الصاعرجي. أشرف على تحقيق الكتاب وخرج الأحاديث شعيب الأرناؤوط. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة. 1402هـ - 1984م.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد ت 748هـ: **المقني في الضعفاء**. تحقيق د. نور الدين عتر. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد ت 748هـ: **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. تحقيق الشيخ علي بن محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1995م.
- الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس ت 327هـ: **الجرح والتعديل**. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي. 1271هـ - 1952م.
- الرازي، الإمام محمد فخر الدين ت 606هـ: **تفسير الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**. تقديم فضيلة الشيخ خليل محيي الدين الميس. طبعة جديدة. بيروت: دار الفكر. 1415هـ - 1995م.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر: **المحصول في علم الأصول**. تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. ط2. بيروت: المكتبة العصرية. 1420هـ - 1999م.
- الرافعي، أبو القاسم عبد الكريم محمد بن عبد الكريم القزويني الشافعي ت 623: **فتح العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير**. تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ أحمد عبد الموجود. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1407هـ - 1997م.
- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد المفضل: **مفردات أفراد القرآن**. دمشق: دار القلم.

ابن رجب الحنبلي ت795هـ: شرح علل الترمذي. تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد. ط1.
الزرقاء: مكتبة المنار.

ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد القرطبي ت 595هـ: بداية المجتهد ونهاية
المقتصد. ط 6. دار المعرفة. 1403هـ - 1983م.

الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب ت 1004هـ: نهاية
المحتاج إلى شرح المنهاج. طبعة أخيرة. مصر: شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي
وأولاده. 1386هـ - 1997م.

الزبيدي، محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر
القاموس. تحقيق علي شيري. (دون رقم طبعه). دار الفكر. 1414هـ - 1994 م.

الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف ت1122هـ: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك.
تصحيح ومراجعة لجنة من العلماء. دار الفكر. 1401 هـ 1981 م.

الزرقاني: محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن. دار إحياء الكتب العربية. عيسى
البابي الحلبي وشركاه.

الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله ت 794هـ: البحر المحيط في أصول الفقه.
ضبط الدكتور محمد محمد تامر. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1420هـ - 2000م.

الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر ت 794هـ: البرهان في علوم القرآن. تحقيق
محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
1376هـ - 1957م.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر ت 794هـ: شرح الزركشي على مختصر
الخرقي. تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين. الرياض: مكتبة العبيكان.
1413هـ - 1993م.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر ت 794هـ: المنثور. تحقيق تيسير فائق أحمد
محمود. ط2. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل ت490 هـ: أصول السرخسي. تحقيق أبي
الوفا الأفغاني. ط1. بيروت: دار الفكر. 1426هـ - 2005م.

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري: **الطبقات الكبرى**. بيروت: دار صادر.

السيوطي، الإمام جلال الدين ت 911هـ: **الإتقان في علوم القرآن**. تحقيق حامد أحمد الطاهر البسيوني. ط1. القاهرة: در الفجر للتراث. 1427هـ - 2006م.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي ت 790هـ: **الموافقات**. ضبط الشيخ إبراهيم رمضان. ط6. بيروت: دار المعارف. 1425هـ - 2004م.

الإمام الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس ت 204هـ: **الأم**. ط2. بيروت: دار الفكر. 1403هـ - 1983م.

الإمام الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس ت 204هـ: **الرسالة**. تحقيق الدكتور عبد اللطيف الهميم والدكتور ماهر ياسين الفحل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1426هـ - 2005م.

الإمام الشافعي، محمد بن إدريس ت 204هـ: **مسند الشافعي**. بيروت: دار الكتب العلمية.
ابن شبه، أبو زيد عمر النميري البصري ت 262هـ: **أخبار المدينة**. تحقيق علي محمد دندل وياسين سعد الدين بيان. بيروت: دار الكتب العلمية. 1417هـ - 1996م.
الشربيني، الشيخ محمد الخطيب: **مغني المحتاج**. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. 1377 هـ - 1958م.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد ت 1250هـ: **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**. ط1. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. 1356هـ - 1937م.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد ت 1250هـ: **السيول الجرار المتدفق على حقائق الأزهار**. تحقيق محمود إبراهيم زايد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1405هـ - 1985م.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد ت 1250هـ: **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**. (دون رقم طبعة).

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد ت 1250هـ: **نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار**. الطبعة الأخيرة. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده.

- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد: **المصنف في الأحاديث والآثار**. تحقيق كمال يوسف الحوت. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.
- الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي ت 476 هـ: **اللمع في أصول الفقه**. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1405 هـ - 1985 م.
- الشيرازي، ابن إسحاق ت 476 هـ: **المهذب في فقه الإمام الشافعي**. تحقيق وتعليق: محمد الزحيلي. ط1. دمشق: دار القلم. 1412 هـ - 1992.
- ابن ضويان، الشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم ت 1353 هـ: **منار السبيل**. خرج أحاديثه خليل المنصور، ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1418 هـ - 1997 م.
- الطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب ت 360 هـ: **المعجم الأوسط**. تحقيق طارق بن عوض الله. القاهرة: دار الحرمين. 1415 هـ
- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب ت 360 هـ: **المعجم الكبير**. تحقيق حمدي بن عبد المجيد. ط2. الموصل: مكتبة الزهراء.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير ت 310 هـ: **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**. تحقيق الأستاذ محمود شاكر. الأردن: دار الإعلام. بيروت: دار ابن حزم. 1423 هـ - 2002 م.
- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري الحنفي ت 321 هـ: **شرح معاني الآثار**. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1399 هـ - 1979 م.
- الطوفي، نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد الكريم بن سعيد: **شرح مختصر الروضة**. تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط1 بيروت: مؤسسة الرسالة. 1407 هـ - 1987 م.
- ابن عبد البر: **فتح المالك**. تحقيق د. مصطفى صميده. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1418 هـ - 1998 م.
- العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح ت 261 هـ: **معرفة الثقات**. تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار. 1405 هـ - 1985 م.

- عبد الرازق، أبو بكر بن همام الصنعاني: **المصنف**. تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. ط2. بيروت: المكتب الإسلامي. 1403هـ.
- ابن العربي، أبو بكر بن محمد بن عبد الله ت 543هـ: **أحكام القرآن**. تحقيق محمد البجاوي. طبعة جديدة. بيروت: دار الجيل. 1407هـ - 1987م.
- العطار، حسن: **حاشية العطار**. بيروت: دار الكتب العلمية.
- العظيم آبادي، أبو الطيب محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر ت بعد 1310 هـ: **التعليق المغني على الدارقطني مطبوع بذيّل سنن الدارقطني**.
- عمر بن عبد العزيز، محمد بن محمد بن سليمان ت 312هـ: **مسند عمر بن عبد العزيز**. تحقيق محمد عوامه. دمشق: مؤسسة علوم القرآن. 1404هـ.
- أبو عوانه، يعقوب بن إسحاق ت 316هـ: **مسند أبي عوانه**. بيروت: دار المعرفة.
- العيني، أبو محمد بن محمود بن أحمد: **البنية في شرح الهداية**. تصحيح: المولوي، محمد عمر الشهير بناصر الإسلام الرامفوري. ط1، دار الفكر، 1400هـ - 1980م.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد ت 505هـ: **المستصفى من علم الأصول**. مكتب التحقيق دار إحياء التراث العربي. تصحيح: نجوى ضو. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد ت 505هـ: **المنحول**. تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو. ط2. دمشق: دار الفكر، 1400هـ - 1980م.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد ت 505 هـ: **الوسيط في المذهب**. تحقيق أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر. ط 1. شارع الأزهر: دار السلام. 1417هـ - 1997م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا ت 395هـ: **معجم مقاييس اللغة**. تحقيق عبد السلام محمد هارون، (دون رقم طبعه). دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب ت 817هـ: **القاموس المحيط**. إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العرب. 1417هـ - 1997م.

ابن قاسم، محمد بن عبد الرحمن: **المستدرک على مجموع فتاوى شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني** ت728هـ. ط1. 1418هـ.

ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد ت620هـ: **روضة الناظر وجنة المناظر**. (دون رقم طبعة). بيروت: دار الندوة الجديدة.

ابن قدامة، موفق الدين عبد الله المقدسي: **الكافي في فقه الإمام أحمد**. تحقيق محمد فارس ومسعد عبد الحميد السعدني. ط1، بيروت. دار الكتب العالمية. 1414هـ - 1994م.

ابن قدامة، موفق الدين المقدسي ت620هـ: **المغني**. طبعة جديدة بالأوفست. بعناية جماعة من العلماء. بيروت: دار الكتاب العربي. 1403هـ 1983م.

القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس: **الذخيرة**. بيروت: دار الغرب.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ت671هـ: **الجامع لأحكام القرآن**. اعتنى به وصححه الشيخ هشام سمير البخاري. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي. 1422هـ - 2002م.

الغفال، سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي: **حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء**. تحقيق الدكتور ياسين أحمد إبراهيم درادكه. ط1. عمان: مكتبة الرسالة الحديثة. 1988م.

القنوجي، أبو الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني البخاري ت1307هـ: **الروضة الندية شرح الدرر البهية**. ط1. بيروت: دار الندوة الجديدة 1404هـ - 1984م.

ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ت751هـ: **إعلام الموقعين عن رب العالمين**. ضبط محمد عبد السلام إبراهيم. بيروت: دار الكتب العلمية. منشورات محمد علي بيضون.

الكاساني، الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الحنفي ت587هـ: **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**. ط2، بيروت: دار الكتب العالمية، 1406هـ 1986م.

الكاندهلوي، محمد زكريا: **أوجز المسالك إلى موطأ مالك**. بيروت: دار الفكر. 1400هـ - 1980م.

الكناني، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل ت840هـ: **مصباح الزجاجة**. تحقيق محمد المنتقى الكشناوي. ط2. بيروت: دار الكتب العربية. 1403هـ.

ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني: **سنن ابن ماجه**. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار الفكر.

الموردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري ت 450هـ: **الحاوي الكبير**. تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1414 هـ - 1994م.

المرغيناني، برهان أبو الحسين علي بن أبي الحكم بن عبد الجليل الراشدي ت 593هـ: **الهداية شرح بداية المبتدي**. (دون رقم طبعة) المكتبة الإسلامية.

المزي، يوسف بن الزكي ت 742هـ: **تهذيب الكمال**. تحقيق بشار عواد معروف. ط 1. بيروت: مؤسسة الرسالة. 1400 هـ - 1980م.

المغربي، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن ت 954هـ: **مواهب الجليل**. بيروت: دار الفكر. 1398هـ.

ابن مفلح، شمس الدين المقدسي محمد أبو عبد الله ت 763هـ: **الفروع**. مراجعة عبد الستار أحمد فراج. ط 3. 1388 هـ - 1967م.

المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي ت 845هـ: **مختصر الكامل في الضعفاء**. تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي. مصر: مكتبة السنة. 1415 هـ - 1994م.

ملاجيون، حافظ شيخ أحمد ت 1130هـ: **شرح الأنوار على المنار**. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1406 هـ - 1986م.

ابن الملقن، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي ت 804هـ: **البدر المنير**. تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال. الرياض: دار الهجرة. 1425 هـ - 2004م.

ابن الملقن، سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي ت 804هـ: **خلاصة البدر المنير**. تحقيق حمدي عبد المجيد إسماعيل. ط 1. الرياض: مكتبة الرشد. 1410 هـ.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: **لسان العرب**. (دون رقم طبعة) بيروت: دار صادر.

المواق، أبو عبد الله بن يوسف ت897هـ: **التاج والإكليل لمختصر خليل**. ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه زكريا عميرات. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية. 1446هـ - 1995م.

الموصل، عبد الله بن محمود بن مودود الحنفي ت683هـ: **الاختيار لتعليل المختار**. تحقيق الشيخ زهير عثمان الجعبر. (دون رقم طبعة). بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم.

ابن النجار، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح ت972هـ: **شرح الكوكب المنير**. تحقيق محمد الزحيلي و نزيه حماد. ط2. مكتبة العبيكان. 1418هـ - 1997م.

ابن النجار، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح الحنبلي ت972هـ: **منتهى الإرادات**. تحقيق عبد الغني عبد الخالق. (دون رقم طبعة). عالم الكتب. النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن ت303هـ: **السنن الكبرى**. تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1411هـ - 1991م.

النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن ت303هـ: **سنن النسائي (المجتبى)**. تحقيق عبد الفتاح أبو غده. ط2. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية 1406هـ - 1986م.

النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد ت710هـ: **كشف الأسرار شرح المصنف على المنار**. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1406هـ - 1986م.

نكري، القاضي عبد النبي عبد الرسول الأحمد: **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء**. (دون رقم طبعة). بيروت: مؤسسة الأعلمي.

النووي، الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف الدمشقي ت656هـ: **روضة الطالبين**. تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العالمية، 1412هـ - 1992.

النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ت261هـ: **صحيح مسلم**. (دون رقم طبعة). المنصورة: مكتبة الإيمان.

العلامة الهمام مولانا الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الأعلام: **الفتاوى الهندية**. ط4. بيروت: دار إحياء التراث العربي

ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود ت 861هـ:
التحرير.(دون رقم طبعه). مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. 1350هـ.
ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ت 861هـ: شرح فتح القدير. ط2.
بيروت: دار الفكر. 1397هـ - 1977م.
الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي ت 975هـ: كنز العمال. ضبط وفسر غريبه
الشيخ بكرى خياني وصفوة السقا. ط5. بيروت: مؤسسة الرسالة. 1405هـ - 1985م.
أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى: مسند أبي يعلى. تحقيق حسين سليم أسد. ط1. دمشق: دار
المأمون للتراث. 1404هـ - 1984م.

المراجع

الأشقر، محمد سليمان عبد الله: زبدة التفسير. ط5. الأردن: دار النفائس. 1427هـ - 2006م.
الألباني، محمد ناصر الدين: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة. ط2. الرياض: مكتبة
المعارف. 1988م.
الألباني، محمد ناصر الدين: صحيح وضعيف سنن أبي داود. ط1. بيروت: مكتب التربي
العربي. 1409هـ - 1989م.
البرديسي، محمد زكريا: أصول الفقه الإسلامي. (دون رقم طبعة) الإسكندرية: مؤسسة شباب
الجامعة. 1984.
الجزيري، عبد الرحمن: الفقه على المذاهب الأربعة. بيروت: دار الفكر.
ابن جزى، أبو القاسم محمد بن أحمد: القوانين الفقهية. (طبعة منقحة ومصححة)
الجندي، فريد عبد العزيز: جامع الأحكام الفقهية للإمام القرطبي. ط1. بيروت: دار الكتب
العلمية. 1414هـ - 1994م
خلاف، عبد الوهاب: علم أصول الفقه. ط2. الكويت. دار العلم. 1389هـ - 1978م.
الدربني، فتحي: المناهج الأصولية ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة. 1418هـ - 1997م.
الزحيلي، وهبة: أصول الفقه الإسلامي. ط2. بيروت: دار الفكر. 1418هـ - 1998.

الزحيلي، وهبة: **الوجيز في أصول الفقه**. ط2. دمشق: دار الفكر. بيروت: دار الفكر المعاصر. 1995م.

الزركلي، خير الدين ت1396هـ: **الأعلام**. ط5. بيروت: دار العلم للملايين. 980م.

أبو زهرة، محمد: **أصول الفقه**. (دون رقم طبعة). دار الفكر العربي. 1417هـ.

سانو، د. قطب مصطفى: **معجم مصطلحات أصول الفقه**. تقديم ومراجعة د. محمد رواس

قلعجي. بيروت: دار الفكر المعاصر. 1423هـ - 2002م.

السايس، الشيخ محمد علي: **تفسير آيات الأحكام**. (دون رقم طبعة). مطبعة علي صبيح.

ابن السبكي، عبد الوهاب: **جمع الجوامع**. بيروت: دار الكتب العلمية.

الشنقيطي، محمد الأمين بن المختار ت1393هـ: **مذكرة في أصول الفقه**. ط5. المدينة

المنورة: مكتبة العلوم والحكم. 1422هـ - 2001م.

الصابوني، محمد علي: **روائع البيان تفسير آيات الأحكام**. ط3. دمشق: مكتبة الغزالي. بيروت:

مناهل العرفان. 1400هـ - 1980م.

صالح، محمد أديب: **تفسير النصوص**. ط4. بيروت: الكتب الإسلامي. 1430هـ - 1993م.

الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير: **إجابة السائل شرح بغية الآمل**. تحقيق القاضي حسين بن

أحمد السياغي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

1986م.

الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير اليمني: **سبل السلام**. تحقيق حازم علي بهجت القاضي.

بيروت: دار الفكر. 1421هـ - 2000م.

القرضاوي، يوسف: **فقه الزكاة**. ط21. القاهرة: مكتبة وهبة، 1414هـ - 1994م.

القطان، مناع: **مباحث في علوم القرآن**. مكتبة العارف للنشر والتوزيع. 1421هـ - 2000م.

البغا، مصطفى ديب: **أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي**. ط2. 1413هـ - 1993م

هيتو، محمد حسن: **الوجيز في أصول التشريع الإسلامي**. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

**An-Najah- National University
Faculty of Graduate Studies**

Applications in the Proper Interpretation

**By
Kadejah Hussien Abdel-Fattah Khalaf**

**Supervisor
Dr. Hassan Sa'd Awad Khader**

**Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of
Master of Jurisprudence & legislation Faculty of Graduate Studies, at
An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

2009

Applications in the Proper Interpretation

By

Kadejah Hussien Abdel-Fattah Khalaf

Supervisor

Dr. Hassan Sa'd Awad Khader

Abstract

In this research I talked about the interpretation from the point of how linguists & scholar saw its meaning according to their origin books. I also showed to what point interpretation related to the explanation, & the difference between them.

In addition, I talked about the condition of interpretation, since it differs from the origin. & we don't interpret unless its condition is fulfilled. Also I explained its types regarding validity & invalidity, closeness & remoteness. After that I talked ranges of interpretation in addition to demonstrating the division of "AL-Hanafeyyah" of clear and hidden vocabulary to limit the extent of the interpretation of the texts.

Then I included applicant issues in adorations, dealings, and punishments. In these issues, I adopted searching in the texts and showing the variance and it cause in them. And through these issues, the interpretations' trance is shown which leads to the scholars' differences in the ways for explanations of Judgments in the verses.